مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية في التعليم قبل الجامعي

دراسة ميدانية مطبقة على عينة من طلاب مدارس الثانوي العام بمحافظة قنا

دكتور/ عبد الفتاح تركي موسى

أستاذ علم الاجتماع المساعد

ووكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا

مقدمة ومشكلة الدراسة:-

أصبحت مصطلحات الشفافية والمساءلة والحوكمة أو الحكم الصالح من المصطلحات الدارجة في الحوارات العامة والعناوين الصحفية اليومية، بل العامل المشترك الأعظم في معظم اللقاءات والمنتديات الفكرية والسياسية التي عقدت على مدار السنوات الماضية، سواء في المحافل الدولية أو المصرية بل وتحولت هذه الموضوعات من هاجس وطني داخلي إلى قضية عامة ودولية.

وفي هذا السياق تزايد أهمية الحديث عن ضرورات الإصلاح المؤسسي والهيكلي جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي ، خاصة من جانب مؤسسات التمويل الدولية كالصندوق والبنك الدوليين وهو ما أدى إلى قيام العديد من البلدان خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وشهدت تلك الفترة زيادة محسوسة وملموسة في هذه البرامج سواء من حيث نطاقها واتساعها وعمقها[1] .

وفي هذا السياق أيضاً تطورت مفهوم التنمية والتقدم من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية وأخيراً إلى التنمية البشرية المستدامة أي الانتقال من رأس المال البشري إلى رأس المال الاجتماعي واقتران ذلك بإدخال مفهوم الحوكمة أو الحكم الصالح في سلة الإصلاحات المطلوبة مما يرجع الاهتمام بدارسة الشفافية والفساد على الصعيد العالمي إلى انتشار الظاهرة في حد ذاتها على نطاق واسع .

وهكذا تكاثرت بشدة الأبحاث والدراسات حول الشفافية والفساد في الدول المختلفة ، وقد اختلف الباحثون حول معنى كل منهما وأسبابه ونتائجه، وتمسك أكثرهم بنظرة ضيقة تفرضها عليهم تخصصات كل منهم فتركزت البحوث الاقتصادية في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة وبين نوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، أما في المجال القانوني فقد ركز الباحثون على كون الفساد انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية وبالتالي أثر الفساد على الحكم القانوني ، أما بحوث علماء السياسة فقد ركزت على علاقة الفساد بالحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني وركز علماء الاجتماع على السلوك الاجتماعي وأنماط القيم . وبالتالي أصبح تعريف الشفافية أو الفساد يتوقف على موقع الباحث وموقفه الذي يتبناه فتعددت التعريفات ومن ثم الأسباب والآليات بصورة

كبيرة للغاية. وأضحى من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد وشامل لهذه الظاهرة ، وخير دليل على ذلك اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد فهي بهذا تعد ابلغ تعبير عن مشكلة تعريف الفساد فالاتفاقية اختارت ألا تعرف الفساد تعريفاً فلسفياً بل انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى المحاولات التي يرجع فيها إلى ممارسات فعلية على ارض الواقع (٢).

وتعد ظاهرة الفساد بشكل عام رغم قدمها لم ترق إلى ما تستحقه من الاهتمام من قبل المنظرين والباحثين وكذلك السياسيين والإداريين ، هذا رغم أضرارها وآثارها الخطيرة والمدمرة إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة تزايد في السنوات الأخيرة وأصبح الحديث عن الفساد الإداري محور الاهتمام ليس على مستوى رجال الفكر والسياسة والإدارة فحسب بل حتى على مستوى المواطن العادي والفساد ظاهرة لا ترتبط بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين فهي تأخذ أشكالاً متغيرة بتغير الفترات التاريخية ومتنوعة بتنوع الأمم(٣).

وأصبح الفساد يمثل احد التهديدات الرئيسية ضد الديمقراطية والتنمية والعدالة وهو يلوث الخدمات العامة ويقلل الاستثمارات ويميز ضد الفقراء ويدمر ثقة الجماهير في الحكومات مع الاعتراف بأنه مسألة بالأساس أخلاقية ، فانه أيضاً مشكلة سياسات ولذلك تصبح الشفافية من أهم متطلبات مكافحة الفساد بمختلف أشكاله (٤).

ولقد أدركت المجتمعات أن ظاهرة الفساد من ابرز المشكلات التي تواجه خطط التنمية ، خاصة في المجتمعات والدول النامية ، واتفقت تقارير الخبراء والمتخصصين على ضرورة مكافحته وأفضل إليه لمحاربته هي الأخذ بمبدأ الشفافية (٥).

وبالنظر إلى ظاهرة الفساد في المجتمع المصري يرجع بعض علماء الاجتماع السياسي انتشارها إلى التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى شهدها المجتمع المصري وأثرت على منظومة قيمه ، ومن ثم على توجهات سلوك البعض والبعض الآخر يرجعها إلى التحول نحو النموذج الاقتصادي الرأسمالي والهجرة للدول العربية الخليجية ، وتراجع جودة النظام التعليمي ، وضغط المشكلات الاجتماعية كالبطالة وأزمة الإسكان، وقد أصبح لهذا التغير قدر لا بأس به من التراجع القيمي بالدرجة التي أصبحت تهدد النظام العام في المجتمع، وتهدد موارده ، ولعل المشاهدات البسيطة لأحوال المصريين اليومية تؤكد تراجع الحرص وارتفاع وتيرة العنف في سلوك المصريين ، وضعف المشاركة

السياسية والاجتماعية ، والميل إلى الفردية والانعزالية، وضحالة المستوى الثقافي العام ،وتدهور الذوق العام [٦].

ويعد الفساد في التعليم هو الأخطر على الإطلاق مقارنة بممارسات وصنوف الفساد في القطاعات الأخرى وذلك من منظور التنمية المجتمعية ومرد ذلك إلى أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني وهو سلوك ينطوي على كسر وخرق المعايير المهنية ، وهو ما يشكل اهتزازاً كبيراً للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى ، على اعتبار أن المؤسسات التعليمية تُغذي هذه المؤسسات بالخريجين ممن أصابتهم تلك العدوى من الذين يعملون كقادة وموظفين وغيره[٧].

ولقد أوضح أحمد زايد في كتابه خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري أن الثانوية العامة والدروس الخصوصية قضيتان تحتلان المرتبة الرابعة في ترتيب موضوعات الحياة اليومية مما يعطي دلالة على أهمية التعليم في الحياة اليومية للمصريين[٨].

كما يعد التعليم مقوماً أساسياً للرغبة الاجتماعية للحياة في عصر التكنولوجيا والعلم وعنصراً أساسيا لاستمرار نظام سياسي ديمقراطي، ففي ظل مناخ تسوده الأمية يبخس قدر الديمقراطية وتزيف إرادة الشعوب وتتحكم الديكتاتورية في مقدرات الشعوب.

ويرجع اهتمام المصريين المتزايد بقضايا التعليم وارتباطه بحياتهم اليومية والخطاب اليومي ، كون نظام التعليم الحالي عاجزاً عن إشباع الحاجات الاجتماعية – الحصول على عمل ووظيفة وعدم الشعور بالأمن – وتأخر في سن الزواج وازدياد عدد العوانس بسبب البطالة ومصدراً لتوترات الشباب ومشكلاتهم ومنبعا لما يكدر الآباء والأمهات ولم يعد التعليم الجيد المناسب سهل المنال ، بل أصبح أمر صعباً وعبئاً اقتصاديا، يولد إحباطات عامة ومشاعر مشتركة لدى غير القادرين على الإنفاق على تعليم أولادهم، رغم شعار مجانية التعليم فالتعليم في حالته الراهنة نمط للفعل الاجتماعي السلبي يؤرق الجميع ، ولا يحقق الطموحات ولا يرضي المنتمين إلى هذا البلد.

فنسق التعليم نسق أساسي من الأنساق التي تكون البناء الاجتماعي ، وهذا النسق ليس منفصلاً أو منعزلاً عن الأنساق الأخرى ، إذ يرتبط معها بعلاقات عضوية ، ويصف دور كايم نسق التعليم بأنه من أهم الأنساق الاجتماعية وهو نسق له توجهاته ووظائفه .

ومن الضروري أن تعرف العوامل التي تساعد هذا النسق على أداء وظائفه والمعوقات التي تعوقه والتي تؤدي إلى تصدع هذا النسق وآثار هذا التصدع والتخريب فمن الصعب علينا أن نفهم نسق التعليم بعيدا عن البناء الاجتماعي والتغيرات التي طرأت عليه. فالنسق التعليمي نسق أساسي فرعي من الأنساق المكونة للبناء الكبير ، والمدرسة نسق فرعي من انساق نسق التعليم ، ويتفاعل نسق التعليم مع انساق شفافية السياسة والاقتصاد والثقافة ، ومن ثم فإن الادعاء باستقلال نسق التعليم عن النسق السياسي والنسق الاقتصادي زيف والمجتمع لا يستمر إلا إذا كان هناك تجانس وتكامل بين العناصر المكونة له ويهدف نسق التعليم إلى تأصيل هذا التكامل ليضمن استمرار المجتمع وتكامله في العالم الكبير (٩) . والقضية الأساسية التي يتعين الانتباه إليها هي قضية بناء انساق تعليمية قادرة على مواكبة عصر العولمة ولن نستطيع أن ندخل بوابة عصر التكنولوجيا وثورة المعلومات إلا من خلال إصلاح التعليم وكسب ثقة المواطن في قدرة نظام التعليم على مسايرة العصر وإعادة صياغة الأنساق الاجتماعية الأخرى وتشكيل عقول أبنائنا بل إعادة صياغة العقول الكبار من خلال القناعة بنظام التعليم المستمر طوال الحياة وإعادة تنشئتهم اجتماعيا وتشكيل اتجاهاتهم وإعادة صياغة رؤيتهم عن التعليم وإعداد الصغار للتكيف مع الحياة في مجتمع المستقبل (١٠).

وتعد المدرسة هي المؤسسة الأولى في إعداد كوادر المجتمع في مختلف مجالات الحياة ولا جدال حول أهمية التعليم بمعناه الواسع من خلال المؤسسة التربوية في حياة الإنسان باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ، فمع تطور المجتمع ازداد الاهتمام حول قضية التعليم للجميع ، فمثلاً لم يعد التعليم منصباً على الذكور دون الإناث كما كان سابقاً ولم يعد محصوراً بفئات دون أخرى ، بل أصبح متاحاً للجميع وتلعب الدولة في هذا المجال دوراً هاماً من خلال جعل التعليم إلزامياً ، على الكل في المرحلة المدرسية الأولى ، إضافة إلى جعله مجانياً من اجل تشجيع الفئات الصغيرة على التوجه نحو التعليم ، والذي يعتبر بالنسبة لهم الطريق الوحيد للحد من الفقر ، كما انه بالنسبة للدول ضروري جداً لنموها وتطورها (١١).

ولا تقتصر أهمية التعليم على تزويد الفرد بالمعارف ، بل تزداد أهمية التعليم ودوره في نمو المجتمعات وتطورها من خلال قدرة المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة(رياض الأطفال والمدارس والجامعات) في غرس وتنمية الكثير من القيم مثل النزاهة والمساواة والعدالة الاجتماعية والإحساس بالمسئولية ومكافحة الفساد (١٢) .

ولا يمكن لتعليم قيم الشفافية أن يتم بشكل منعزل عن البيئة التي ينمو فيها الطلاب إذ تلعب هذه البيئة دوراً هاماً في تشكيل اتجاهاتهم وقيمهم ومواقفهم في الحياة وبالتالي فإن تعليم الأخلاقيات يجب أن يكون جزءا من جهة أوسع لتحسين الحاكمية وتقليل الفساد وفي هذا الإطار يجب أن يحصل الطلاب على بيئة تعليمية مناسبة وبناءة ليتعلموا قيمة النزاهة فشباب اليوم هم قادة المستقبل والقيم والأخلاقيات التي يكتسبونها والتي تساهم في تشكيل شخصياتهم ستساعد إلى حد كبير في مكافحة الفساد .

وللمدرسة وهيئة التدريس دور رئيسي إلى جانب الأسرة والمجتمع في تعليم قيم الشفافية والصدق والأمانة والتعرف على أشكال الفساد المختلفة وكيفية محاربتها ويأتي هذا الدور المهم للمدرسة انطلاقا من موقع المدرسة في النظام التربوي في المجتمعات المعاصرة ومن تدخلها لتربية الفرد على تحديد شخصيته في أكثر مراحل حياته أهمية [١٣].

الدراسات السابقة :

إن محاولة الحصول على دراسات نظرية أو ميدانية اهتمت بمعالجة المعوقات السسيوثقافية التي تواجه قيم الشفافية في التعليم قبل الجامعي تبدو عملية عسيرة للغاية في ظل غياب الدراسات السابقة حول هذا الموضوع فالباحث لم يأل جهدا في سبيل الحصول على دراسات سابقة حول موضوع بحثه ، ولكنه لم يهتد إلا على النذر القليل تمثل تلك الدراسات، وعلى الرغم من هذه الندرة فانه من الأهمية عرض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي سواء تلك الدراسات التي أجريت في المجتمعات العربية أو التي أجريت في مجتمعات أجنبية، ولنبدأ بالدراسات العربية.

أولاً: الدراسات السابقة العربية:-

دراسة أحمد أنور ١٩٩٣ [١٤] عن الانفتاح وتغير القيم في مصر وقد كشفت الدراسة عن تراجع قيم العمل المنتج في مقابل انتشار قيم التربح اليسير والقيم الاستهلاكية ، وتراجع قيم الثقافة والتعليم في المجتمع المصري نتيجة لسياسات الانفتاح الاقتصادي .

أما دراسة محمد ياسر الخواجة ٢٠٠٠ [١٥] عن دور التعليم قبل الجامعي في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية فقد أوضحت الدراسة أن أسلوب التدريس السائد في كلا النظام للتعليم الحكومي والخاص او اللغات يقوم على أساس التلقين والحفظ كما أكدت الدراسة على انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في كل مراحل التعليم، كما أكدت على جمود المناهج الدراسية ولا تلبي احتياجات الطلاب وان نظام التعليم لم يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب ، كما وأظهرت الدراسة أن هناك اتجاها ايجابيا عاماً لدى غالبية الطلاب من مدارس اللغات بالمهارات العالية وبتلبية سوق العمل كما يتميزون بالوظيفة الأفضل وذات الدخل الأعلى وهذا يعكس التمايز الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعم البناء الطبقي في المجتمع .

فقد اهتمت دراسة ماجدة أرتيمية ٢٠٠٥ [١٦] عن شفافية تقييم أداء العاملين بوزارة التربية والتعليم حيث أوضحت الدراسة أن وزارة التربية والتعليم في الأردن لا تعطي الدعم اللازم لترسيخ مبدأ الشفافية، كما أكدت الدراسة أن هناك أهمية عالية للشفافية في تحسين الأداء للعاملين، بينما تؤكد الدراسة أن أكبر معوق لشفافية تقييم الأداء يتعلق بعدم منح القيادة للعاملين في الوزارة فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات.

أما دراسة نهلة إبراهيم ٢٠٠٧ [١٧] عن المعوقات السسيوثقافية لقيم الانجاز لدى طلاب الجامعة وتهدف الدراسة إلى التعرف على المعوقات السسيوثقافية لقيم الانجاز لدى طلاب الجامعات المصرية وكشفت الدراسة أن طريقة تقييم الطلاب في الامتحانات لا توضح مستواهم الفعلي بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين الأساتذة والطلاب بسبب انشغال الأساتذة، كما أوضحت الدراسة أن نسق قيم الانجاز لدى الطلاب هو نسق قيم الانجاز النفعي الشكلي والمادى وإعلاء القيم السلبية والنجاح الشكلي والعمل الفردي والغش واختزال الدافعية للانجاز في مجرد الحصول على الشهادة .

في حين تذهب دراسة أحمد حمدي شورة توفيق ٢٠٠٩م [١٨] والتي تدور حول نشر ثقافة الشفافية في إدارة الحوار المجتمعي الفعّال لدى الشباب المصري وتهدف هذه الدراسة

إلى التعرف على أهم المهارات الحوارية التي يجب استخدامها في الحوار المجتمعي الفعّال وأهم التحديات التي تواجه نشر ثقافة الشفافية وقد أوضحت الدراسة من أهم مهارات الحوار المجتمعي الفهم والإصغاء والصبر والكياسة ومهارة الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الآخرين ، كما أظهرت الدراسة أهم السمات الواجب توافرها في المحاور المجتمعي منها الاستعداد الشخصي للمحاور والرغبة في الحوار والقدرة على التحكم والضبط الذاتي والمرونة في عرض الموضوعات والإلمام الكافي بحقيقة الأوضاع المختلفة في الموضوع المراد مناقشته كما كشفت الدراسة عن أهم التحديات والعقبات التي تواجه نشر ثقافة الشفافية في إدارة الحوار المجتمعي وهي هيمنة طرف من الأطراف على مجريات ومستحدثات الأمور، وضعف ثقافة الحوار بين المتحاورين والتعصب من جانب المتحاورين، وتعارض المصالح، وعدم وصول المعلومات لكل الأطراف بنفس المواصفات، الشك في جدوى الحوار.

كما قدم أحمد عبد الله زايد وآخرون ٢٠٠٩[١٩] دراسة عن الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم ،حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على الأطر الحاكمة لأفعال المصريين واختياراتهم بين النزاهة والشفافية من جهة مقابل الفساد من جهة أخرى في ميادين الحياة المختلفة ، أي التعرف على الاتجاهات المتصلة بالقيم الحاكمة للنزاهة (الاتساق ، الرفاهية، العدل) والشفافية (الوضوح، الصدق، المشاركة، الثقة) والفساد (إعلاء المصلحة الشخصية ، المحسوبية) كما كشفت الدراسة عن غياب الذات الجمعية ويرجع ذلك إلى الشعور بوجود الكذب والتناقض وعدم الأمانة وغيرها من السلبيات تعكس تباعداً في الحياة الاجتماعية ، ويقصدون بالتباعد في الحياة الاجتماعية أن الناس يميلون إلى التقوقع حول ذواتهم وذوات أسرهم وأصدقائهم ويبتعدون عن كل ما هو عام كما أظهرت الدراسة الاهتمام بتفضيل المصلحة الفردية أو المصلحة الشخصية على المصلحة العامة ، وانخفاض الثقة بين الناس بعضهم البعض وبينهم وبين الحكومة ، واتساع دائرة الشك مما يؤدي إلى ضعف الروابط الأولية في حياة الأفراد نتيجة التناقض بين الأقوال والأفعال

وانتشار الغموض بين أفراد المجتمع وانخفاض الثقة بين أفراد المجتمع والهلع الأخلاقي وشيوع المظاهر السلبية في حياة الناس وكثرة المعاناة والشعور بالظلم وعدم وجود العدالة بين أفراد المجتمع وكذلك وطأة الأعباء البنائية والثقافية أي المشقة النفسية والاجتماعية بصورها المختلفة.

أما دراسة أبو النجا محمد العمري ٢٠٠٩[٢٠] حول المسائلة وتحقيق الأداء للتوازن الرشيد بالمنظمات الاجتماعية والتي أكدت على أهمية الشفافية في المنظمات الاجتماعية والتي تتضمن إتاحة جميع المعلومات عن الأنشطة والبرامج للمنظمات وحرية تدفق المعلومات على جميع المستويات وزيادة المساءلة في شئون الحكم والإدارة ، كما أكدت على أن الشفافية والمساءلة تحفز العاملين على الابتكار والتجديد وانجاز مهام العمل إلى جانب الحرص على تنفيذ المسئوليات .

بينما دراسة ندى بنت فلاح بن قاعد العتيبي ٢٠٠٩ [٢١] عن الشفافية في الأجهزة الحكومية والفساد الإداري في القطاعات الحكومية أكدت على ان هناك عوامل تؤثر على تطبيق الشفافية منها القيادات وأسلوبها والتدريب إلى جانب وضع نظام لمكافحة الفساد الإداري وتوفير قاعدة البيانات داخل المنظمة بالحاسب الآلي .

كما تذهب دراسة محمود فتحي محمد ٢٠١٠ [٢٢] والتي تدور حول العوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية بين العاملين والقيادات بالجامعة ومعوقاتها وأوضحت الدراسة أن من أهم العوامل التي تؤثر على تطبيق الشفافية على مستوى العلاقات المهنية بين العاملين والقيادات بجامعة الفيوم عدم الوضوح والصراحة في مواقف العمل والتفرقة في المعاملة، واستخدام أسلوب النفاق، واستخدام الأساليب غير القانونية تجاه بعض الموظفين كما أظهرت الدراسة أن الغالبية من العاملين ليس لديهم معرفة بحقوقهم والمواد القانونية وان القانون لا يطبق بالطريقة السليمة وعدم وجود معيار في اختيار الموظفين كما كشفت الدراسة أنه ليس من السهولة الحصول على أي معلومات أو قرارات خاصة بالعمل، كذلك عدم التصريح عن سلبيات العمل أو وجود مشكلات تواجه العاملين بالجامعة كما كشفت

الدراسة عن معوقات تطبيق الشفافية بالجامعة وجود أحزاب وشلليات بالإدارة والمؤسسة ونقص بعض الإمكانيات اللازمة للعمل وعدم وجود دورات تدريبية للعاملين والتفرقة في المعاملة بين الموظفين وعدم وجود معايير ثابتة لتقييم أداء الموظفين، وكذلك عدم الوضوح والصراحة في العمل وعدم المصداقية وعدم وضوح بعض القوانين المنظمة للعمل والروتين وتعقيد سير العمل وعدم المرونة وعدم وجود المكان المناسب لسير العمل بالشكل اللائق، ووجود السلبية في حل مشكلات العمل والمحسوبية وعدم الحرص على المصلحة العامة وعدم وجود رقابة على العمل وعدم المساواة بين الإدارات في المكافآت والحوافز واستبداد بعض القيادات بآرائهم.

ثانياً: الدراسات السابقة الأجنبية :

دراسة Hunter, Darry I,MC Creery ١٩٩٩ [٢٣] عن مشاركة تفسيرية لأهمية التعاون والفهم في إطارات العمل القابلة للتعليم، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مدخل لتعزيز الانعكاسات والنظريات الخاصة بالتغيير التنظيمي وربطها بالغرض التنظيمي وهي تعتمد في عملها على المشاركة كمبدأ تقييمي ويرتبط بتطور ملامح التعليم وهي تحتوي على المشاركة في التعليم والمسئولية وذلك من خلال الاعتماد على إجماع الآراء والحوار والشفافية لإجراء التقييم الفعّال .

أما دراسة Collier - Michael - Wayne ٢٠٠٠ [٢٤] عن الفساد السياسي في دول الحوض الكاريبي ، دراسة تحليلية مقارنة لكل من جامايكا وكوستاريكا أظهرت الدراسة وجود نوع من الفساد السياسي في دول الكاريبي وهو يعوق النمو الاقتصادي والتطور داخل الدولة ، ويهدد الأمن المجتمعي ، كما بينت الدراسة أن هناك بعض الجهود المبذولة من المؤسسات الحكومية غير الحكومية لمواجهة الفساد ، وهذا النموذج يركز على النموذج الانضباطي الصارم ، كما أظهرت الدراسة دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في محاربة الفساد ، كما ركزت الدراسة على إجراء إصلاحات اجتماعية وبناء المجتمعات الحديثة وتحديث الثقافة السياسية وتحسين الظروف الاجتماعية في الكاريبي مع

التركيز على الدور الحكومي ، وتكوين بناءات سياسية واقتصادية لمواجهة مشاكل الفساد السياسي في المجتمع الكاريبي .

بينما دراسة (Grigore Scu, Alenandru- Valentin) ٢٠٠٢م [٢٥] حيث تناولت هذه الأطروحة الديمقراطية داخل المؤسسات المحلية والتي تعتمد على الشفافية ، وركزت الدراسة على أهمية وجود الشفافية الداخلية ، وعلى الدور المباشر لخدمات الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية، واهتمت الدراسة بتوضيح أهمية المعلومات وتأثيرها على السياسة الداخلية للمنظمات أو المؤسسات المختلفة وارتباطها بالشفافية ، ودورها في تعزيز الديمقراطية على المستوى المحلي.

دراسة Reys M . Fronass ٢٠٠٣ [٢٦] والتي أكدت على أن الشفافية تتحقق من خلال توافر مجموعة من العناصر منها المشاركة ، العلانية ، المكاشفة ، العلاقات التبادلية حتى تتحقق الشفافية بين المنظمات والمواطنين.

دراسة (Williams, Cynthia Clark) ، ٢٠٠٥م [٢٧] : حيث تقدم هذه الدراسة نموذج تنظيمي لشرع متى وكيف يكون – نشر الثقة – بالمنظمة ، وأهمية تحقيق الشفافية بين أصحاب المصلحة، ولمزيد من المعلومات حول نشر الثقة فقد قامت الدراسة بسلسلة من المقابلات المتعمقة بين مجموعة من المستثمرين والمديرين لعدد (٥) شركات من شركات الاتصالات، وكذلك تحليل محتوى التقارير السنوية لها، وتوصلت الدراسة إلى أهمية توافر الثقة والتعاون بين الأفراد والمنظمات، وأوضحت الدراسة أن الشفافية تجعل المنظمة أكثر كفاءة ، وأكثر تنظيماً وفعالية ، وعلى ضرورة تهيئة بيئة ايجابية لنشر الثقة على كافة المستويات ، وأوضحت أن الثقة بين الأفراد والسلوك التعاوني بالمنظمة تلعب دوراً في كفاءة وفعالية المنظمة وأنها تؤدي إلى مستوى عالي من الشفافية.

في حين اهتمت دراسة (Kjell Andersson & Britt- Marie Dorttz- Stober & Raul EspeJo & Patricia Ann Fleming and Class – OTTO Wene) ، ٢٠٠٦م [٢٨] : حيث اهتمت بعملية صنع القرار من خلال وجود وعي كاف بين السياسيين والجمهور، حيث قدمت الدراسة إطار لتعزيز اتخاذ القرارات ، وأوضحت أنه يجب مناقشة القضايا من منظور متعدد، وأنه يجب أن يكون لدينا إدارة لمواجهة المخاطر، واقترحت

الدراسة ضرورة إيجاد أطر جديدة للشفافية، ومع استخدام النزاهة والاتساق في الإجراءات المتعلقة بالوعي والشفافية، وأكدت الدراسة على استخدام نموذج ريكوم (وهو الاسم المختصر لنموذج تبادل المعلومات بشأن المخاطر) لتدعيم الشفافية ، وإدارة الحوار، وزيادة التواصل التنظيمي بين المنظمات المختلفة.

في حين اهتمت دراسة Nielsen – Erik ٢٠٠٦ [٢٩] بالأبعاد المجتمعية للمشاركة العامة في المجتمع – بالاعتماد على المشروعات أو الموضوعات، والمناهج والعمليات والآمال وتهدف هذه الدراسة التعرف على المشاركة ودورها في المجتمع ، وأهميتها ، وخاصة بين السكان الأصليين في المجتمع الأمريكي ، حيث تم الاعتماد على دراسة أربع منظمات غير حكومية ثم وصف صور المشاركة وكيف ومتى يشاركون ؟ وما هي المشاركة ؟ وما هي دوافعهم للمشاركة في المشروعات المختلفة؟ كما بينت الدراسة أهمية السكان الأصليين ودورهم في عمليات المشاركة في المنظمات المختلفة ومدى تأثيرهم الايجابي في المشاركة وخاصة وأن الدراسة اقترحت الحاجة إلى توفير نوع من الثقة المتبادلة والاحترام والشفافية والحوار بين المواطنين.

أما دراسة (Martial Pasquer, Jean–Patrick Villeneuve) ،٢٠٠٧م[٣٠] تناولت أهمية الشفافية على أنشطة وخدمات المنظمات الحكومية والخدمية ، وأنها ترتبط بكمية المعلومات المتاحة للجمهور، وتعرضت الدراسة لأساسيات الشفافية التنظيمية وإلى أهمية الوصول إلى المعلومات الصحيحة ، وأن من حق الجمهور الحصول إلى المعلومات وأوصت الدراسة على ضرورة إلزام المنظمات بممارسة أكبر قدر من الشفافية لتحقيق أغراضها وأنها – أي الشفافية – ضرورة من ضروريات الحكم الرشيد. واعتمدت الدراسة في ذلك على التقارير والمذكرات والبريد الإلكتروني والمحادثات التليفونية.

في حين أن دراسة (Eileen Gambrill) ٢٠٠٧م[٣١] تناولت طرق تحسين نوعية التعليم من خلال التركيز على نموذج (E.B.P) ، وأوضحت أن النموذج هو عبارة عن توجيه لمبادئ الممارسة ، وأنه يعد أحد الطرق المستخدمة لتحسين الخدمات، هذا وقد اقترحت الدراسة ضرورة الحاجة إلى استخدام الشفافية في جميع أماكن الممارسة الاجتماعية ، وطالبت الأخصائيين الاجتماعيين بضرورة استعمالها والاعتماد عليها في حالة تقديم الخدمات للعملاء، كما ركزت على ضرورة الاهتمام بالمسائل الأخلاقية لمعالجة مشاكل التطبيق وأوضحت أن هذا النموذج قد طُبق في البداية على طلاب كلية العلو

الصحية، إلى أن ثبت نجاحه ثم أنتشر في بقية التخصصات الأخرى وقد اقترحت الدراسة تغيير المناهج الدراسية ، والتركيز على العملاء العاملين بالمؤسسات الميدانية ، وأوضحت أن استخدام الشفافية سيعزز من عملية ونوعية الخدمات المقدمة للعملاء ، وعلى ضرورة إجراء تقييم صريح ودقيق للإمكانيات الحالية لبلوغ النتائج المرجوة.

دراسة (Daniel Ney Land)، ٢٠٠٧م [٣٢] : حيث تناولت هذه الورقة أهم ملامح الشفافية، وكيفية جعل المنظمة خاضعة للمساءلة، وتناقش الجوانب الداخلية للمنظمة.. وتؤكد الدراسة على أن لوسائل الإعلام دور مهم في تحقيق الشفافية، وذلك من خلال مطالبة الحكومة بأن تكون ملتزمة بتنفيذ قانون (حرية المعلومات)، وتذكر الدراسة أن من أهم التنظيمات المجتمعية المهتمة بتحقيق الشفافية – الجامعات – فهناك العديد من الشواغل الخاصة بها في مجال البحث والتدريس ومراجعة الحسابات وتحقيق جودة التعليم ، وتذكر الدراسة أن الشفافية شرط من شروط الديمقراطية، وأنه يجب تحقيق الشفافية من خلال الالتزام بالمساءلة، وإتاحة المعلومات ، وتحقيق المواطنة .

دراسة (Al Bert Meijer) ، ٢٠٠٩م [٣٣] : تتناول هذه الدراسة مناقشة الجدل بين المؤيدين والمعارضين لمفهوم الشفافية، وما بها من آثار إيجابية على الثقة في القطاع العام، وذلك من منظور اجتماعي، حيث تنادي الدراسة بضرورة إضفاء الشفافية على الأداء المدرسي بالمجتمع الهولندي ، واستخدمت الدراسة كل من المقابلات ، والتحليل الكمي، وزيارات المدارس ، واتصالات مع إدارة المدرسة والمدرسين وأوضحت الدراسة أن الشفافية تحفز الموظفين العموميين على الأداء الأفضل والحيلولة دون وجود فساد.

دراسة Normon steven M. et al ٢٠١٠[٣٤] استهدفت الدراسة البحث عن اثر الشفافية والايجابية على الثقة بالرؤساء وفاعليتهم وأكدت على أن مستوى الشفافية الرئيسي ومستوى قدراته النفسية الايجابية تؤثر في درجة ثقة المرؤوسين وإدراكهم لفاعليته وان العاملين يثقوا في المدير الذي يقدم لهم المعلومات اللازمة لصنع القرارات وان الإدارة التي تتبنى نظام اتصالات ثقافية مع العاملين تستطيع التغلب على فترات الكساد التي تواجهها المؤسسة .

التعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن أن نرصد مجموعة من الملاحظات التالية:

١- ربطت بعض الدراسات السابقة بين الشفافية وأسلوب القيادة ومبدأ المشاركة والمسئولية والأداء المتوازن وحرية تدفق المعلومات وان الشفافية شرط من شروط الديمقراطية كما جاء في دراسة ندى بنت فلاح ودراسة محمود فتحي.

٢- كما تناولت بعض الدراسات السابقة بعض معوقات الشفافية المتمثلة في انتشار قيم التربح اليسير وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وأسلوب التلقين والحفظ في التعليم وضعف العلاقة بين الطلاب والأستاذة وعدم الموضوعية وتراجع قيم الثقافة والتعليم كما جاء في دراسة احمد أنور ودراسة محمد ياسر الخواجة ونهلة إبراهيم وهذا يتفق مع دراستنا الراهنة.

٣- هذا بالإضافة إلى أسلوب الهيمنة من احد الأطراف وضعف الحوار والتعصب والشك وإعلاء المصلحة الشخصية والمحسوبية وانتشار الظلم وضعف المشاركة من معوقات الشفافية، كما جاء في دراسة كلا من احمد حمدي شورة ودراسة احمد زايد وهذا يتفق مع دراستنا .

٤- وبذلك أصبحت الشفافية قضية هامة تستحق الدراسة والوعي بالمعوقات السسيوثقافية التي تواجهها.

٥- أن اهتمام علم الاجتماع بدراسة الشفافية والفهم الاجتماعي لها لا يكون إلا بالاستفادة من التراث العلمي بشكل شمولي متكامل وليس على أساس النظرة الجزئية الضيقة وذلك من خلال فهم النسق القيمي للمجتمع.

٦- ورغم أهمية هذه الدراسات التي أجريت على الشفافية في مجتمعات متباينة ومتعددة إلا أنها تؤكد أن هناك متغيرات وأبعاد كثيرة يتعين أخذها في الاعتبار عند دراسة قضية الشفافية في المجتمع المصري وخاصة في قطاع التعليم.

٧- كما أن هذه الدراسات لم تتعمق في فهم المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية في قطاع التعليم قبل الجامعي، وخاصة وان هذه القضية تتأثر بالأبعاد البنائية الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

٨- كما تلاحظ عدم اهتمام الدراسات السابقة العربية والأجنبية بالمعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية في قطاع التعليم قبل الجامعي، وان معظم هذه الدراسات تناولت الشفافية من الناحية الإدارية فقط.

٩- فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد أهدافه ومناهجه وأدواته البحثية وتوجهاته النظرية.

١٠-أكدت الدراسات السابقة المحلية والعالمية على التداخل بين النسق الاجتماعي وقيم الشفافية ، حيث أكدت على أن الشفافية تحتاج إلى مناخ اجتماعي يدعم قيمها.

١١-فالاستراتيجيات والسياسات التعليمية تتحول إلى عملية تفاعل جدلي مستمر داخل الحياة اليومية المدرسية، تمثل محور العملية التعليمية بأقطابها الثلاث الأستاذ والطالب والإدارة التعليمية هذا بالإضافة إلى المناهج والمقررات الدراسية ونظام الامتحانات والأنشطة المدرسية وان ذلك ليس بعيدا عن الأسرة والمجتمع.

١٢-يتفاعل كل ذلك مشكلاً مناخاً اجتماعياً يعمل على صياغة نمط قيم الشفافية لدى طالب التعليم الثانوي العام، ليكون في النهاية إما نمط قيم ايجابية داعمة للشفافية أو قيم سلبية معوقة لها.

ومن هنا انطلقت الدراسة الراهنة في محاولة للكشف عن المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية لدى طلاب التعليم الثانوي العام.

أهداف الدراسة:

ويمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلى :

الهدف الرئيسي: تهدف الدراسة إلى التعرف على المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية في التعليم الثانوي العام.

وينبثق من هذا الهدف عدة أهداف فرعية هي:

١- التعرف على المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية والتي ترجع إلى طبيعة العملية التعليمية من حيث أسباب التحاق الطالب بالتعليم الثانوي العام ومقررات ومناهج دراسية وأسلوب التدريس وتقييم الطلاب ونظام الامتحانات وعلاقة الطالب بالأستاذ وأسلوب الإدارة المدرسية والأنشطة المدرسية وذلك بمدارس الثانوي العام

٢- التعرف على المعوقات السسيوثقافية التي ترجع إلى الأسرة والمجتمع .

٣- الوصول إلى توصيات ومقترحات للتغلب على هذه المعوقات .

تساؤلات الدراسة :

لتحقيق الأهداف السابقة تسعى الدراسة إلى الإجابة على عدة تساؤلات هي:

التساؤل الرئيسي :ما المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية لدى طلاب الثانوي العام.

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي:

١- ما المعوقات السسيوثقافية التي ترجع إلى طبيعة العملية التعليمية من حيث أسباب التحاق الطالب بالتعليم الثانوي العام ومقررات ومناهج دراسية وأسلوب التدريس وتقييم الطلاب وعلاقة الطالب بالأستاذ وأسلوب الإدارة المدرسية والأنشطة المدرسية وذلك بمدارس الثانوي العام ؟

٢- ما المعوقات السسيوثقافية التي ترجع إلى الأسرة والمجتمع ؟

٣- ما التوصيات والمقترحات للتغلب على هذه المعوقات ؟

أهمية الدراسة :

١- أصبح التعليم قضية تهم كل المجتمع وليس فئة معينة فيه كما ينظر إلى قضية تطوير التعليم والنهوض به قضية مستقبل المجتمع كله .

٢- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي طال الفساد فيه النظام التعليمي بأشكاله المختلفة وخاصة التعليم الثانوي العام .

٣- تعرض التعليم لتحديات ومشكلات عديدة ما دفع بقضية التعليم أن تكون من بين هموم المجتمع كله بأفراده وجماعاته .

٤- لقد أصبحت قضية المساواة في التعليم بين أفراد المجتمع قضية ملحة ولذا فإن إدراك المعوقات السسيوثقافية في التعليم سوف يكون لها اثر ايجابي للتخطيط السليم لسياسات التعليم في المستقبل لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بشكلها العادل وسد الفجوات التي تؤدي إلى الإخلال بمبدأ الشفافية الذي نسعى إلى تحقيقه .

٥- أن هذه الدراسة تأتي في إطار علم الاجتماع التربوي وعلم اجتماع المعرفة مما يعتبر إضافة متواضعة لهذا العلم.

مفاهيم الدراسة :

مفهوم الشفافية Transparency :

التعريف الدارج للشفافية:

هناك أكثر من تعريف في الاستخدام الدارج للكلمة في الحياة اليومية لدى المصريين بقيمة إلى حد كبير من معناها العلمي ، ويتغير تعريف الشفافية في السياق الشعبي بتغير الموضوع ، فشفافية الروح في التراث الصوفي تعني أن مادتها الأثيرية رقيقة ، ليست كثيفة ، وشفافية الإنسان تعني ذلك المرء الذي استطاع التوصل إلى روحه والاستفادة من صفائها ونقائها ، كما تعني شفافية أخلاق الإنسان انه ذو خلق رفيعة وعالي، وجوهر المفهوم في هذا السياق أن تكتسب المادة (الجسد الإنساني) سمات الروح [٣٥].

الشفافية في اللغة: تعنى في اللغة العربية طبقا لجزر الكلمة (شفف)الخفة ورقه المال أو الشيء القليل (جمع أشفاف) والشف هو ستر القليل فشف عليه الثواب أي رق حتى يرى ما تحته وثوب شف أي رقيقة[٣٦].

وتعني المفردة Transparency في اللغة الانجليزية الحالة التي تكون شافه ويمكن الرؤية من خلالها ، وإنها الوضوح (obvious) أوهي الشئ الجلي ، أي هي كما الصورة المرسومة على الزجاج يجلي للعين من خلال نور يشع خلفها حسب ما يوصف ، ويقصد بمصطلح شفاف Transparent أن ترى من خلاله أو أن يسمح بمرور نوع ما من

الأشعة أو أن يتسم الشئ بالوضوح الكافي الذي يسمح بالرؤية من خلاله كما يشير أيضاً إلى إمكانية الوصول للمعلومات وخاصة المعلومات المتعلقة بالممارسات الاقتصادية(٣٧).

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الشفافية ومن أهمها:-

عرف صندوق النقد الدولي الشفافية بأنها " اطلاع الجمهور على هيكل القطاع ووظائف البيانات التي تستند إليها السياسات المالية العامة حسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة" (٣٨).

كما عرفت المنظمة العالمية للشفافية : الشفافية أنها المبدأ الذي يسمح للمتأثرين بالقرارات الإدارية والتحويلات المالية أو حتى العمل الخيري أن يعرفوا ليس فقط الحقائق الأساسية ولكن الآليات والعمليات الكامنة وراء تلك القرارات ، وأنها الشروط التي تلزم المديرين والموظفين المدنيين وأهل الثقة أن يعرفوا على نحو واضح ومتوقع ومفهوم أو يمكن تفسيره ... وفي ضوء ذلك تسمح الشفافية بتسليط الضوء على الموضوعات أو الأشياء التي يرغب الناس في معرفتها .

أما منظمة التجارة الدولية تؤكد على أن الشفافية في الاتفاقيات الدولية يجب ان تتضمن ثلاث أبعاد ضرورية هي" إتاحة المعلومات حول السياسات والقوانين المرتبطة بالاتفاقيات ، وإعلام الأطراف المعنية بالقوانين وأي تغيرات تطرأ عليها ، وتوضح الأسس المنطقية والأبعاد الشاملة للقوانين والإجراءات التنظيمية .

كما عرفتها منظمه الشفافية الدولية : الشفافية تتعلق بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة وفى العلاقة بينها وبين المواطنين المستفيدين من خدماتها وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف في عمل المنظمة العام (٣٩).

وتشير الشفافية إلى أنها إعطاء المواطنين فهم واضح للمظاهر المختلفة لحالة ، وانجاز النظام المالي، وإحاطتهم بالأنشطة المنفذة ، ومساعدتهم للمشاركة في صناعة القرار بهدف التمكن من تحقيق مستويات عالية من التطوير (٤٠).

ويرى احمد الصاوي وآخرون أن الشفافية بأنها حق كل فرد في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي تمثل مدخل لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة وكذلك المساعدة في اكتشاف الفساد (٤١).

كما يرى Breton Albert الشفافية أنها توفر نفس المعلومات لجميع الأفراد فجعل الأمور شفافة يعني القضاء على تباين المعلومات وذلك عن طريق معلومات متماثلة لمن لا يستطيع الوصول إليها مما يسهم في عدم معارضة الأفراد للتغيير (٤٢).

أما عطية حسين أفندي فيعرف الشفافية على أنها العمل على كشف الاهتمامات والأهداف والدوافع والموارد والإعلان عن المبادئ وهي تتضمن حقوق المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمواطنين على كافة الحقوق المتعلقة بالعمل والأنشطة والبرامج والتمويل وما كل ذلك (٤٣).

ويرى هرشلاند جاسون Hirshland Gason الشفافية بأنها المدخل الحقيقي لتحقيق قدراً كبيراً من المسئولية الاجتماعية وتساعد في صياغة سياسات قائمة على الموضوعية والبعد عن المصالح الذاتية كما تساهم في تنظيم سبل ووسائل العمل بطريقة ناجحة (٤٤).

كما يعرف أحمد زايد الشفافية : يقصد بها إفصاح الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو التنظيم عن ذاته أو ذواتهم وقيامه بإتاحة البيانات صحيحة ودقيقة في مواقيتها ، وأن يكون متقبلاً لمراجعتها وتقييمها، وأن يطور اتجاهات ايجابية نحو كل هذه العناصر(٤٥).

وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تحديد المؤشرات التي تشكل عناصر الشفافية على النحو التالي:

- حرص المؤسسة على نشر المعلومات بوضوح وصراحة.
- إتاحة المعلومات في أوقاتها.
- صحة وصدق البيانات التي تقوم بنشرها المؤسسة.
- الحرص على تلبية استفسارات المعنيين حول البيانات .
- احترام آراء المواطنين وإتاحة حرية التعبير لهم .
- الأخذ بآراء المعنيين وإشراكهم في صناعة القرارات .
- تقدير تقييم المعنيين لأداء الفرد أو المؤسسة .
- تساعد على المشاركة في الرقابة والمحاسبية.
- تقبل النقد الموجه من غيرهم .
- الشفافية تساعد على محاصرة الفساد.
- الشفافية تقوم على العدالة بين المواطنين .
- الشفافية تقوم على الثقة بين الموطنين.
- الشفافية تقوم على العلاقة بين الطرفين على الموضوعية والمصلحة العامة.

كما يمكن أن نستخلص من هذه التعريفات أيضاً القيم التي تقوم عليها الشفافية وهي الصراحة والوضوح والصدق والمشاركة وحرية التعبير واحترام آراء الآخرين والثقة وتقبل النقد والعدالة الاجتماعية والموضوعية والمصلحة العامة والمحاسبية .

ولهذا تشترط الشفافية توفير المعلومات وإفساح المجال للجميع للاطلاع عليها من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصرة الفساد من جهة ، والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة من جهة أخرى [٤٦].

ويمكن التمييز بين مستويين من الشفافية:

- الشفافية الداخلية: وهي توفير البيانات لأعضاء المنظمة والعاملين فيها ، أو وجود سياسة عامة تقوم على توفير الحد الأقصى من المعلومات حول هيكل المنظمة والقواعد المنظمة لعملها ونشاطها ، وآليات التوظيف فيها.
- الشفافية الخارجية: وهي توفير البيانات للجمهور خاصة المستهدفين والمنتفعين من نشاط المنظمة[٤٧].

أهمية الشفافية :

١- تعتبر الشفافية كأحد أهم أركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي وبالتالي المصداقية والإيضاح والوضوح والمشاركة.

٢- تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات وتسمح بتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة وتحقق العدالة تقييم أداء الأفراد والجماعات والمؤسسات ، كما أنها آلية لتحقيق المساءلة .

٣- تحارب الشفافية الفساد بكافة صوره وأشكاله.

٤- تحقق الشفافية النزاهة والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة وتساعد على التوسع في اللامركزية مما يدعم الثقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

٥- الشفافية تدعم تحقيق حاجات الأمان والتقدير الذاتي.

٦- تسهم الشفافية في نجاح خطط التطوير والتغيير.

٧- تعزز الشفافية الرقابة الذاتية [٤٨].

الأطر البنائية للشفافية:

ويمكن تحديد الأطر البنائية إلى تؤدي لانتشار الشفافية أو تراجعها في العناصر التالي:-

١- الديمقراطية: بما تضمن من مشاركة المواطنين واهتمامهم بالشأن العام.
٢- مجتمع مدني قوي: تأكيداً لدوره في مراقبة الحكومة والقطاع الخاص.
٣- انتشار التكنولوجيا (تكنولوجيا المعلومات) كوسيلة للوصول للمعلومات .
٤- دور المؤسسات الدولية : بما يشير لانفتاح الدول والحكومات على المجتمع العالمي وتؤكد على دور المؤسسات الدولية في مراقبة الأداء الحكومي.
٥- تنمية بشرية مرتفعة بما يشير لنوعية الجمهور العام الذي عليه مراقبة الأداء الحكومي (٤٩).

التعريف الإجرائي للشفافية :

وفقاً للتعريفات السابقة يمكن صياغة تعريفاً إجرائياً للشفافية في قطاع التعليم تتبناه الدراسة على النحو التالي :-

١- حرص المدرسة على نشر المعلومات بوضوح وصراحة .
٢- إتاحة المعلومات في أوقاتها للطلاب .
٣- صحة وصدق البيانات التي تنشرها المدرسة .
٤- احترام آراء الطلاب وإتاحة حرية التعبير .
٥- إشراك الطلاب في صناعة القرار .
٦- تقبل المدرسة النقد الموجه من الطلاب أو غيرهم .
٧- تقوم العلاقة بين الأستاذ والطالب على الموضوعية .
٨- أن تقوم العلاقة بين الطلاب والإدارة المدرسية على الثقة المتبادلة والمصلحة العامة.

أنواع الشفافية :

حاولت الكثير من الكتابات تصنيف أو تحديد أنواعها فهناك من يحدد أنواع الشفافية وفقاً للقدر المتاح منها فهناك الشفافية المقيدة أو الشفافية الكاملة **Radical Transparency** وهي عبارة عن أسلوب للإدارة يعتمد على مشاركة المعنيين في صناعة كل قرارات المؤسسة ، وهناك من يحدد أنواع الشفافية وفقاً لوسيلة إتاحة المعلومات في الشفافية غير المقيدة**NOA gent controlled Transparency** والتي

يقوم فيها طرف آخر من خارج المؤسسة بنشر المعلومات عن المؤسسة ، والشفافية المقيدة والتي تقوم فيها المؤسسة نفسها بنشر المعلومات عن أدائها .

فوائد الشفافية :

تشير كثير من الكتابات لفوائد الشفافية فهناك من يعتبرها وسيلة لمكافحة الفساد ومحاربته ، ولذلك تزيد الحاجة للشفافية والمطالبة بها في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الفساد ، ويمكن النظر للشفافية على أنها أداة لتقييم السياسات في حالة قيام المواطنين بقراءة وفهم المعلومات ونقدها ، كما تعتبر الشفافية أداة لإعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين ، وهناك من يربط بين الشفافية والمحاسبية أو أنها ترفع معدلات المحاسبية ، وأيضاً من يربط بين الشفافية والتنمية البشرية بشكل عام وطردي ، حيث تنخفض أو ترتفع مستويات الشفافية في المجتمعات كلما انخفضت أو ارتفعت فيها معدلات التنمية البشرية (٥٠).

خطر غياب الشفافية :

يظهر غياب الشفافية في مواقف تتعلق بأطراف الاتصال بين الدولة والمواطنين وموضوع الرسالة بينهما (المعلومات) فتغيب الشفافية في حالة تفكك الدولة باعتبارها المسئولة عن إتاحة المعلومات .

أو في حالة عدم منطقية المعلومات التي تتيحها ، أو إذا كانت الدولة تتسم بالدكتاتورية وعدم الاستجابة لمطلب المواطنين من المعلومات .

وكذلك يظهر غياب الشفافية في حالة إخفاء المعلومات أو إتاحتها بعد فترة تصبح فيها عديمة القيمة ، وإتاحة معلومات متضاربة أو غير واضحة ، أو نشر معلومات غير صحيحة . وأخيراً تختفي الشفافية في حالة غياب المستقبل المهتم الواعي والرشيد ، الذي يمكن توظيف المعلومات الحكومية في مواقف تعبر عن رؤى وسلوكيات سياسية (٥١).

ويحظى المواطن الفاعل سياسياً بأهمية في نظرية الشفافية، والتي تفترض مسبقاً أنه موجود ويحتاج فقط للمعلومات الحكومية، أو يطالب الحكومة بإتاحتها، غير أن كثير من الدراسات لا سيما في المجتمع المصري ،توضح تدني المعرفة والمشاركة السياسية للمواطنين ، كذلك تفترض نظرية الشفافية قدرة المواطنين على تفسير وفهم المعلومات الحكومية بشكل صحيح ، وهذه القدرة تتطلب وجود سمات خاصة بمستويات التعليم ونوعيته ، ومن ثم تنخفض هذه القدرة في حالة ارتفاع معدلات الأمية ، وأن مستويات التعليم المفتوح المتاح ونوعيته تحد من القدرة على فهم وتفسير المعلومات الحكومية(٥٢).

مفهوم القيم :

يعد مفهوم القيم من بين أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضاً وارتباطاً بعدد كبير من المفاهيم الأخرى كالاتجاهات والمعتقدات والدوافع والرغبات ..... الخ

حيث يرى روفن ويليامز Rofin Williams أن القيم تشير إلى الاهتمامات والرغبات والميول والتفضيلات والواجبات والالتزامات الأخلاقية والأمنيات والمطالب والأهداف والحاجات وما يكرهه الناس وما يجذبهم ومختلف الأنواع الأخرى من التوجهات المختارة (٥٣).

ويعرف كلايد كلا كيون Clyde kla cohune القيم بأنها تصور صريح أو ضمني خاص بفرد أو مميز لجماعة عما هو مرغوب فيه ويؤثر على الاختيار من بين البدائل المطروحة من أنماط ووسائل وغايات الفعل(٥٤).

كما تعرف القيم بأنها الحكم الذي يصدره الشخص على شئ ما مهتدياً بمجموعة من القواعد والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه والذي يحدد المرغوب فيه وغير المرغوب عنه من أنماط السلوك(٥٥).

ويعرف " ماركي جي" القيم على أنها رغبات وأهداف اجتماعية متفق عليها أدخلت أثناء عملية التكيف والتعليم ، وهذه الرغبات والأهداف تنال تفضيلاً موضوعياً ، ويمكن للفرد تحقيق هذه الرغبات والأهداف المتفق عليها اجتماعيا عن طريق المثابرة ، ويمكن أن يستدل على قيم الأفراد من خلال الطريقة التي يقضون بها وقتهم ، ودخلهم وطاقاتهم وكل العلاقات الاجتماعية والأنماط السلوكية البشرية هي في طبيعتها قيم ، والمجتمع عبارة عن تنظيم وحشد للقيم (٥٦).

وعرف حامد ظهران القيم بأنها مجرد ضمني غالباً يعبر عن الفضل أو درجة الفضل الذي يرتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعني أو أوجه النشاط ... (٥٧)

ثم يعرف عبدالحليم محمود سيد القيم بأنها نوع من الاعتقاد والتقييم يتمثل في تفضيل الشخص أو عدم تفضيله لسلوك معين وهذا التفضيل يحمل في طياته تركيباً لفئات السلوك المفضل لشخص وفقاً لدرجة أهميتها بالنسبة للفرد ، بطرية توجه اختياره للوسائل والغايات .(٥٨)

يعرف محمد سعيد فرح القيم بأنها اهتمام الفرد وميله إلي غيره من الناس فهو يحبهم ويميل إلي مساعدتهم ويجد في ذلك إشباعاً له وتتمثل هذه القيم في الخيرية وحب عمل الخير والفرد الذي يسلك وفق هذا النمط من القيم أنمي يقدر زملائه كهدف أي أنه ينظر إلي غيرة علي أنهم غايات وليسو وسائل لغايات أخري ولذلك فإن الأفراد الذين

يتميزون بهذه القيمة يتسمون بالعطف والحنان والإيثار والمشاركة الاجتماعية وإنكار الذات وتفضيل المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة.(٥٩)

ويعرف محمد أحمد بيومي نسق القيم في كتابه علم اجتماع القيم بأنها المعايير والمبادئ التي يتمسك بها المجتمع أو أغلب أعضائه سواء صراحة أو ضمنياً هذا وكل النظام يتضمن قيماً أقرها المجتمع وعليه فإننا نستطيع أن نحدث عن قيم اقتصاديه وقيم سياسية وقيم تعليمية وقيم أسرية ... وهكذا.(٦٠)

وعلي هذا يمكن القول بأن القيم تعكس مايلي :

- اتجاهات الأفراد نحو الأفكار التي يعتنقونها .
- سلوكيات الأفراد في المواقف المختلفة .
- بدائل الاختيار للأفراد سواء في الموقف الفعلية أو علي مستوي الأفكار .
- أحكام يصدرها الفرد للتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات والأشياء .
- تتم من خلال التفاعل بين الفرد والآخرين .
- تكتسب القيم من خلال الخبرات والمعارف .

فالقيم تعتبر ظاهرة محورية تلتف فيها الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وتأتي في محوريتها في انها عامة ومنتشرة في كل قطاعات البناء الاجتماعي في المجتمع الواحد في المجتمعات الإنسانية جميعاً لأنها ظاهرة عالمية عامة ونسبية يستلزم ضرورة تحليل الظواهر الاجتماعية المحيطة بها عند دراسة أي ظاهرة(٦١).

ومن المعروف أن القيم ذات طبيعة اجتماعية في تكوينها ونوعيتها وتغيرها ، والأفراد لا يصنعون القيم كأفراد وإنما يتعلمونها من الجماعة خلال عملية التنشئة الاجتماعية المستمدة بالطبع من طبيعة البناء الاجتماعي ، والقيم الاجتماعية تصبح موجهات سلوكية للأفراد في حياتهم اليومية ، وكلما كانت القيم اشد عمقاً سيطرت على عقول الأفراد واتجاهاتهم وسلوكياتهم . ومن هنا فإن القيم من اشد العناصر الثقافية مقاومة لصور التغير . فسلوكيات الإنسان ومواقفه التي تعبر عن القيم خير تعبير عن الثقافة التي ينتمي إليها وبالتالي فإن التعرف على القيم في مجتمع معين هو بمثابة معرفة قلب البناء الثقافي والاجتماعي في هذا المجتمع (٦٢).

وقد قسم علماء الاجتماع القيم إلى قسمين أساسيين هما :

١- **القيم الايجابية** : والتي تتجسد في الصراحة والوضوح والتعاون والثقة بالنفس وتحمل المسئولية والصدق والإخلاص في العمل والعدالة والديمقراطية والمساواة والتمسك بالمبادئ والمعتقدات .....الخ.

٢- **القيم السلبية** : والتي تتجسد في الأنانية وحب الذات والطائفية والطبقية والتمايز الاجتماعي وعدم العدالة والاتكالية والدكتاتورية في اتخاذ القرار والعنصرية والإقليمية والتمييز والتعصب وضيق الفكر والكذب والنفاق والغش والتزوير وكراهية الناس وجلب الضرر إليهم وغيرها من القيم البغيضة التي يكرهها المجتمع(٦٣).

والثابت أن القيم توجد في كل المجتمعات وتتغير بتغير المجتمعات والأنماط السلوكية لأفراد المجتمع لأن القيم جزء من أجزاء الثقافة تؤثر فيها وتتأثر بكل ما تتعرض له الثقافة في داخل المجتمع .

وفي ضوء التعريفات والتقسيمات السابقة للقيم يرى الباحث أن قيم الشفافية تنقسم إلى فرعين رئيسيين هما:

قيم ايجابية داعمة للشفافية تتمثل في إعلاء قيم الصراحة والوضوح وحرية إبداء الرأي والمشاركة والثقة والعمل الجماعي والمصلحة العامة والعدالة الاجتماعية والصدق والموضوعية والنقد .

وهناك قيم سلبية معوقة للشفافية هي إعلاء قيمة الغموض والسلبية والمصلحة الشخصية والعمل الفردي والمحسوبية وعدم المشاركة في اتخاذ القرار والقيم المادية وعدم الموضوعية وعدم العدالة.

وسوف يركز الباحث فى دراسته على بعض القيم السلبية المعوقة للشفافية المرتبطة بطبيعة العملية التعليمية والأسرة والمجتمع والتى انتشرت فى المجتمع المصرى بصفة عامة ونظام التعليم بصفة خاصة.

والدراسة الراهنة تعني بقيم الشفافية : نسق القيم الذي يوجه طلاب الثانوي العام أو الغالبية منهم نحو الشفافية والتفاعل المجتمعي والعمل الجماعي.

ويختلف نسق قيم الشفافية نتيجة لعدة عوامل سوسيولوجية قد تختلف وتتباين من مرحلة تاريخية لأخرى ووفقاً لاختلاف أوضاع التنمية البشرية وما يحمله من تقدم مدروس أو تراجع وتردي .

الإطار النظري للدراسة :

تستند هذه الدراسة في معالجة قضايا التعليم إلى إطار نظري تدعمه بعض العلوم المهتمة بالدور الأيديولوجي للتعليم مثل علم الاجتماع التربوي وعلم اجتماع المعرفة كما تعتمد الدراسة الراهنة على النظرية النقدية والتي تعتبر من النظريات الهامة في علم الاجتماع وقد ظهرت هذه المدرسة في ألمانيا وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية وقد تأثرت هذه المدرسة بآراء مفكري اليسار في العلوم الاجتماعية وبالتطورات التي حدثت في الواقع الأوربي نتيجة للحركات الاجتماعية التي حدثت في هذه المجتمعات والتي كان من أهمها حركات تحرير المرأة وحركات الملونين وحركات الشباب عام ١٩٦٨ .

وقد تطورت هذه النظرية على يد مجموعة من الرواد منهم تيودرا آدورنو Adorno وماكس هوركايمر Horkhemer ، وهوبرت ماركيوز Marcus ، وايريك فروم ، ويورجين هابرماس Habermas وباولو فرايري Freire [٦٤]. وتقوم النظرية النقدية على أساس نظري يمر بثلاث مراحل هي:

١- الدعوة إلى التحرر عن طريق وجود فلسفة الوعي .

٢- لابد أن يقوم التواصل والتفاعل بين البشر على أساس عقلاني .

٣- تتجسد العقلانية في الدقة وتستلزم وجود نظام اجتماعي ديمقراطي ويشمل الجميع ولا يهدف إلى الهيمنة بقدر ما يقوم على أسس من التواصل والتفاهم .

والنظرية النقدية عند هابرماس ما هي إلا نتاج للعقل الإنساني وتهدف إلى تحقيق غايات هذا الفعل بصورة مستمرة ، وهي أيضاً أداة لتحقيق مزيد من الحرية ، والتحرر لدى البشر وقد سعى هابرماس لجعل المعرفة شيئاً مرتبطاً بالتحرر والحرية والبعد عن الهيمنة والاستعباد[٦٥].

وتنطلق الرؤية النقدية في الشأن التربوي من أن التربية عملية سياسية كما أن السياسة عملية تربوية وهي في هذين لوجهين لعملة واحدة وتتأثر بقوى علاقات الإنتاج الاقتصادية وبالسلطة والدولة في حكم المجتمع وفي تحديد أنماط المعرفة ومناهجها وتوزيعها وتقييمها ، نظرا لما يمتلكه القابضون على الثروة السلطة من الهيمنة ورموز الاستغلال وترى أن طبيعة العلاقات الاقتصادية والتبادل السلعي في الاقتصاد الرأسمالي الذي يحدد قيمة العمل بقيمة السلع المادية، وقيمة التعليم مرتبطة بما يتيحه من فرص للعمالة والأجر وكأنما هو محكوم بقيم النسق الاقتصادية أو الربح وتطفي هذه القيمة على الأهمية البالغة في تمكن المتعلم من اكتساب الثقة بالنفس والقيم الروحية والإنسانية والانفتاح على العالم .

ومن ثم فان التعليم والعمل يصبحان سلعة ، وبقدر ما يحدده السوق من قيمة لما ينتجانه من سلع ، كذلك تتحول علاقات الأشخاص فيما بينهم إلى سلع ، وترتبط مكانة الإنسان بقيمة ما في جيبه من مال أو نفوذ أو سلطة وهكذا يتم تسليع مختلف الأنشطة الإنسانية وفي هذا السياق تنهار القيم الإنسانية كقيمة التعاون ليحل مكانها التناقش العنيف وتصبح قيمة الحياة بما يمتلك المرء من سلع أو بما يمكن أن يشتري من سلع ، وليس بالقدرة على تحقيق الوجود والكينونة الإنسانية وهذا هو التناقض الذي أشار إليه ايرك فروم في إطار الثقافة الرأسمالية ، بين أن يمتلك الإنسان وبين ان يكون .

والمنطلق الثاني للنظرية النقدية هو تزويد الإنسان بالمعرفة والقدرة على الفهم والوعي ومن ثم إمكانية الفعل للتحرر من عوامل القهر وثقافة الصمت وامتلاك طاقة التغيير والاستمتاع بالحرية والاختيار والمشاركة في الشأن السياسي كما تركز الرؤية النقدية على القدرة على التغيير والتطوير وفعل الإنسان في واقعه مستنداً إلى الوعي الناقد المتعدي إلى إمكانات التغيير.

لذلك تحتل النظرية أو المعرفة قيمها من قدرتها على المساعدة في تغيير وتبديل السلوك ومن مقولات النظرية أن المعرفة أو البحث دون إسهام في القدرة على العمل تكاد تكون عديمة القيمة.

ومن أهم معاييرها القيمية التوجه نحو نقد الواقع في أبعاده السياسية والاقتصادية والأيديولوجية بغية الوصول إلى رؤية أفضل وأكمل من اجل إقامة مجتمع أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية واقل اغترابا وتغيبا للعقل وبذلك تتميز في سعيها البحثي إلى كشف الأيديولوجيات السائدة من شعارات ومفاهيم ومعتقدات وأساطير ودعاوي في تزييف العقول ومخادعة الجماهير (٦٦).

كما أن هذه الدراسة تنطلق من المسلمات التي أكدت عليها النظرية النقدية لدور التعليم ورسالته واعتباره نظاماً غير محايد، وتأكيد منظروها حول تبعية النظام التعليمي لمتطلبات القوى السياسية والاقتصادية المهيمنة لذا يرى جامي كارير واليف باتكس في إطار تحليلهما للنظام التعليمي بان التعليم يلعب أدواراً سياسية واجتماعية متباينة من بينها المحافظة على الأوضاع المجتمعية القائمة وتكريس التمايزات الطبقية وإعادة إنتاجها (٦٧).

ولكي نفهم دور التعليم ورسالته فان ذلك يتطلب الوعي بقضيتين أساسيتين هما:

الأولى : إن التعليم قضية سياسية اجتماعية في المقام الأول وبالتالي فان هناك تفاعلاً بين النظام التعليمي والنظام السياسي والمجتمعي بمختلف مؤسساته وقواه الاجتماعية .

الثانية : أن فهم النظام التعليمي يجب أن يتم في إطار المنظور البنائي الكلي وليس المنظور الجزئي وذلك لمحاولة فهم هذا النظام في إطار علاقته بغيره من النظم الأخرى والعمل على تحرير النظام التعليمي ما يقيده من المفاهيم والممارسات السائدة ، انطلاقا إلى تحرير المتعلم نفسه (٦٨).

وقد استطاعت النظرية النقدية أن تكشف عن أوجه الزيف القائمة في العلوم التقليدية من ناحية وعن التناقضات التي يحتويها الواقع الاجتماعي من ناحية أخرى ، وكذلك من أساليب الهيمنة التي تمارسها السلطة في تمركزها أو تشعبها وكشف تزييفها وصور استغلالها وما تؤدي إليه من اغتراب أو تغيب للعقل عن الأفراد والمؤسسات في المجتمع (٦٩).

ويرى باولو فرايري في نظريته تعليم المقهورين كممارسة إنسانية من اجل الحرية لا بد ان يمر بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى : وفي هذه المرحلة يكتشف المقهورون عالم القهر الذي يناضلون لتغيير واقعهم .

المرحلة الثانية : بعد أن تتضح حقيقة القهر لا يصبح التعليم من اجل المقهورين فقط بل يصبح من اجل الجميع لأجل تحقيق حريتهم الدائمة، أي التعليم هو أداة نقدية يكتشف فيها المقهورين حقيقة أنفسهم وحقيقة قاهرهم كضحايا للنزعات الإنسانية (٧٠).

وهذا ما دفع منظروا النظرية النقدية للدعوة إلى تحرير العلم وتحرير المجتمع وتحرير الإنسان بإذكاء وعيه وتفجير طاقاته وقدراته الإبداعية الخلاقة والى مجتمع يقوم على أسس المساواة والحرية وإشباع الذات الفردية والجمعية والتطلع بصورة عامة لحياة أكثر سعادة ورفاهية (٧١).

كما يؤكد فريري على أهمية الوعي الناقد وقد قسم الوعي إلى نوعين :

النوع الأول : وهو مرحلة الوعي الساذج والذي يتسم بتبسيط شديد للمشكلات ، والى شوق عميق غير سوي إلى الماضي وباتجاه قوي نحو التجمهر وبالأسلوب المفعم بالانفعال إلى درجة كبيره وبممارسة الجدل والعقم في النقاش ويظل فيه قدر من نمط الحياة في الأسلوب المغلق وهذا النوع يستغله أرباب السلطة المهيمنة في الالتفاف حوله وإجهاضه.

لذلك يصبح من الضروري الانتقال إلى مستوى أعمق واشمل من هذه المرحلة من الوعي الساذج المحدود والذي يعتبر مقدمة ، لكنها ليست مكتملة في استيعاب الواقع وفهمه وقد يؤدي إلى الانتكاس لقلة المثابرة والمصابرة في منازلة صراع القوى المسيطرة .

والنوع الثاني وهو مرحلة (الوعي المتعدي) كما يسميه فريري ، والذي يتطلب قدرات من التنظيم وبرنامجاً تربوياً حوارياً فعالاً يركز على المسئولية الاجتماعية والسياسية ، ومعداً لأن يتجنب مخاطر غوغاء التجمهر وتغييب الفكر الناقد .

والوعي الناقد الناضج المتعدي الذي يضمن انجاز عملية التحول الديمقراطي في رأي فريري (يتسم بالتعمق في تفسير المشكلات وبإزاحة الأسطورية السحرية لتحتل مكانها أسس منطق العوامل المسببة وبالانفتاح للمراجعة ، وبالرفض لإسقاط المسئولية على الغير وبسلامة توظيف الأسانيد أثناء الحوار، وبالترحيب بكل ما هو جديد لأسباب لا-تقتصر على مجرد كونه جديد ويأخذ القديم بعين الاعتبار ليس بمجرد انه قديم وأخيراً يفعل كل ما هو جديد أو قديم حيث تثبت مصداقيته وجدواه (٧٢).

وهكذا يشير فريري إلى أهمية التحول الديمقراطي للمجتمع وحركة الوعي الناقد والمخاطر التي تهدده من الانتكاس إلى الوعي الساذج ، ويؤكد على أهمية استمرار الحوار والتعبئة من خلال برنامج تربوي يستهدف تمكين الناس في التحرك من اصطناع السذاجة إلى القدرة على النقد والإبداع .

وسيظل ذلك الجهد فرض عين على أولئك الذين يؤمنون بقدرة الإنسان علماً أن يكون فاعلاً لا مفعولاً ، وبان مصير البشر ينبغي أن يتجه نحو إنسانيتهم الحقيقية ، مهما أدى أصحاب السلطة المهيمنة أن ذلك الجهد من منظورهم إنما (هو عمل تخريبي).

كما ينطلق المنهج النقدي في تكوين الوعي الناقد من خلال عملية التعليم الحواري اي الاتصال والتواصل بين المعلم والمتعلم بل وفي كل طرق نشر المعرفة الإنسانية وقيادة المجتمعات الإنسانية .

وفي ذلك يؤكد فريري على أهمية الحوار في الاتصال والتواصل بين المرسل والمستقبل ، شريكين في إحداث عملية الإصلاح والتطوير أو التغيير (٧٣).

هذا وقد حاول منظرو هذه النظرية ربط الحياة اليومية بالتفسير البنيوي من اجل إتاحة الفرصة أما المعلم المستنير لممارسة أفعال تؤدي إلى تحرير عقل الدارسين والطلاب من الهيمنة الثقافية والعمل على تزكية وعيهم .

ويقول باولو فريري أن التعليم الحق الذي يعتمد إلى حل التناقض بحيث يصبح الطرفان أساتذة وطلاباً في نفس الوقت وفي ظل هذا الأسلوب فان السلطة تكون للحرية ، ولا يوجد واحد يدرس وآخر يتعلم وإنما الجميع يتبادلون المعرفة حيث يتوسطهم العالم في هذه الممارسة (٧٤).

لذا ذهب هابرماس إلى أن الحداثة يجب أن تقوم على فكرة وجود مجتمع ديمقراطي بحق ، يكون فيه للجميع فرص متكافئة في التعليم ويقوم على منهج الحوار المشترك أو كما اسماه فرايري منهج طرح المشكلات بدوره ويشجع على الحوار عن المطالب المشروعة للإنسان والتي تشجع بدورها على تحقيق الإبداع المعرفي والثقافي(٧٥).

وفي ضوء ما سبق من افتراضات فقد أسهمت النظرية النقدية في الكشف عن أوجه الزيف والتناقضات لما في العلوم التقليدية والواقع الاجتماعي كما كشفت هذه النظرية عن كيفية هيمنة السلطة سواء السياسية أو الاقتصادية والدولة في حكم المجتمع وأصحاب الثروة في توجيه مؤسسات المجتمع وأفراده وخاصة المؤسسة التعليمية نحو إعادة إنتاج الأفراد للحياة بما يتمشى مع مصالحها ورغباتها وتوجهاتها .

والنظرية النقدية من أهم معاييرها القيمية التي تؤكد عليها نقد الواقع في أبعاده السياسية والاقتصادية والأيديولوجية بغية الوصول إلى رؤية أفضل وأكمل من اجل إقامة مجتمع أكثر عدلاً وأكثر ديمقراطية واقل اغترابا وتغيباً للعقل . وبذلك تتميز في سعيها البحثي إلى كشف الأيديولوجيات السائدة من شعارات ومفاهيم ومعتقدات وأساطير ودعاوي في تزييف العقل ومخادعة الجماهير .

والنظرية النقدية ليست كما يتصور البعض تهتم بنقد النظم التربوية فقط ولكنها تسعى إلى إبراز ما يتجسد على ارض الواقع في الغالب الأعم وكثيراً ما نجد النظرة المثالية للتعليم وهذه النظرة إذا ما سرنا عليها قد تؤدي إلى تعويق التعليم وتزييف الوعي بالواقع الاجتماعي .

ولقد أكدت النظرية النقدية على أهمية التعليم الحواري والاتصال والتواصل بين المعلم والمتعلم لتحقيق الوعي الناقد الذي يتسم بالتعمق في تفسير المشكلات وذلك لانجاز التحول الديمقراطي وإحداث التغيير والإصلاح في المجتمع هذا بالإضافة إلى أهمية استمرار الحوار والتعبئة من خلال برنامج تربوي يستهدف تمكن الناس من القدرة على النقد والإبداع .

فالرؤية النقدية تساعد على التعمق في فهم الواقع التعليمي والتعمق في فهم ظواهره ومشكلاته ومعوقاته ، وخاصة وان النظام التعليمي يتأثر بالنظم الأخرى في المجتمع وثقافته ، سعياً إلى تكوين الإنسان الواعي بذاته ومجتمعه والعمل على تحرير عقله من القيود والمعوقات التي تحد من قدراته على التفكير الواعي الناقد وتعتبر هذه المنطلقات النظرية هامة لكل تفكير في وضع استراتيجيات وخطط لتطوير حقيقي في نظام التعليم .

سياسة التعليم قبل الجامعي في مصر:

شهد المجتمع المصري تغيرات في السنوات الأخيرة نتيجة عوامل كثيرة من أهمها سياسة الانفتاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة تلك السياسات التي كانت لها آثارها الخطيرة ليس فقط على الجوانب الاقتصادية التي تم فيها التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي بل امتدت أثارها في مختلف بنية المجتمع المصري وفي مختلف نظمه الاجتماعية والتي من بينها النظام التعليمي حيث ان النظام التعليمي يتأثر بجملة ما يطرأ على بنية المجتمع وفي حاضره وفي سياقه التاريخي ، ومن ثم صياغته على نحو أدى إلى كثير من التغيرات في سير العملية التعليمية (٧٦).

وفي ضوء ذلك سوف يتناول الباحث طبيعة العملية التعليمية في التعليم قبل الجامعي بداية من أسباب التحاق الطالب بالتعليم الثانوي العام التي تقوم على المجموع وليس رغبة الطالب وقدراته وكذلك نوعية التعليم المتمثلة بصورة جادة في إشكالية أنماط التفكير السائد وإمكانية تجاوزها إلى أنماط جديدة أكثر عقلانية وعلمية ، بحيث تشبع في المجتمع ومؤسساته بصورة عامة وغالبة ولا تقتصر على فئة محدودة أو نخبة من المواطنين أو لدى قيادات التنمية في مجالاتها المختلفة.

ونوعية التعليم تقودنا إلى أهم العوامل في تكوين الذهنية لدى المتعلم وهي الالتفات إلى ظاهرة التلقين في عملية التعليم وظاهرة الحفظ والاكتفاء باستقبال المعلومات المقررة في المناهج وكتبها مما أطلق عليه (باولو فيريري) المفكر التربوي البرازيلي ظاهرة التعليم البنكي ، أي إيداع المعلومات في ذاكرة الطلاب حيث يقدم المعلم المقرر من المعلومات فيختزنها الطلاب ليستردوها كما هي ، أو كما تقدمت في كثير من الأحيان عند الطلب عليها في الامتحانات أو في مواقف الحياة العلمية ، وتتم هذه من خلال سلطة المعلم والسياسة التعليمية ليقاد إنتاج المواطن في صورة النمط الإنساني الراهن ، أو في القالب المنشود دون إتاحة فرص التنوع في النمو الإنساني وتحقيق الذات وتفتح المواهب والقدرات الخاصة ويشخص (فيريري) هذه الطريقة البنكية التي تشكل أنماط متماثلة من البشر إلى حد كبير بأنها (تعليم المقهورين) (٧٧).

فأسلوب التدريس يعتبر من مظاهر الفساد في قطاع التعليم حيث يعود التلاميذ على الحفظ والاعتماد على تلقين المدرس لهم ، فالطالب لم يعد يجهد نفسه في عملية التحصيل الدراسي

ومن ثم افتقد القدرة على التحصيل الذاتي، والإبداع والتفكير الحر، واتخاذ القرارات والقدرة على النقد البناء ، فالمدرسة لم تعد بيئة مناسبة لتنمية القدرات والتعويد على التفكير القائم على التحليل والتركيب من خلال النشاط وتوظيف المعلومات والربط بين المعارف، وتحول التلاميذ إلى متلق سلبي، ولا يتعامل مع المعلومات أو البيئة تعاملاً ايجابياً وليس الأمر قاصراً على المدرسة وحدها في تعويد التلاميذ على الحفظ فقد تسابقت الصحف في تلقين المعلومات وتحفيظها حتى موضوعات التعبير تكتب ليحفظها التلاميذ.

ولقد شخص باولو فرايرى العلاقة بين التعليم والبنية الاجتماعية من خلال بعد العملية التعليمية بين الطالب والمعلم حيث أوضح فرايرى إلى أن التعليم القائم على التلقين الذي تحدد في الطالب كمستقبل للمعلومات يملأ بها رأسه ويخزنها دون وعي هو تعليم استغلالي ، فالمعلم هو المهيمن على الطلاب الذين يستقبلون منه المعرفة لحفظها واسترجاعها وهو يرى أن هذا الأسلوب البنكي في العملية التعليمية يعتبر من فلسفة القهر التي تجرد التعليم من عملية البحث المستمر من أجل اكتساب الحرية .

ومن هنا يؤكد فرايري أهمية أسلوب التعليم الحواري القائم على طرح المشكلات للمناقشة والحوار المجدي حيث أن هذا الأسلوب يساعد على التفكير النقدي وتوليد الإبداع وهو القادر على حل التناقض بين الطالب والمعلم لأنه يجعلهما مشاركين في عملية واحدة (٧٨).

وكذلك تكدس عدد الطلاب داخل الفصول وقد يزيد عدد الطلاب في الفصل الواحد على ٦٠ طالباً أو أكثر(٧٩).

ومهما يشطح الخيال أو يبلغ التشاؤم من الوضع أن يتصور إنسان عاقل أن يبلغ عدد التلاميذ في الفصل في احد الأحياء ١١٠ تلميذاً ويعني اكتظاظ الفصول بالتلاميذ عدم قدرة المدرسة على رعاية التلاميذ ، والاهتمام بالكم وإهمال الكيف والطابع المظهري هو الطابع المسيطر (٨٠).

كما فقدت مجانية التعليم أثرها نتيجة زيادة أعباء نفقات التعليم التي ترهق ميزانية الأسرة الفقيرة واسر الطبقة الوسطى الدنيا ابتداء من ثمن الكراسات وغيرها نتيجة ارتفاع تكاليف الحياة اليومية وكان القصد من مجانية التعليم حث الفوضى التي تنجم عن الإحساس بالظلم وما يتتبع الظلم من فساد الخلق وإضاعة ثقة الشعب ولقد حققت مجانية التعليم ثورة بيضاء صامته في مصر وحققت حراكاً اجتماعياً جذرياً في كل الاتجاهات والأشكال ،

ولكن الواقع يكشف ثمة ردة وأن مجانية التعليم أصبحت كذبة بعدها تزايدت أعداد المدارس والجامعات الخاصة (٨١).

كما تعتبر الدروس الخصوصية ظاهرة مرضية في مجال التعليم منتشرة في مجتمعنا، وتعتبر الدروس الخصوصية عن أفعال متكررة في مجال الحياة اليومية وتعني تقليد أفعال أو أنماط لها مغزى ومعنى في مجال الحياة اليومية يمارسها الآخرون ولقد غلبت الدروس الخصوصية دروس المدرسة ووصفت بالايدز الجديد وهي ظاهرة مرضية تهدد الأمن القومي والسلام الاجتماعي ، ومبدأ تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية مثلما تعوق خطط التنمية وتطلعات المجتمع إلى التحديث والتطوير المستمر للتعليم.

وصارت كل البيوت المصرية لها أبناء في مراحل التعليم المختلفة تنظم حياتها وفقاً لبرامج وجدول ونفقات الدروس الخصوصية التي تبدأ من الحضانة إلى الجامعة ، ويتعاطى الدروس الخصوصية الذكور والإناث وتؤكد الدروس الخصوصية أن التعليم تحول من خدمة إلى سلعة وتنمي لدى النشء الشعور بان كل يمكن أن يشتري مقابل ما يدفع من مال يقتطع من ميزانية الأسرة للإنفاق على تكاليف الدروس الخصوصية يعمق معاناة الأسرة المصرية مما تحمل من أعباء إضافية لا طاقة لها به في سبيل توفير فرص متكافئة لأبنائهم . ولهذه الظاهرة وظائف سلبية ظاهرة وأخرى سلبية كامنة أخطرها ، الاعتماد على الغير في الحصول على المعرفة الجاهزة بالاعتماد (٨٢).

وقضية الدروس الخصوصية كواحدة من الممارسات الفاسدة في التعليم يمكن اعتبارها فساداً كبيراً وصغيراً في الوقت نفسه، لأثرها البالغ على التعليم وأخلاقيات التلاميذ والمجتمع ككل ، وانعكاسها على زيادة الأعباء المالية التي تتحملها الأسرة المصرية وعلى انخفاض جودة التعليم ، وخلق عائق أمام عمليات التطوير .

أما المناهج الدراسية هي روح العملية التربوية وقلب المؤسسة التعليمية ومركز المادة الدراسية ، وهو ليس محصوراً في المواد الدراسية التي تدرس تقليدياً، بل هو كل الخبرات التي يكسبوها للطالب من خلال الأنشطة المتنوعة التي يمارسها في المدرسة والغرفة الصيفية والمكتبة والمختبر والورشة والملاعب والاتصالات الكثيرة غير الرسمية بين الطالب والمعلم ، أي أن المنهج هو الحياة المدرسية كلها وهو كل التعليم والتعلم الذي يتم بشكل مقصود في الغرفة الصفية أو خارجها في أثناء اليوم الدراسي ، وقد وصف كانتجهام Cantingham المنهج بأنه الأداة الموجودة بين يدي الفئات (المعلم) لتشكيل مادته (الطلاب) وفق مثله (غاياته وأهدافه) في دراساته (المدرسة) ولكن تعتبر بعض

المناهج الدراسية مصدر خصباً من مصادر السلطوية التي تميز تلك المناهج في مراحل إعدادها وتنفيذها وتقويمها وتطويرها ومن أهم مظاهر السلطوية في المناهج الدراسية أن عددا من المناهج الدراسية العربية مقتبس من المناهج الدراسية الغربية كما أن المناهج الدراسية العربية بشكل عام ترتكز على المعرفة بدلاً من الطالب ولذلك فان مشاركة الطلاب في القرارات التي تتعلق بمناهجهم تكاد تكون معدومة . نتيجة لذلك فان معظم محتويات تلك المناهج المفروضة على الطلاب لا تلبي احتياجات المتعلمين ولا تلاءم استعداداتهم وقابلياتهم ، واقل ما يمكن أن توصف به أنها غير ملائمة لواقع المتعلم وبيئته الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكن أن تعده لمواجهة حياته المستقلة بشحذ مهاراته وتحدي قابليته وقدراته ، وكأنها جاءت تمثل عالماً بعيداً عن واقعه ولهذا كانت التربية المدرسية غير وثيقة بالحياة (٨٣).

والمنهج الذي لا يضع الطالب في صميم اعتباره سيكون عاجزاً عن توفير مدى كامل من المهارات والمعارف والاتجاهات الضرورية للطالب الذي تصمم المناهج له لأن المنهج الذي يعد للطالب وينزل عليه من أعلى لا يفي بتنمية بالانطلاقات الفكرية والقدرات العقلية، أو القدرة على محاكاة الأمور وتقصي أبعادها، وإصدار الأحكام النقدية وحل المشكلات(٨٤).

ويسود المفهوم التقليدي للمنهج الذي يقيد الطالب بالكتاب المقرر الذي يصبح بدوره المصدر الأوحد للمعرفة ، مما يعطي قيمة مبالغاً فيها لمحتوى الكتب المقررة ، ويؤكد الالتزام بحرفيتها مما يؤدي إلى انتشار التلقين والحفظ في معظم المدارس ومن مساوئ هذا المفهوم للمنهج انه " يسجن " الطالب في الكتاب المدرسي بوصفه مصدراً وحيداً للمعلومات والخبرات ومن المشكلات ونقاط الضعف وسلبيات الكتب المدرسية عدم وضوح الاعتماد على الأهداف السلوكية في التأليف ، وقلة تحديد الدقة العلمية في التعبير ، وإظهار المعرفة التي تحتويها الكتب المدرسية وكأنها الحقيقة المطلقة وكذلك قلة التركيز على تنمية القدرة على التحليل والربط والنقد والابتكار والتقويم وإصدار الأحكام والتفكير في المستقبل .

إن المناهج التي تبقي الطالب أسيرا للكتاب المقرر والمدرس الذي يدرسه تجعل الطلاب يسيري الانقياد وليني العريكة ، وعاجزين عن بناء التفكير أو الحكم المستقل والنقد

وقد أجرى احد الباحثين دراسة على بعض الكتب المدرسية واستنتج أن تلك الكتب لا تحاول أن تقدم في تفسير الأحداث وجهات نظر متعارضة ليلم الطالب بجميع الجوانب ، بل تعود الطالب التفسير الواحد والرأي الواحد (٨٥).

لذلك فإن تقديم محتوى المناهج والمقررات بصورة لا تتماشى مع اهتمامات الطلاب والدارسين ولا تجيب على تساؤلاتهم ولا تساعدهم على فهم الواقع الذي يعيشون فيه فهماً واعياً متميزاً ذلك لأن المناهج الدراسية تقدم النظام الاجتماعي والسياسي القائم لأنه معطي غير قابل للمناقشة ويعلو فوق النقد والتقييم(٨٦).

فجمود المناهج ومحتوياتها وعدم ارتباطها بالبيئة التي تقدم فيها يجعلها لا تهتم بالمفاهيم الحديثة مثل مفهوم الشفافية والحوكمة والمسائلة والفساد والنزاهة كما تلاحظ أن هناك تراجع عن تدريس بعض المقررات باللغة الوطنية وسمح فيها للمدارس الخاصة تدريس الرياضيات والمواد العلمية باللغة الأجنبية .

إن بعض المناهج الدراسية لا تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة، فما زال هناك استخدام لمناهج كانت سائدة لفترة طويلة مع تعديلات طفيفة وتغييرات شكلية ولهذه المشكلة أسباب كثيرة من أهمها سيطرة المبدأ السلعي على بعض النظم التربوية العربية حيث تتعثر جهود تطوير المناهج الدراسية في بعض الأحيان بحجة عدم توافر القدرة المادية على تغطية تكاليفها وتتحطم كثير من محاولات تحديث المناهج الدراسية بسبب " المنطق المالي" الذي يحكم هنا ويحول دون تحقيقها لأنها ذات تكلفة مالية عالية وكذلك يضحي بمكاسب عقلية وفكرية ومهارية مهمة جداً من اجل توفير بعض النقود وأياً كانت المبررات الاقتصادية وجيهة ، فإنها لا تبرر التقصير في المجال التربوي لأن الضرورات الاقتصادية كما يقول حامد عمار لا تبرر المحظورات التربوية (٨٧).

وهناك جانب آخر مرتبط بالمناهج الدراسية وله علاقة بالتسليع وهو تحول المنهج في كثير من المدارس إلى مجرد سلعة (مذكرات) يروجها " مؤلفوها" بهدف الربح السريع، وبذلك أصبح الكتاب المدرسي أحياناً أداة للاسترزاق ووسيلة لحل المشكلات المادية لبعض

المدرسين بدلا من ان يكون مصدراً للتربية والتعليم . ولم يعد نافذة يطل من خلالها الطالب على افاق رحبة للعلم والمعرفة ، بل تحول إلى عامل لهم في أن تفرز المؤسسات التعليمية إلى المنبع " صناديق" قد تمتلئ بالمعرفة ، لكنها غير قادرة على تطوير المجتمع(٨٨).

وترتبط بالتسليع التربوي أيضا مشكلة ما يسمى أحياناً ب " الكتب الخارجية " التي بدلا من أن تكون مجرد مراجع للشرح والتوضيح والتفسير والإفاضة حول كتب المقررات المدرسية ، أصبحت كثير من الأحيان اختزالاً لها في صياغة مركزة أو كما يقال " براشيم أو كبسولات قابلة للابتلاع والاسترجاع قبل الامتحان " (٨٩).

وبالإضافة إلى ذلك فان معظم المناهج الدراسية هي في الأصل مستوردة كسلعة من الغرب وعلى الرغم مما بذل ويبذل من جهود من اجل تكيفها مع المجتمع فإنها ما زالت بشكل عام بتنظيمها وفلسفتها ومحتواها مغتربة ومنعزلة إلى حد ما عن واقع الحياة ، فمعظم المواد الدراسية في كثير من المدارس العربية وضعت بعيداً عن رؤية حقيقية للحاجات العربية واقتبست من المناهج الغربية (٩٠).

علاقة المعلم بالطالب :

إن المدرسة هي المحطة الرئيسية الثانية بعد البيت التي فيها يهذب ويعدل الطالب الذي صاغه البيت لشخصية الطفل بما توفره له من أنواع النشاطات المختلفة، وفي هذا المناخ المدرسي الجديد فرص واسعة للتدريب والتعليم والتعامل مع الغير والتكيف الاجتماعي وتوفر المدرسة الجو المدرسي وما يسوده من استقرار أو اضطراب وشدة أو لين، وثواب وعقاب، وثبات أو تقلب ويعد الانتقال من البيت إلى المدرسة حدث مهماً في الحياة النفسية للطفل له آثاره الكبيرة على شخصيته وخلقه وسلوكه الاجتماعي فهو يضطر لأول مرة لأن يخضع لنظام عام ولسلطة تختلف عن سلطة الوالدين وان يتخلى عن المركز المميز والرعاية الكبيرة التي كان يحظى بها داخل الأسرة، إن شخصية الطفل تساهم المدرسة في تشييده وتحديد معالمه وإقامة أسس جنبا إلى جنب مع الأسرة، التي لا ينقطع تأثيرها في أثناء المرحلة الدراسية.

وينظر مدخل السلطة للإدارة الصفية لعملية الإدارة الصفية على أنها تقوم على سيطرة المعلم على سلوك الطالب وجعل دور المعلم يتمثل أساساً في إقامة النظام وحفظه داخل الغرفة الصفية من خلال استراتيجيات الضبط (٩١).

فبما أن المعلم هو " العلم" يجب أن يكون هو المسئول الذي يضع ويطبق قوانين وتعليمات الضبط المدرسي ومن العوامل الأخرى التي أضعفت العلاقة الايجابية بين الأساتذة والطلاب زيادة الأعباء التدريسية على الأستاذ التي سببت ضيق الوقت المتاح لكي يلتقي مع طلبته في غير قاعات الدرس وصعوبة الأوضاع المعيشية التي يواجهها كثير من الأساتذة وبالإضافة إلى ذلك هناك التوسع الكبير في التعليم وزيادة عدد الطلاب بالمؤسسات التعليمية / ما زاد من حجم الهوة بين أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية من جهة والطلاب من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن العلاقة الايجابية والمتينة التي تقوم على الثقة والاحترام المتبادل والتعاون بين المعلم والطالب ، ضرورة لا غنى عنها لتحقيق الأهداف التربوية ، فإن وجود مثل تلك العلاقة يزال أمراً بعيد المنال في كثير من المدارس، والإجبار من جانب المعلم والطالب والخوف والإذعان والاستسلام من جانب الطالب حتى أصبحت مهمة كثير من المعلمين إنتاج متعلمين مدجنين غير قادرين على النقد والاعتراض والمناقشة ومذعنين لمختلف أشكال التعسف والقهر .

وقد أظهرت نتائج بعض الدراسات عن تمتع الطلاب بمهارات التساؤل والمناظرة وغضب المعلمين وعدم ارتباطهم بسبب اختلاف الآراء وعدم تمكن الطلاب من شرح وجهة نظرهم بصورة متكاملة ومن دون مقاطعة وكذلك شرح المناقشة التي تكاد تنحصر في مادة الدرس ، ولا تشمل وجهات نظر الطلاب الشخصية ، ومشاعرهم ومواقفهم وارتفاع نسبة كلام المعلم وضعف المبادرة عند الطلاب ، وقلة التفاعل بين الطلاب أنفسهم وغياب العلاقة الديمقراطية المتوازنة بين الأساتذة والطلاب وعامل الاتصالات غير الرسمية وتفاعل المدرس مع طلابه وارتفاع عدد الطلبة بالفصول وترتب على ذلك اهتزاز مكانة المدرس وضعف النظرة الاجتماعية إليه مع ظهور وظائف أخرى ذات مردود مالي أكثر (٩٢).

فالأمر الأخطر هو قيام العلاقات في الغالب على التحكم إن صلة الأستاذ بالطالب غالبا ما تقوم على سيطرة من جانب الأستاذ حيث لا رأي للطالب في إدارة المدرسة أو طرق نشر المعرفة والطالب في وضع يعجز فيه عن مراقبة القرارات التي تتخذ بهذا الشأن وأسباب اتخاذها وما ينجم عنها من آثار كما يلجا بعض المعلمين إلى وسيلة العقاب البدني لضبط الطلاب وتقويم سلوكهم على الرغم من أن للعقاب البدني سلبيات كثيرة [٩٣].

ومن حيث أسلوب التقويم في الامتحانات يعتبر التقويم التربوي هو عملية إصدار حكم على مدى تحقيق الطالب أو الجهاز التعليمي الأهداف التربوية.

فان شمولية التقويم وتعدد أهدافه يتطلبان ضرورة بنائه على وسائل وأدوات متنوعة ، ولكن التقويم يكون في معظم المدارس من خلال وسيلة تقليدية واحدة هي الامتحانات.

وبدلاً أن يكون التقويم التربوي وسيلة لتحسين العملية التعليمية أصبح في بعض الأحيان غاية تسلطية تثير الرعب والقلق والخوف في نفوس كثير من الطلاب، وكذا ينظر عدد كبير من الطلاب إلى الامتحانات على أنها كابوس مفزع فهي في معظمها تتسم بقلة المرونة وضعف التعمق في معالجة الموضوعات والتركيز على الحفظ [٩٤] وقياس القدرات العقلية الدنيا فقط كالتذكر والفهم وإهمال عمليات التطبيق والتحليل والتركيب والتقييم والافتقار إلى شروط الاختبار الجيد كالصدق والثبات والموضوعية والشمول وسهولة التطبيق والتدرج في الصعوبات والسهولة[٩٥].

ولا يزال التقويم في المدارس يستخدم ويركز على أسلوب الامتحانات وخصوصا ما يتصل بقياس مدى حفظ الطلاب للمادة الدراسية كما انه يركز على آخر العام أو نصف العام ، ومن جانب واحد هو المدرس وكثيرا ما يغلب عليه الحكم الذاتي ، ولهذا فهو بعيد عن الشمول والاستمرار والموضوعية وغير قادر على التشخيص والعلاج والوقاية هذا بالإضافة إلى ما يعطي لهذه الامتحانات من أهمية كبيرة تؤثر على الحالة النفسية للطالب .أو تحدد مستقبله بطريقة خاطئة، إلى جانب ما تشيعه من إرهاق على المعلمين والطلاب وأولياء الأمور، وعدم الاهتمام بأساليب التفكير والاتجاهات والسلوك وغيرها.

وقد أدى التركيز الكبير على الامتحانات والمجموع أحيانا إلى بروز النزعة الفردية بدلا من الروح الجماعية وتفشي المنافسة السلبية بدلا من التعاون وإعلاء المصلحة

الشخصية بدلا المصلحة العامة والسعي لتحقيق المكاسب الذاتية الخاصة بدلا الاستعداد للعطاء للمجتمع(٩٦).

وبالإضافة إلى ذلك أسهمت المبالغة في الاعتماد على الامتحانات في التركيز على حفظ الحقائق والمعلومات بدلا من دعم القدرة على الوصول إليها وفهمها مما اضعف عمليات بناء التفكير الناقد، والخلق ، والإبداع، وحل المشكلات، ولقد أصبح الهدف الرئيسي من العملية التعليمية النجاح في الامتحانات أيا كانت وسائله(٩٧).

كما أن الامتحانات تعامل أحياناً كسلع تخضع للعرض والطلب والمساومة فعند ما يجلس الطلاب أمام أوراق الامتحان يقوم أولياء الأمور في حالات كثيرة بإطلاق صيحات الشكوى وتتردد صدؤها في وسائل الإعلام ، وتتركز الشكاوي حول ادعاءات تتعلق بصعوبة الأسئلة ، أو عدم تدريس المعلمين لموضوعاتها ، أو قصر الوقت المخصص لها ، أو اختيارها من خارج المواد المقررة ، أو تركيزها على أسئلة غير مباشرة ، وفي بعض الأحيان ترضخ وزارة التربية والتعليم للضغط الشعبي فتقدم بعض التنازلات في تقدير الدرجات أو أوزانها بين مختلف الأسئلة استرضاء للشاكين، وهكذا يتحول الامتحان إلى سلعة عرضة للشكوى والمساومة بين أولياء الأمور والقائمين على التعليم (٩٨).

وفيما يتعلق بالإدارة المدرسية لها هدف رئيسي هو الارتقاء بالتعلم والتعليم ويعمل الإداريون التربويون على تحقيق ذلك عبر أداء عدة وظائف أبرزها إعداد الأهداف والسياسات وتطوير البرامج اللازمة لتحقيق تلك الأهداف والسياسات والعمل على تخطيط وتنفيذ لكل البرامج وإدارة المصادر والأموال والمواد اللازمة لدعم المؤسسة وبرامجها ومتابعة كفاءة وفاعلية عملية تحقيق الأهداف والإدارة بشكل عام هي اتجاه مخطط يهدف إلى حل المشكلات الموجودة في نشاط فردي أو اجتماعي ، وكما يرى لوثر جوليك تتعلق بانجاز العمل وبلوغ الأهداف المحددة (٩٩).

لذلك تعد الإدارة من أهم النشاطات الإنسانية لأنها تساعد الإنسان على التغلب على الصعوبات وتحقيق الغايات وتعتبر الإدارة واحدة من أهم فروع الإدارة ويمكن تعريفها بأنها مجموعة من العمليات والإجراءات والمسائل المصممة وفق تنظيم معين وتنسيق

وانسجام بين عناصر العملية التربوية للاتجاه بالطاقات والإمكانات البشرية والمادية نحو أهداف موضوعية ، وتعمل على تحقيقها في إطار النظام التربوي الشامل وعلاقته بالمجتمع(١٠٠).

أي أن الإدارة التربوية عملية منظمة تهدف إلى الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية والمادية من اجل تحقيق أهداف المجتمع التربوية ، ويتوقف عليه نمط أداء المؤسسة التربوية والتعليمية ومدى كفايته(١٠١) وتتميز بعض الإدارات المدرسية بغلبة طابع التسلط عليها وكثيرا ما يؤخذ ذلك شكل المركزية الشديد التي تعني الاتجاه نحو تركز السلطة والرجوع إلى ديوان الوزارة أو المديرية في كل القرارات المنظمة للعمل (١٠٢).

ولعل من كبرى المشكلات التي تواجه المدارس بشكل عام هي مشكلة المركزية الإدارية المتطرفة التي تجعل من الهيئات المدرسية أدوات لتنفيذ تعليمات وأوامر الجهاز المركزي (١٠٣).

وقد أشار عبد العزيز الجلال إلى بعض أهم المشكلات التي تعانيها الإدارة المدرسية مثل ضعف القدرات الإدارية لدى مديري المدارس ومعاونيهم وعدم توفر الجو الذي يؤدي السلوك السوي عن طريق مشاركة الطالب في اتخاذ القرارات والنزعة التسلطية في الأساليب الإدارية ، وهيمنة المركزية والبيروقراطية على الإدارة ، وغياب التناغم بين الإدارة والمدرس والطالب والأسرة (١٠٤).

ويذهب د. ناثر سارة في تفسيره لظاهرة السلطوية في الإدارة التربوية إلى عامل يتعدى البعد الإداري حين ينسبها إلى الثقافة السلطوية المنتشرة في المجتمع فيقول " نشخص المشكلة بإيجاز بأنها جزء من الثقافة السلطوية السائدة في المجتمع ، أي أنها قضية القيم والأطر الفكرية التي تميز بها الإداريون التربويون والتي تملي عليهم أنماط سلوكهم وقراراتهم (١٠٥).

أما الأنشطة المدرسية هي ممارسة تظهر في أداء الطلاب على المستوى العقلي والنفسي والاجتماعي بفاعلية كما يشمل النشاط مجالات متعددة تشبع حاجات الطلاب النفسية والجسمية والعقلية(١٠٦).

وتهدف الأنشطة المدرسية إلى شغل أوقات الفراغ واستثمارها بطريقة مخططة وتدعيم القيم والاتجاهات الاجتماعية والثقافية المرغوبة (١٠٧).

وفي ضوء ذلك يُعد الفساد في التعليم هو الأخطر على الإطلاق مقارنة بممارسات وصفوف الفساد في القطاعات الأخرى وذلك من منظور التنمية المجتمعية. ومرد ذلك إلى أن معظم الفساد في مجال التعليم يقع ضمن فئة سوء السلوك المهني وهو سلوك ينطوي على كسر وخرق للمعايير المهنية ، وهو ما يشكل اهتزازاً كبيراً للمنظومة المهنية والأخلاقية الحاكمة لكافة مؤسسات المجتمع الأخرى على اعتبار أن المؤسسات التعليمية تغذي هذه المؤسسات بالخريجين ممن أصابتهم تلك العدوى من الذين يعملون كقادة وموظفين وغيره.

ويُعد الفقر ومستوى رواتب الموظفين الحكوميين المتخصص من بين العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد ، فكما هو معروف كلما ازدادت معدلات الفقر في أي مجتمع كلما زاد بالتبعية معدلات انتشار الفساد الأصغر والذي يمكن تعريفه بأنه فساد يصغر فيه حجم التعامل المالي ، كما أنه وفي كثير من الدول شديدة الفقر يعتبر هذا النوع من الفساد تصرفا طبيعيا أو طريقة متوقعة للحصول على الخدمات ، عكس الصور الكبيرة من الفساد والتي يمكن أن تنتشر بين الطبقات العليا في تزكية القوى في المجتمعات المختلفة سواء كانت فقيرة أو غنية (١٠٨).

ورغم تضاعف الموارد التي خصصتها الدولة للإنفاق على التعليم عدة مرات خلال السنوات العشر الأخيرة إلا أن الجميع يدرك العديد من الظواهر السلبية التي أصابت قطاع التعليم بمختلف مراحله، وهو ما يقف عقبه في سبيل تحقيق التعليم للأهداف المرجوة منه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحسين متوسط دخل الفرد ، والمساهمة في بناء مواطن فاعل ومشارك يعمل على خدمة الوطن ، وعلى مدار السنوات الماضية أجريت العديد من الدراسات والبحوث حول ظاهرة الفساد في التعليم والتي تعد احد أهم أسباب الهدر والفاقد في الموارد التي تضخها الدولة والمجتمع في قطاع التعليم ، وقد وجدت تلك الدراسات أن الفساد في التعليم يؤدي إلى ضعف مخرجاته حيث يرتبط الفساد والهدر في قطاع التعليم بظهور عدد من المؤشرات السلبية مثل تكرار رسوب الطلاب ، وزيادة معدل

التسرب من المدارس وزيادة نسبة الأمية ، وانخفاض جودة الخدمات التعليمية ، وارتفاع تكلفة التعليم (١٠٩).

ومما سبق يتضح أن هناك معوقات لقيم الشفافية ترجع إلى طبيعة العملية التعليمية فى المرحلة الثانوية المتمثلة فى أسلوب الالتحاق بالتعليم حيث أنه لم يقم على أساس رغبات وقدرات الطالب ولكنه على أساس المجموع كما أن هناك معوقات ترجع إلى أسلوب التدريس والمناهج الدراسية وكذلك ضعف العلاقة بين الطالب والأستاذ هذا بالإضافة إلى أسلوب الامتحانات وأسلوب الإدارة والأنشطة المدرسية كلها تعتبر من المعوقات التى ترجه إلى العملية التعليمة هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر فى المجتمع وانخفاض راتب المدرس الذى لا يتناسب مع ظروف ومتطلبات الحياة وكذلك انتشار القيم السلبية فى التعليم قبل الجامعى.

الثقافة المجتمعية :

تنشأ الثقافة المجتمعية على العادات والتقاليد والقيم والتجارب الشخصية وفي هذا الإطار ترسخ لدى معظم المواطنين كثير من القيم .

وتعتبر الأسرة كمؤسسة اجتماعية تلعب دوراً فعالاً في عملية التنشئة الاجتماعية للطفل فيتلقى من أمه وأبيه في مرحلة معينة مجموعة من التوجيهات والقيم، وهذه القيم تتشكل عنده على شكل قناعات والتي غالباً ما تترجم إلى سلوكيات معينة، وتلعب العلاقات السائدة بين أفراد الأسرة دوراً فعالاً في هذا المجال(١١٠).

ونظراً للتغيرات التي يمر بها المجتمع كان انعكاسها على الأسرة فظهرت كثير من القيم الثقافية السلبية التي تعوق الأسرة عن القيام بدورها فانشغلت الأسرة بحياتها وقيامها بكثير من الأعمال حيث طغى عليها الطابع المادي ، مما ترتب عليها كثير من المشاكل ، هذا بالإضافة إلى افتقاد الأسرة إلى القدوة نظراً لغياب أو سفر الأب للخارج لجمع المال ، هذا بالإضافة إلى التفكك الأسري ، هذا الذي ترتب عليه افتقاد الأبناء الثقة في الأسرة وانعدام الحوار بين الآباء والأبناء ونستطيع أن نقول أن القيم المادية هي السائدة في الأسرة مما انعكس ذلك على نظرة الأسرة إلى التعليم والشهادة التي يحصل عليها الأبناء .

والى جانب السلبيات التي قد تتواجد في المدرسة والنظام التعليمي الرسمي بصفة عامة ، فهناك العديد من الظواهر التي ترتبط بسلوكيات ومواقف الأسرة والمجتمع ، وتعمل على تدعيم انتشار الدروس الخصوصية ، ويأتي في مقدمتها انعدام أو ضعف ثقة قطاعات كبيرة في المجتمع في جدية العمل بالمدرسة وجدوها إلى تفاقم ظهور قيم لم تكن من طبيعة المجتمع المصري ، ومن بينها ظاهرة التنافس المحموم والسعي لبلوغ الغايات القريبة بأقصر الطرق وأيسر الوسائل ، دون الاهتمام بغايات أسمى وسلوك أفضل وان يرى أصعب .

وقد انعكس ذلك على تسابق أولياء الأمور في إلحاق أبنائهم بمعلمي ومراكز الدروس الخصوصية، والدفاع عنها باعتبارها الطرق السهلة والسريعة لعبور النفق المظلم المؤدي إلى الجامعة، وقبل ذلك اجتاز عنق الزجاجة الذي يصل بين المرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية، وهذا يبين الثقافة السائدة لدى الأسرة أن التعليم أو الشهادة التي يحصل عليها الطالب أنها سلعة تباع وتشترى للنجاح وليس للحياة .هذا بالإضافة إلى الثقافة السائدة في المجتمع والتي تكسب الدروس الخصوصية بعض الصور المظهرية والقيمة الاجتماعية تدفع كثير من أولياء الأمور (آباء وأمهات) إلى إلحاق أبنائهم بالدروس الخصوصية باعتبارها احد مظاهر التميز الاجتماعي بين الأهل والأصدقاء دون التدقيق أو التحقق فيما إذا كان الأبناء يحتاجون فعلاً إلى الدروس الخصوصية تعود عليهم بفائدة حقيقية أو تقدم لهم قيمة مضافة لقدراتهم ومهاراتهم في التعليم في الموضوعات والمناهج الدراسية(١١١).

وكذلك بالإضافة إلى عدم تعويد الأسرة الأبناء على ثقافة الاعتماد على الذات وممارسة بعض العناء -إذا تطلب الأمر – في المذاكرة والحل واستكمال الواجبات بأنفسهم. ومن ثم تعود الأبناء في مراحل نموهم التالية ثقافة الاعتماد على الغير. ويتطلع أولياء الأمور إلى حصول الأبناء على الشهادة والمجموع الأعلى في نهاية كل مرحلة دراسية ، قبل الحصول على التعليم وعلى المعارف المختلفة ، فالمهم هو النجاح والمجموع والنقل لتدبير أماكن للوافدين الجدد إلى كل مرحلة ، وقد أدت وظيفة النقل الآلي إلى ظهور طلاب بالمرحلة الإعدادية لا يعرفون القراءة والكتابة (١١٢).

كما تعتبر البطالة هم كبير افرزه واقع اجتماعي واقتصادي متأزم فالمعاناة من البطالة تؤرق الشباب العاطل ، وتؤلم مشاعر الوالدين وتخيب آمالهم في أولادهم ، والبطالة

تعكس فجوة بين التعليم وسوق العمل ، ويترتب على ذلك آثار تنعكس على سلوكيات الناس والعلاقات وأخلاق الشباب ، وقيم الانتماء للوطن ، والشعور بالظلم الاجتماعي وازدياد مساحة الفقر الذي لا يمس المتعطلين عن العمل وحدهم ، بل يمتد لينشب أظافره حول أعناق نسبة من المتعلمين العاجزين عن العمل (١١٣).

هذا بالإضافة إلى ضعف قدرة المجتمع على المشاركة في تحويل التعليم النظامي الرسمي بقصد تحسينه على الرغم من المبالغ الطائلة التي تصرف على الدروس الخصوصية والتعليم الخاص .

ونعيش الآن في مصر مرحلة يمكن أن نطلق عليها ازدواجية التعليم، فهناك التعليم الرسمي مقابل الخاص، أن المدارس المجانية مقابل المدارس بمصروفات ، والتعليم المدني مقابل التعليم الديني في المعاهد الأزهرية، المدارس المصرية الوطنية مقابل المدارس والمعاهد الأجنبية، ابتداء من الأمريكية والانجليزية ثم الفرنسية وانتهاء بالكندية التي تسمح فكل ألوان الطيف يواجهها المواطن في المدارس والمعاهد الجدد أن هذا النوع من التعليم انفع وأجدى من التعليم في مدارس الحكومة التي تعلم أبناء الشعب.

وقد اكتشف الأغنياء التعليم في مدارس اللغات الخاصة والمدارس الأجنبية يؤهل الأبناء للعمل في الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية والمالية بل أن بعض الأجهزة التنفيذية تفضل تعيين خريجي مدارس اللغات باعتبارهم الأصلح ، ويحقق هذا النوع الجديد من المدارس مطالب الاقتصاد الحديث في المجتمع المتغير في عهد الانفتاح، وبدأت قيم الولاء والانتماء التي تكتسب في المدرسة في الضمور، وبدأ قيم المال تتضخم . وتميز من يمتلك أكثر إذ يحصل على خدمات تعليمية أكثر بسبب ما يدفعه من مال ويحرم العاجز مالياً من هذه الخدمات أو بعضها وتعني هذه الثنائيات في التعليم أننا مجتمع بدأ يفقد هويته (١١٤).

تضخيم وسائل الإعلام لشهادة الثاوية العامة وامتحاناتها بالدرجة التي أصبحت فيها امتحانات الثانوية العامة على الأخص – ظاهرة إعلامية يصاحبها ظواهر صوتية نتيجة الإثارة لأحكام عفوية من صعوبة بعض الامتحانات أو الأسئلة أو الجزئيات في هذه الامتحانات دون اعتبار لدور الامتحانات وخصائصه ومتطلباته لقياس مستويات متعددة

وانه من خصائص الامتحان الجيد أن يكون مميزاً لقدرات ومستويات الطلاب الممتحنين لعدم توضيح حقيقة الأمور أي أن وسائل الإعلام لم تظهر شهادة الثانوية العامة بوضعها الحقيقي بل تبالغ (١١٥).

وهذا يبين أن هناك معوقات قيمة ترجع إلى الأسر والمجتمع ووسائل الإعلام ، حيث طغت القيم المادية على الأسرة وانشغالها بالأعمال الأخرى لزيادة الدخل بالإضافة إلى نظرة الأسرة والمجتمع إلى الشهادة على أنها سلعة تباع وتشترى ، كما ينظرون إلى الدروس الخصوصية على أنها وجاه اجتماعية كما أصبح أخذ الدروس الخصوصية يمثل قيمة اجتماعية من وجهة نظرهم بالإضافة إلى تعويد الأبناء على ثقافة الاعتماد على الغير هذا بالإضافة إلى قضية عدم ربط التعليم بسوق العمل مما ترتب عليه مشكلة البطالة في المجتمع وبالتالى فقد الشباب الثقة فى نظام التعليم. هذا بالإضافة إلى تضخيم وسائل الإعلام لصورة الثانوية العامة وخاصة بالنسبة للامتحانات التى أصبحت تحث نوع من القلق لدى الأسرة المصرية .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية حيث تقوم بوصف المعوقات السسيوثقافية لقيم الشفافية لدى طلاب المدارس الثانوي العام .

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة من طلاب الثانوي العام.

أدوات الدراسة :

١- قام الباحث بزيارات ميدانية لمدارس البحث وعمل مقابلات جماعية للطلاب من خلال حوار مفتوح حول طبيعة العملية التعليمية.

٢- استخدم الباحث استمارة استبيان بالمقابلة طبقت على طلاب الثانوي العام وقد اشتملت الاستمارة على بيانات أولية عن الطلاب والحالة التعليمية للأب والأم والدخل الشهري للأسرة ومهنة الأب وعدد أفراد الأسرة ، وأسئلة عن ومدى وعيهم بمفهوم الشفافية ومصادر المعرفة، وأسئلة عن طبيعة العملية التعليمية في مدارس الثانوي العام وعن أسباب التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي العام وأسلوب التدريس وأسلوب تقويم للطلاب المناهج والمقررات الدراسية وعلاقة الأساتذة بالطلاب في تدعيم قيم الشفافية وأسئلة عن أسلوب الإدارة والأنشطة المدرسية في تدعيم قيم الشفافية وأسئلة عن دور الأسرة والمجتمع في مدى تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب.

وقد تم عرض استمارة الاستبيان على عدد من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع وعلم النفس والتربية والخدمة الاجتماعية لتحكيمها وفي ضوء نتائج التحكيم تم حذف بعض الأسئلة وتعديل البعض الأخر حتى وصلت إلى صورتها النهائية .

مجالات الدراسة :

المجال البشري : طلاب مدرس الثانوي العام .

المجال المكاني : طبقت الدراسة في مدينة قنا على بعض مدارس الثانوي العام وقد تم تحديد المدارس الآتية :

- مدرسة قنا الثانوية بنات حيث بلغ عدد طالباتها (١٠٠٥) طالبة.
- مدرسة السيدة زينب الثانوية بنات حيث بلغ عدد طالباتها (١٠٣٢) طالبة.
- مدرسة الشهيد عبد المنعم رياض الثانوية بنين حيث بلغ عدد الطلاب بها (١٦٠٠) طالباً .
- مدرسة السلام الثانوية بنين حيث بلغ عدد طلابها ٢٥٨ طالب.

وقد تم اختيار هذه المدارس لأن بها طلاب المدينة وطلاب من القرى المجاورة .

المجال الزمني: حيث تم جمع البيانات من الميدان في الفترة من ٢٠١٢/٢/١٥م إلى ٢٠١٢/٤/١٥م.

عينة الدراسة : طبقت الدراسة على عينة عشوائية منتظمة من طلاب الثانوي العام قوامها (٣٨٤) طالب وطالبة .

حيث تم اخذ عينة عشوائية منتظمة بنسبة ١٠% من قوائم الطلاب المقيدين بالصف الأول والثاني والثالث الثانوي بهذه المدارس وقد بلغت (٣٨٤) طالب وطالبة من إجمالي الطلاب (٣٨٩٥) طالب وطالبة وقد تم استبعاد عدد (٥) استمارات للطلاب لعدم تواجدهم أثناء جمع البيانات.

صدق وثبات الاستبيان:

وفي هذه المرحلة فقد مر تصميم الاستبيان بمرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى : وهي مرحلة الصياغة المبدئية للاستبيان والتي بدأت فيها صياغة عدد من الأسئلة حول كل من أجزاء الاستبيان ثم راعى الباحث فيها وضوح وبساطة وتسلسل الأسئلة .

المرحلة الثانية : وفيها تم تطبيق استمارة الاستبيان على أربعين من الطلاب مجتمع البحث ، وقد تم تكرار هذه العملية بفارق زمني قدره خمسة عشر يوماً والتي نتج عنها إضافة بعض المتغيرات ذات الدلالة الهامة في الموضوع ، والتأكد من وضوح الأسئلة وتسلسلها منطقياً ومن خلال المقارنة بين الاستجابة في الحالتين تبين أنها متقاربة إلى حد كبير.

نتائج الدراسة الميدانية :

أولاً : نتائج خصائص عينة الدراسة :

١- أوضحت نتائج الدراسة أن غالبية عينة البحث من طالبات الثانوي العام وكانت نسبتهم ٥٣% بينما بلغت نسبة الذكور ٤٧% وهذا يرجع إلى كبر حجم عدد الطالبات مدارس الثانوي العام عينة الدراسة وكذلك اهتمام مجتمع الدراسة بقنا بتعليم الفتاة ووجود التعليم الجامعي بقنا مما يساعد على دفع الأسرة بالفتاة إلى التعليم .

٢- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية العينة تقع في الفئة العمرية من ١٦ إلى ١٧ سنة وبلغت نسبتهم ٦٥% .

٣- ومن حيث السنة الدراسية لعينة الدراسة كانت متقاربة حيث بلغت في الصف الأول الثانوي ٣١% والصف الثاني ٣٦% والصف الثالث ٣٣% وبالنسبة لنوع الدراسة كانت نسبة ٥٥% أدبي ، ونسبة ٤٥% علمي مما يدل على اهتمام الطلاب بالأدبي أكثر من العلمي.

٤- أظهرت نتائج الدراسة من حيث الموطن الأصلي أن الغالبية من الحضر وبلغت نسبتهم ٦٧% ونسبة ٣٣% من الريف القريب من المدينة وهذا يبين أن هناك اهتمام من الحضر بالتعليم الثانوي العام أكثر من الريف.

٥- بينت نتائج الدراسة من حيث الحالة التعليمية للأب أن الغالبية العظمى من آباء الطلاب من الأميين والذين يلمون بمبادئ القراءة والكتابة بنسبة ٢٥% ثم يليها الحاصلون على شهادة جامعية بنسبة ٢٤% ويليها المتعلمين تعليماً اقل من المتوسط بنسبة ١٩% ويليها المؤهلات فوق الجامعي بنسبة ١٧% وأخيراً الحاصلون على مؤهلات متوسطة بنسبة ١٤%.

٦- أما بالنسبة للحالة التعليمية للام فقد تبين أن نسبة ٣٠,٥% من الأمهات أميات وتقرأ وتكتبن ونسبة ١٨,٥% للمتعلمات تعليماً اقل من المتوسط بينما لا تتجاوز نسبة من حصلن على شهادة متوسطة ١٩,٣% ونسبة المؤهلات الجامعية ٢٢,١% وأخيراً الحاصلات على مؤهل فوق الجامعي ٩,٦% ومن ذلك يتبين أن غالبية الآباء والأمهات لأفراد العينة أما أميون أو يقرءون ويكتبون وهذا يوضح تدني مستوى التعليم لدى الآباء والأمهات أفراد عينة الدراسة إلى أن المجتمع ما زال يعاني من مشكلة الأمية وخاصة المرأة .

٧- أظهرت نتائج الدراسة من حيث عدد أفراد الأسرة عينة الدراسة أن غالبية الأسر كبيرة الحجم حيث بلغت الأسرة التي عدد أفرادها من ٨ أفراد فأكثر نسبتهم ٤٥%

ويليهم الأسرة التي عدد أفرادها من ٥ إلى ٧ أفراد بلغت نسبتهم ٣٤% ويليهم الأسرة التي عدد أفرادها من ٣ إلى ٤ أفراد بلغت ٢١%، وتشير هذا النتيجة إلى أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى اسر كبيرة الحجم وهذه سمة مميزة للطبقات الدنيا والمتوسطة سواء في الحضر أو الريف حيث تلجأ الأسر في هذه الطبقات إلى كثرة الإنجاب لعوامل عديدة من أهمها أن الأبناء يشكلون مصدراً للدخل والثروة ، كما أن كثرة الأبناء وبخاصة في المجتمع الريفي تشكل مصدراً للمكانة والعزوة بين أفراد القرية وبخاصة من الأبناء الذكور.

٨- ومن حيث مهنة الأب أوضحت نتائج الدراسة أن الغالبية موظف حكومي وقد بلغت نسبتهم ٥١% ويليهم الأعمال الحرة ونسبتهم ٣٥% ويليهم الحرفي ونسبتهم ٨% ويليهم على المعاش ونسبتهم ٤% ويليه الأب متوفي ونسبتهم ١,٦% ويليهم مهنة الزراعة ١,٤% وهذا يبين أن الغالبية من أولياء الأمور يعملون في الحكومة والأعمال الحرة والحرف هذا يبين ثقافة المجتمع في المدينة التركيز على الوظيفة الحكومية أكثر من غيرها.

٩- ومن حيث الدخل الشهري بالجنية أن الغالبية كان دخلهم من ١٥٠٠ جنيه إلى اقل من ٢٠٠٠ جنيه ونسبتهم ٢٣,٩% ويليهم من ٥٠٠ جنيه إلى اقل من ١٠٠٠ جنيه ونسبتهم ٢٢,٧% ويليهم من ٢٠٠٠ جنيه إلى اقل من ٢٥٠٠ ونسبتهم ١٦,٤% ويليهم ٣٠٠٠ جنيه فأكثر ونسبتهم ١٣,٣% ويليهم من ١٠٠٠ جنيه إلى اقل من ١٥٠٠ جنيه ونسبتهم ١٠,٤% ويليهم من ١٥٠٠ جنيه إلى اقل من ٣٠٠٠ جنيه وأخيراً اقل من ٥٠٠ جنية ونسبتهم ٥,٢% وهذا يبين ارتفاع الدخل لأكثر من ٢٠٠٠ جنيه لدى غالبية اسر العينة .

ثانيا: مدى المعرفة بالشفافية ومصادر المعرفة :

١٠-اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن المفهوم السائد لدى أفراد العينة معنى الشفافية هو التعبير عن الرأي بدون خوف حيث حظي هذا المتغير المرتبة الأولى بنسبة ٥٢,٦% من إجمالي العينة في حين احتل متغير الصراحة والمصداقية المرتبة الثانية بنسبة ٣٦,٢% ثم يأتي بعد ذلك متغير حرية التعبير مع عدم جرح الآخرين بنسبة ٣٤,١% ويليه متغير احترام الرأي الآخر بنسبة ٣١% ويليه مفيش مجاملة ومحسوبية بنسبة ٢٨,١% ويليه حرية الحوار والمناقشة بنسبة ٢٦,٨% ويليه كل واحد يأخذ حقه بنسبة ٢٦,٤% ويليه الوضوح أمام الآخرين بنسبة ٢٣,٧% ويليه التعاون مع الغير بنسبة ٢٣,٤%

ويليه الثقة المتبادلة بين الأفراد بنسبة ٢١,٩% ويليه المشاركة في اتخاذ القرار بنسبة ١٧,٥% ويليه تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع بنسبة ١٤,١% وأخيراً متغير لا أعرف بنسبة ١٣,٤% . وهذه النسب ربما توضح مدى الاتفاق بين أفراد العينة حول ما يشكل معني الشفافية إلا أن هناك نسبة لا يستهان بها لا تعرف معنى الشفافية.

١١-وقد كشفت نتائج الدراسة عن مصادر المعرفة للشفافية فكان الانترنت في المرتبة الأولى بنسبة ٤١,٤% ويليه الأسرة بنسبة ٣٨,٦% ويليه المجتمع بنسبة ٢٧,٠٨% ويليه وسائل الإعلام العادية بنسبة ٢٥% ويليه دور العبادة بنسبة ٢٠,٣% وأخيراً المدرسة بنسبة ١٩,٠٢%. وهذا يبين أن وسائل التكنولوجيا الحديثة أصبحت في مقدمة مصادر المعرفة أما المدرسة فكانت آخر المصادر وهذا يوضح ضعف دور المدرسة والأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام العادية ودور العبادة في نشر ثقافة الشفافية.

ثالثاً: طبيعة العملية التعليمية من وجهة نظر الطلاب:-

١٢-كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أسباب التحاق الطالب بالتعليم الثانوي العام فقد كانت رغبة الطالب والأسرة في المرتبة الأولى بنسبة ٧٠,١% من إجمالي العينة في حين تأتي رغبة الطالب فقط في المرتبة الثانية بنسبة ٢١,٤% ثم تأتي بعد ذلك رغبة الأسرة بنسبة ١٤,١% وأخيراً المجموع بنسبة ٨,٩%، وهذا يؤكد ان اختيارات الطلاب لنوع الدراسة لا ينبع من رغبة حقيقية تعكس ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم بل تعكس رغبات وتطلعات الوالدين مما يبين تدخل الأسرة في التحاق الأبناء بالثانوي العام من اجل الحصول على الشهادة الثانوية العامة دون النظر إلى قدرات وإمكانيات الأبناء التي تؤهلهم لهذا النوع من التعليم.

أسلوب التدريس في المدرسة من وجهة نظر الطلاب :

١٣- أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٥٩,١% من حجم العينة يرون أن أسلوب التدريس يقوم على التلقين والحفظ على حين يرى نسبة ٥,٢% أن أسلوب التدريس يقوم على الحوار والمناقشة ونسبة ٣٥,٧% ترى أن أسلوب التدريس يقوم على الاثنين معاً وهذا يبين أن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن أسلوب التدريس السائد في التعليم داخل الفصل هو أسلوب التلقين ومن الملاحظ أيضاً أن هذا الأسلوب سائد في معظم مدارس الثانوي العام، في حين تدنى نسبة الذين أشاروا إلى استخدام أسلوب المناقشة والحوار بنسبة ٥,٢%

وهذا يبين أن التعليم في مصر ما زال ينهج في الخط التقليدي باعتماده على مبدأ التلقين والحفظ ، وتكون المحصلة وجود أجيال عادة ما يكونوا مقلدين ولا يملكون روح المبادرة والإبداع فيصبحون عباً إضافياً على المجتمع .وهذا يتفق مع دراسة محمد ياسر الخواجة حول دور التعليم ما قبل الجامعي في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية .

وأسلوب التلقين في التعليم هذا النمط من التعليم أطلق عليه باولو فرايري التعليم البنكي نسبة إلى عملية إيداع المال في حساب بنكي يسترجع عند اللزوم ، يعكس هيمنة الأستاذ وقهره للطلاب من اجل أن يستنبطوا المعرفة التي يلقنها لهم التي لا نقاش فيها ولذا فهو يرى انه يستحيل استخدام هذا الأسلوب سواء في جعل التعليم أداء لتحرير العقل الإنساني أو في التطوير الثوري في مؤسسات المجتمع ، وإتاحة مناخ حرية الرأي والتعبير فيها لذا أسلوب التلقين والحفظ لا يدعم قيم الشفافية بل يدعم القيم السلبية لدى الطلاب .

أسلوب التقويم من وجهة نظر الطلاب :

١٤- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٦,٤% من إجمالي عينة الدراسة أن طريقة تقييم الطلاب في الامتحانات لا توضح مستواهم الحقيقي ، على حين ترى نسبة ٣٣,٦% من عينة الدراسة أن طريقة تقييم الطلاب في الامتحانات توضح مستواهم الحقيقي.

١٥- وهذا يبين أن أكثر من نصف أفراد العينة يرون أن أسلوب التقييم للطلاب لا يوضح مستواهم الحقيقي وقد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب كان في مقدمتها الحصول على الدروس الخصوصية بنسبة ٦٠,٣% ويليها وضع امتحانات صعبة علشان الدروس الخصوصية بنسبة ٥٦,٥% ويليها بعض المدرسين لا يقبل الاختلاف معه في الإجابة بنسبة ٥٣% ويليها بسبب المجاملة والمحاباة بنسبة ٤٢% ويليها الأهواء والمصالح الشخصية وشراء الملازم والمذكرات للأستاذ بنسبة ٣٠% ويليها الغش في الامتحانات بنسبة ١٨,٨% ويليها استخدام أعمال السنة وسيلة للضغط على

الطلاب بنسبة ١٨,٥%، وهذا يبين أن أسلوب التقويم لا يقوم على الموضوعية بل تحكمه المصالح الشخصية والمادية والمحسوبية كما يبين تغلغل مشكلة الدروس الخصوصية والتي لها آثار سلبية على العملية التعليمية هذا بالإضافة إلى عدم تقبل المدرس لإجابات أو الحلول الأخرى للسؤال من الطلاب والتي تختلف مع إجابة المدرس أو الكتاب المدرسي مما لا يدعم إتاحة الفرص للإبتداع والابتكار وحق الاختلاف في الرأي لدى الطلاب .

وهذا يؤدي إلى عدم ثقة الطلاب في المعلم والعملية التعليمية وبذلك تكتمل منظومة القيم السلبية بقناعات الطلاب بعدم حيادية وجدية عملية التقييم في الامتحانات مما يطيح بجدوى العملية التعليمية ككل ويدعم تغلغل القيم السلبية التي تعوق الشفافية .

نظام الامتحانات من وجهة نظر الطلاب :

١٦- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٦٩,٥% من إجمالي العينة أشاروا بان نظام الامتحانات لا يدعم الشفافية لدى الطلاب في حين أن نسبة ٣٠,٥% أشاروا بأن نظام الامتحانات يدعم الشفافية لدى الطلاب .

١٧- يرجع الطلاب الذين أشاروا بان نظام الامتحانات لا يحقق الشفافية إلى عدة أسباب كان في مقدمتها أن الامتحانات لا تراعي الوقت المحدد بنسبة ٥٦,٦% ويليها أن نظام الامتحانات يقوم على الحفظ وليس الفهم بنسبة ٤٩,٨% ويليها أن تقييم الطلاب يختلف من مدرس لأخر بنسبة ٤٤,٩% ويليها أن نظام الامتحان لا يسمح بالمناقشة في الدرجة التي حصل عليها الطالب بنسبة ٤٤,٢% ويليها أن بعض الامتحانات تأتي من موضوعات لم يتم شرحها بنسبة ٤١,٢% ويليها بعض الامتحانات لم تراعي الفروق الفردية بين الطلاب بنسبة ٣٧,١% . ويليها أن الامتحانات توضع من أعلى ولا ترجع للطالب بنسبة ٣٤,١% ويليها ليس من حق الطالب التظلم من الدرجات بنسبة ٢٥,٥% وأخيراً أن نظام الامتحانات لا يسمح باطلاع الطالب على ورقة الإجابة بنسبة ٢٣,٩%، ومن ذلك يتبين أن نظام الامتحانات لا يحقق الاطلاع على أوراق الامتحان ولا يسمح بالحوار والمناقشة في الدرجة كما انه يدعم لنظام الحفظ وليس الفهم كما أظهرت الدراسة مشكلة الغش في الامتحانات وهي من المشكلات الخطيرة والتي يترتب عليها عدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الطلاب مما يدعم عدم الثقة في نظام الامتحانات وبالتالي في نظام التعليم.

دور المناهج والمقررات الدراسية في دعم قيم الشفافية من وجهة نظر الطلاب:

١٨- أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٤٠,٤% من إجمالي حجم العينة إلى أن المقررات والمناهج الدراسية لا تدعم قيم الشفافية على حين أن نسبة ١٥,٤% من إجمالي حجم العينة يرون أن المناهج والمقررات الدراسية تدعم قيم الشفافية ، بينما أشارت نسبة ٤٤,٢% من إجمالي العينة إلى أن المناهج والمقررات الدراسية تدعم قيم الشفافية إلى حد ما.

ويرى الطلاب الذين أشاروا إلى أن المواد الدراسية والمناهج لا تدعم قيم الشفافية وقد ارجعوا ذلك إلى عدة أسباب في مقدمتها عدم اخذ رأي الطالب في المناهج والمقررات الدراسية بنسبة ٧٤,٢% ويليها أن الكتاب المدرسي هدر للمال العام بنسبة ٥٩,٤% ويليها أن الكتاب يساعد على الحفظ فقط بنسبة ٥٥,٥% ويليها أن الكتاب المدرسي لم يوسع أفق الطالب وبعض القصص الخيالية وغير مفيدة بنسبة ٥٢,٩% ويليها أن الكتب المدرسية غير مفيدة بنسبة ٤٩,٧% ويليها أن المناهج الدراسية أفكار قديمة بنسبة ٤٧,٧% ويليها أن المناهج والمقررات الدراسية بعيدة عن واقع المجتمع بنسبة ٤٧,١% ويليها عدم مراجعة الكتاب المدرسي بدقة بنسبة ٤٥,٢% ويليها أن الشرح بالكتاب المدرسي غير كافي والأمثلة محدودة بنسبة ٤٣,٢% ويليها أن الكتاب المدرسي لا يساعد على التفكير والنقد بنسبة ٤١,٩% ويليها عدم التواصل في بعض الموضوعات بنسبة ٣٩,٤% ويليها أفكار نظرية بنسبة ٣٨,٧% ويليها غير مرتبطة بعادات وتقاليد الثقافات الفرعية بنسبة ٣٨,١% ويليها أن المناهج بها حشو كثير بنسبة ٣٧,٤% وهذا يوضح أن المناهج والمقررات الدراسية ما زالت تقوم على الحفظ ولا تقيس الذكاء العقلي للطلاب ولا تنمي الحوار والمناقشة والتفكير والنقد بل ما زالت سلطة المناهج والمقررات هي المهيمنة على شخصية الطالب بحيث يكون تابعا وليس ناقداً.

وهذا يوضح أن محتوى المناهج والمقررات الدراسية بصورة لا تتمشى مع احتياجات واهتمامات الطلاب ولا تساعد على فهم الواقع كما أنها لا تهتم بالمفاهيم الحديثة كالشفافية والفساد والحوكمة والنزاهة وهناك بعض المقررات لا تدرس باللغة الوطنية وإنما تدرس باللغة الأجنبية وذلك يستدعي ضرورة إعادة النظر في المقررات الدراسية والعمل على تطويرها وتحديثها لتجاري طبيعة وسرعة المتغيرات المجتمعية والعالمية المتلاحقة .

١٩- كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ١٥,٤% أجابوا أن للمناهج الدراسية دور في دعم قيم الشفافية ويليها ٤٤,٢% أجابوا إلى حد ما .

وقد بينت الدراسة أن هذا الدور يتمثل في أن بعض المناهج الدراسية يربط بين النظري والواقع بنسبة ٣٧,٩% ويليها أن البعض يساعد على الحوار والمناقشة بنسبة ٣٥,٤%

ويليها أن البعض يشجع على الابتكار والإبداع بنسبة ٣٤,٩% ويليها أن البعض يساعد على التفكير الواقعي بنسبة ٣٤,٥% .

وهذا يبين أن انخفاض دور المناهج والمقررات الدراسية في دعم قيم الشفافية لدى الطلاب كما أن القائمين بإعداد هذه المناهج والمقررات لم يراعوا احتياجات الطلاب في هذه المرحلة العمرية وعدم المراجعة المستمرة لتنقية هذه المناهج وتطويرها في ضوء القيم الايجابية مع بيان القيم السلبية .

دور الأساتذة في تدعيم قيم الشفافية من وجهة نظر الطلاب :

٢٠- كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة ٢٩,٢% من إجمالي حجم عينة يرون أن للأساتذة دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب، في حين أشارت نسبة ٣٧,٥% يرون انه ليس للأساتذة دور في تدعيم قيم الشفافية ، بينما نسبة٣٣,٣% يرون قد يكون للأساتذة دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب إلى حد ما.

طبيعة الدور الذي يقوم به الأساتذة لتدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب:

لقد أشار الطلاب الذين رأوا أن للأساتذة دور في تدعيم قيم الشفافية أن هذا الدور يتمثل في أن البعض يحبب الطالب في المادة الدراسية بنسبة ٥٥,٨% ويليها أن البعض يسمح بالحوار والمناقشة بنسبة ٤٨,٨% ويليها الشرح الجيد للدرس بنسبة ٤٢,١% ويليها البعض يساعد على تصحيح بعض الأفكار الخاطئة بنسبة ٤٠,٤% ويليها بعض الأساتذة يحلون مشاكل الطلاب بنسبة ٤٠% ويليها البعض يراعي الفروق الفردية بنسبة ١٨,٣% .

٢١- أما الطلاب الذين يرون أن الأساتذة ليس لهم دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب في المدارس الثانوي العام فقد أرجعوا ذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها عدم الشرح الجيد من الأساتذة في الحصة بنسبة ٧٠,١% ويليها انشغال المدرسين بالدروس الخصوصية بنسبة ٦٧,٤% ويليها عدم الاستماع لمشاكل الطلاب بنسبة ٦٥,٣% ويليها ضيق وقت الحصة بنسبة ٦٤,٦% ويليها عدم السماح بالحوار بين الطالب والأستاذ بنسبة ٦٣,٩% ويليها عدم قدرة البعض بتوصيل المعلومة الصحيحة للطالب بنسبة ٦٢,٥% ويليها التركيز على أسلوب الحفظ في التدريس والتلقين بنسبة ٥٩,٠٢% ويليها عدم إعطاء الحصة حقها من الشرح بنسبة ٥٣,٥% ويليها البعض يرفض أي فكرة جديدة من الطالب بنسبة ٥٢,٠٨% ويليها عدم احترام مقترحات الطلاب بنسبة ٤٧,٩% ويليها البعض يأتي بأسئلة في الامتحان لم يتم شرحها بنسبة ٤٤,٤% ويليها البعض يحرم الطالب من أعمال السنة بدون سبب بنسبة ٤٣,٨% ويليها البعض يكره الطالب في المادة بنسبة٤٣,١-% ويليها سوء معاملة الطلاب

من بعض الأساتذة بنسبة ٤٢,٤% ويليها البعض يستخدم العقاب الجماعي بنسبة ٣٨,٢% ويليها البعض لا يسمح بالحوار أو المناقشة بنسبة ٣٦,٨% ويليها انتشار أسلوب العنف في العملية التعليمية بنسبة ٣٣,٣% ويليها كثرة غياب بعض الأساتذة بنسبة ٢٦,٤% ويليها انشغال بعض المدرسين بأعمال أخرى بنسبة ٢٢,٩% ويليها البعض يستخدم ألفاظ غير لائقة بنسبة ١٩,٤% .

وهكذا نجد أن نسق القيم الذي يوجه الطلاب هو نسق القيم السلبي الذي يقوم على المصلحة الخاصة أو المنفعة بين الأساتذة والطلاب وهذا يؤدي إلى ضعف قيم الشفافية ويدعم قيم الفساد في المجتمع .

فلم يكن الطالب في بؤرة اهتمام الأستاذ وذلك لانشغال الأساتذة بالدروس الخصوصية وهذه قضية خطيرة مما أدى إلى ضعف العلاقة بين الطالب والأستاذ مما ترتب عليه فقد الثقة بين الطلاب والأساتذة لأنها طغت عليها المصلحة الخاصة مما يدعم القيم النفعية المادية هذا بالإضافة إلى عدم احترام رأي الطالب وأفكاره الجديدة مما يقتل لدى الطلاب روح الإبداع والابتكار بالإضافة إلى انتشار أسلوب العنف بين الطرفين، وهذا يتفق مع ما جاء فى دراسة محمود فتحي حول معوقات تطبيق الشفافية.

وبذلك أصبحت العلاقة بين الطرفين شكليه هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمشاكل الطلاب ومناقشتها والعمل على حلها أو الحوار المدرسي أو الشرح واعتماد أسلوب التدريس على التلقين كل ذلك أدى إلى ظهور ظواهر العنف بين الطالب والأستاذ واختفاء القدوة والثقة بين الطالب والأستاذ مما له انعكاسه على العملية التعليمية بالسلب وهذا لا ينفي وجود قيم ايجابية وان كان بنسبة ضئيلة .

وهذا يرتبط إلى حد كبير بطبيعة المرحلة (السسيو – تاريخية)التي نحياها بكل ما يكتنفها من صعوبات وفساد وإفساد وتغير في القيم نتيجة مرحلة الانفتاح، وانتشار القيم النفعية الشخصية المادية في المجتمع ككل والمدرسة ليست مستثناه من ذلك وهذا يؤدي إلى افتقاد التواصل بين الطالب والأستاذ .

دور أسلوب الإدارة المدرسية في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب :

٢٢- كشفت الدراسة الميدانية أن غالبية الطلاب عينة الدراسة يرون أن الإدارة ليس لها دور في دعم قيم الشفافية لديهم وقد بلغت بنسبتهم ٦٣,٨٧% أن الذين يرون أن للإدارة دور في دعم قيم الشفافية بلغت نسبتهم ٣٦,١٣% .

٢٣- أما الذين يرون أن للإدارة دور في دعم قيم الشفافية أن طبيعة هذا الدور يتمثل في انه يسمح للطلاب بإبداء الرأي بنسبة ٤٩,٢% ويليه العمل علي المصلحة العامة

بنسبة ٤٥% ويليه أنها تسمح بحرية التعبير بنسبة ٣٩,٢% ويليه استخدام أسلوب الحوار مع الطلاب بنسبة ٣٥,٨% ويليه يسمح بالنقد من الطلاب بنسبة ٢٦,٧% ويليه مناقشة مشاكل الطلاب وتوضيح القرارات واللوائح بنسبة ٢٣,٣%.

٢٤- كما أوضحت نتائج الدراسة ان الطلاب الذين رأوا أن أسلوب الإدارة المدرسية لا يدعم قيم الشفافية لدى الطلاب فقد ارجعوا ذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها البعض لا يسمح بحرية التعبير بنسبة ٦٢,٥% ويليها التفرقة في معاملة الطلاب بنسبة ٤٦,٢% ويليها لا يسمح بالحوار والمناقشة في القرارات التي تهم الطلاب بنسبة ٤٤,٣% ويليها عدم الاهتمام بشكاوى الطلاب بنسبة ٤٣,٢% ويليها استخدام أسلوب العنف في التعامل مع الطلاب بنسبة ٤٢,١% ويليها عدم اخذ رأي الطلاب بنسبة ٣٨,٦% ويليها عدم وجود علاقة بين الطلاب والإدارة بنسبة ٣٧,٩% ويليها الاهتمام بالمصالح الشخصية بنسبة ٣٧,٥% ويليها لا تقبل النقد من الطلاب بنسبة ٣٤,٥% ويليها استخدام أسلوب العقاب الجماعي بنسبة ٣٤,١% ويليها عدم احترام مقترحات الطلاب بنسبة ٣٠,٧% ويليها تحيز الإدارة للمدرس بنسبة ٢٢,٤% ويليها عدم توضيح اللوائح والقرارات التي تهم الطلاب بنسبة ٢٠,٢% .

وهكذا نجد أن نسق القيم الذي يوجه الطلاب من خلال الإدارة المدرسية هو نسق القيم السلبية التي لا تسمح بحرية التعبير والحوار وعدم المشاركة في اتخاذ القرارات وعدم تقبل النقد كما يدعم التفرقة في التعامل مع الطلاب مما يدعم عدم المساواة بين الطلاب وعدم العدالة مما يفقد الثقة بين الطلاب والإدارة المدرسية وقيامها على المصالح الشخصية وبعد الإدارة عن أولياء الأمور وعدم احترام آراء الطلاب وشكواهم ومقترحاتهم وغموض القرارات كل ذلك يفقد الثقة بين الطلاب والإدارة ويباعد المسافة بين الإدارة والطلاب وهذا يرتبط بثقافة المجتمع السلطوية وطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع التي تقوم على الغموض وعدم تقبل الآخر وانعدام الثقة في الآخر وبالتالي انعدام الثقة في القرارات المدرسية وانتشار القيم النفعية والمصلحة الشخصية وهذا يتفق مع ما جاء فى دراسة أحمد زايد الأطر الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم.

دور الأنشطة المدرسية في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب :

٢٥- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية العينة أجابوا بان الأنشطة المدرسية لا تدعم قيم الشفافية وكانت نسبتهم ٥٨,٨٥% بينما نسبة ٤١,١٥% أجابوا بان الأنشطة المدرسية لها دور في دعم قيم الشفافية لدى الطلاب.

٢٦- وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن من يرون أن للأنشطة المدرسية دور في دعم قيم الشفافية وان هذا الدور يتمثل في بعض الأنشطة المدرسية واضحة الأهداف بنسبة ٥٦,٣% ويليها أنها تساعد على تحمل المسئولية بنسبة ٥٥,١% ويليها أنها تساعد على الحوار والمناقشة بنسبة ٥٣,٨% ويليها أنها تساعد على المشاركة في اتخاذ القرارات بنسبة ٤٧,٥% ويليها أنها تساعد على حرية التعبير بنسبة ٤٦,٢% ويليها أنها تنمي المهارات الحياتية لدى الطلاب بنسبة ٤٤,٩% .

٢٧- كما أوضحت الدراسة أن الغالبية من العينة يرون أن الأنشطة المدرسية لا تدعم قيم الشفافية لدى الطلاب ويرجعون ذلك إلى عدة أسباب في مقدمتها أن الأنشطة المدرسية شكلية بنسبة ٦٥,٥% ويليها أن الأنشطة المدرسية غير واضحة الأهداف بنسبة ٤٥,٦% ويليها أنها بعيدة عن احتياجات الطلاب الفعلية بنسبة ٤٣,٤% ويليها ليس لها خطة واضحة بنسبة ٤٢,٥% ويليها بسبب عدم توفر الميزانية اللازمة بسبب المركزية بنسبة ٣٧,٦% ويليها أنها لا تساعد على حرية التعبير والحوار بنسبة ٣٠,٥% ويليها أنها لا تحقق مشاركة الطلاب في صنع القرارات بنسبة ٢٧% وأخيراً أن الأنشطة المدرسية بعيدة عن المجتمع بنسبة ٢٤,٨%.

ومن ذلك يتضح أن الأنشطة المدرسية في مدارس الثانوي العام شكلية وبذلك فقدت أهميتها وأهدافها كما يرجع ذلك إلى نظرة المجتمع والطلاب إلى الأنشطة المدرسية أنها ليست ذات أهمية وبالتالي يركز الطلاب على المقررات والمناهج الدراسية للنجاح والحصول على مجموع كبير الذي يدخله الجامعة.

دور الأسرة والمجتمع في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب:

٢٨- كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن ٧٥,٨% من إجمالي حجم العينة قد أشاروا أن للأسرة دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب بينما نسبة ٢٤,٢% أشاروا إلى أن الأسرة ليس لها دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب.

وهنا يتضح استمرار الأسرة المصرية في لعب دورها الحاضن لأبنائها برغم ما أصابها من مشكلات وصعوبات وتناقضات متراكمة في حياتها اليومية.

٢٩- ولقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن الدور الذي تقوم به الأسرة لتدعيم قيم الشفافية لدى أبنائها من وجهة نظر الطلاب يتمثل في الآتي استخدام أسلوب الحوار والمناقشة مع الأبناء بنسبة ٧٧,٣% ويليه المساواة في معاملة الأبناء بنسبة ٦٣,٦% ويليه الصداقة بين الآباء والأبناء بنسبة ٦٢,٦% ويليه غرس القيم الدينية في الأبناء بنسبة ٥٨,١% ويليه السماح بحرية التعبير بنسبة ٥٤,٦% ويليه مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات بنسبة ٥٠,٥% .

٣٠- هذا كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عن أن من أشاروا من الطلاب أن الأسرة ليس لها دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الأبناء قد ارجعوا ذلك لعدة أسباب في مقدمتها بسبب كثرة المشاكل بين الوالدين بنسبة ٣٦,٦% ويليها كثرة المشاكل بين الآباء والأبناء بنسبة ٣٥,٥% ويليها عدم مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات التي تهمهم وكذلك عدم الاهتمام بمناقشة مشاكل الأبناء بنسبة ٣٤,٤% ويليها عدم اجتماع لأفراد الأسرة للحوار بنسبة ٣٣,٣% ويليها معاملة الأبناء حسب الدرجة التي حصل عليها الطالب في الامتحان بنسبة ٣٢,٣% ويليها عدم الاستماع إلى آراء الأبناء بنسبة ٣١,٢% ويليها اهتمام الأسرة بالأبناء الذكور أكثر من الإناث وكذلك عدم متابعة الأسرة للأبناء في الدراسة بنسبة ٢٩,٠٣% ويليها أن بعض الأسر ترى أن كلام الولد هو الذي يمشي بنسبة ٢٦,٩% ويليها أن بعض الأسر تقوم بزواج البنت أثناء الدراسة الثانوية وعدم اخذ رأيها في ذلك بنسبة ٢٤,٧% ويليها بسبب سفر الأب للخارج وانشغال الأسرة بالجوانب المادية كثيراً وعدم وجود الحوار بين الآباء والأبناء بسبب الدروس الخصوصية وعدم تدريب الأبناء الاعتماد على الذات وعدم السماح للأبناء بالمشاركة في الأنشطة المدرسية بنسبة ٢٣,٧% ويليها كثرة غياب الأب عن المنزل بنسبة ٢١,٥% ويليها اهتمام الأسرة بحصول الطالب على مجموع كبير بأي طريقة بنسبة ١٩,٤% ويليها بسبب انفصال أحد الوالدين عن الأسرة بنسبة ١٨,٣%.

من ذلك يتضح أن القيم المادية قد طغت على الأسرة وأيضا كثرة مشاكلها أدت إلى تفككها وافتقادها إلى القدوة وثقافة الحوار والتواصل بين الآباء والأبناء وضعف قيم الاعتماد على الذات كما أن الدروس الخصوصية هي المشكلة التي تؤرق الأسرة وكذلك الثقافة الجامدة التي تفضل الولد على البنت وعدم اخذ رأيها في الأمور الخاصة بها كالزواج ونظرة المجتمع أن الزواج ستر للفتاة مما يترتب عليه عدم اكتمال تعليمها وكذلك نظرة الأسرة إلى ضرورة حصول الأبناء على الشهادة الثانوية بالطرق المشروعة وغير المشروعة كالغش أو غيره يغرس لدى الأبناء قيم سلبية لا تحقق العدالة أو تكافؤ الفرص بين الطلاب كما يرجع ذلك إلى ضعف القيم الدينية لدى الأسرة .

٣١- لقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن أن نسبة ٥٥,٩٩% من إجمالي حجم العينة أشاروا إلى أن المجتمع ليس له دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب في حين أشار نسبة ٤٤,٠١% من إجمالي حجم العينة إلى أن للمجتمع دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب.

٣٢- وأوضحت نتائج الدراسة الميدانية عن الدور الذي يقوم به المجتمع لتدعيم قيم الشفافية من وجهة نظر الطلاب يتمثل في الآتي أن المجتمع يساعد على الحوار والمناقشة بنسبة ٦٣,٣% ويليه مشاركة المجتمع في القرارات التعليمية وكذلك يساعد على حرية التعبير بنسبة ٤٥,٦% ويليه يساعد على تحقيق العدالة بين المواطنين وكذلك يساعد في حل بعض مشاكل المدارس بنسبة ٤٣,٢% ويليه يساعد في صيانة المدارس بنسبة ٤١,٤% ويليه تواصل المجتمع مع المدارس بنسبة ٣٦,١% ويليه أن المجتمع يساعد في حل بعض مشاكل الطلاب بنسبة ٣٣,٧% .

٣٣- وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن من أشاروا من الطلاب إلى أن المجتمع ليس له دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب قد ارجعوا ذلك لعدة أسباب تأتي في مقدمتها:

أن انتشار الفساد في المجتمع بنسبة ٦٢,٨% ويليها أن بعض العادات والتقاليد لا تسمح بحرية التعبير بنسبة ٥٣,٩% ويليها أن المجتمع يشجع على الدروس الخصوصية بنسبة ٥١,٦% ويليها عدم مشاركة المجتمع في القرارات التعليمية بنسبة ٤٧,٤% ويليها أن التعليم ليس له علاقة بسوق العمل بنسبة ٤٥,٦% ويليها محاولة البعض الحصول على الشهادة بأي طريقة بنسبة ٤٤,٧% ويليها مشكلة بطالة الخريجين في المجتمع بنسبة ٤٣,٣% ويليها انتشار الشك بين المواطن والمسئولين بنسبة ٤١,٩% ويليها انتشار المحسوبية بنسبة ٤٠,٥% ويليها بسبب أزمات الشباب بنسبة ٣٩,٥% ويليها البعض يشجع على الغش في الامتحانات بنسبة ٣٩,١% ويليها انتشار الظلم في المجتمع بنسبة ٣٨,٦% ويليها التعصب للرأي بنسبة ٣٨,١% ويليها عدم الاستقرار والأمن في المجتمع بنسبة ٣٧,٢% ويليها الزواج المبكر للفتاة بنسبة ٣٤,٩% ويليها المجتمع لا يوفر فرص عمل بعد التخرج بنسبة ٣٣,٢% ويليها مبالغة وسائل الإعلام لأمور الثانوية العامة بنسبة ٣١,٦% ويليها أن المجتمع لا يهتم بدور الشباب في الحياة بنسبة ٣١,٢% ويليها انتشار التعصب القبلي وكذلك عدم احترام الرأي الآخر بنسبة ٢٩,٣% ويليها بعض العادات والتقاليد لا تسمح باستكمال تعليم الفتاة بنسبة ٢٨,٤%.

وهذا يبين نظرة المجتمع إلى التعليم نظرة مادية وانه سلعة تباع وتشترى، هذه نظرة المجتمع للحصول على شهادة الثانوية العامة فغلبت القيم المادية والمصلحة الفردية الشخصية على المجتمع بالإضافة إلى ثقافة الواسطة والمحسوبية والغش والتعصب القبلي وكلها قيم سلبية تدعم قيم الفساد في المجتمع وتعوق قيم الشفافية .

كما ترتب على ذلك أن المجتمع فقد الثقة في نظام التعليم الحالي بالإضافة إلى إهمال واستبعاد المجتمع للشباب كقوة بشرية ورأسمال اجتماعي وبشري واقتصادي.

هذا بالإضافة إلى إهمال المجتمع لمشاكل الشباب الكثيرة ومنها مشكلة البطالة وغيرها وضعف القيم الدينية الداعمة للشفافية وكذلك ثقافة المجتمع الجامدة من عادات وتقاليد التي لا تسمح بحرية الحوار وخاصة الثقافة الريفية في التعامل مع الفتاة والثقافة الذكورية التي تفضل الولد على البنت.

كما أن وسائل الإعلام لا توضح الصورة الحقيقية لشهادة الثانوية العامة ولكنها تتجه إلى التهويل مما يصيب الأسرة المصرية بحالة من الخوف والقلق على مستقبل أبنائها وبالتالي تستخدم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لنجاح أبنائها .

أهم ما جاءت به نتائج الدراسة الميدانية فيما يلي :-

١- طبيعة الدراسة بالتعليم الثانوي العام وقيم الشفافية لدى الطلاب حيث كشفت نتائج الدراسة عن نتيجة هامة لا يمكن تجاهلها وهي ان التحاق الطلاب بداية يكون عن طريق المجموع بالدرجة الأولى ثم رغبة الوالدين ثم رغبة الطالب وهو يمثل معوقاً هاماً أمام قيم الشفافية أي أن سبب التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي العام لا ينبع من رغبة حقيقية لدى الطلاب تعكس ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم بل تعكس رغبات وتطلعات أولياء الأمور ونظرتهم إلى حصول أبنائهم على الشهادة الجامعية في المستقبل من باب الوجاهة والمكانة الاجتماعية .

٢- كما كشفت الدراسة أن غالبية أفراد العينة يقررون أن أسلوب التدريس السائد في نظام التعليم الثانوي العام يتم على أساس التلقين والحفظ واعتبار الطلاب بنكاً للمعلومات (التعليم البنكي على حد تعبير باولو فرايري) وهنا يصبح من السهل في ظل العقلية البنكية أن يسحب الرصيد وقت الامتحان ثم نضع رصيد آخر ، وهذا من شأنه أن يشيع بين الطلاب ثقافة الصمت والطاعة أكثر من ثقافة التفكير والإبداع والتجديد ويدعم ذلك ما أكد عليه المبحوثين من استمرار النظام التعليمي في جعل الطالب المجد هو الذي يحفظ دروسه ويحصل على أعلى الدرجات في الامتحان دون الاهتمام بتنمية القدرات والمواهب وثقافة الحوار وحرية التعبير وهذا يعتبر معوقاً آخر لقيم الشفافية .

٣- كما اتضح أن هناك معوقاً آخر لقيم الشفافية من وجهة نظر الطلاب وهو أسلوب تقييم الطلاب ، حيث أشارت النسبة الغالبة من الطلاب إلى أن أسلوب تقييم الطلاب في الامتحانات لا يوضح مستواهم الفعلي، وقد ارجعوا ذلك إلى أن تقييم الطلاب في الامتحانات يقوم على الأهواء والمصالح الشخصية والمجاملة والمحاباة

وحصول الطالب على الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة والمساواة بين الطلاب وعدم الموضوعية في التقييم مما يؤدي إلى انعدام الثقة بين الطالب ونظام التعليم مما يدعم القيم السلبية التي تؤدي إلى فساد نظام التعليم الثانوي وهذا يتفق مع دراسة نهلة إبراهيم التي تدور حول المعوقات السسيوثقافية لقيم الانجاز لدى الطلاب.

٤- كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية الطلاب أشاروا إلى أن نظام الامتحانات لا يدعم الشفافية ويرجعون ذلك إلى أن تقييم الطلاب يختلف من مدرس لآخر وكذلك ليس من حق الطالب التظلم من الدرجات التي حصل عليها أو الاطلاع على كراسة الإجابة وأيضا وضع الامتحانات من أعلى ولا ترجع للطالب وبعض الامتحانات لا تراعي الوقت المحدد للامتحان كما أنها تقوم على الحفظ وليس الفهم.

٥- كشفت نتائج الدراسة أن غالبية الطلاب عينة الدراسة يرون أن المناهج الدراسية والمقررات لا تدعم قيم الشفافية لدى الطلاب ويرجعون ذلك إلى أن معظم المناهج الدراسية والمقررات لا تهتم بثقافة الحوار والمناقشة ، كما أنها تقوم على أفكار قديمة ونظرية بعيدة عن واقع المجتمع وبه حشو كبير وغموض كما أنها لا تهتم بالمفاهيم الحديثة والقيم الهامة كالشفافية والنزاهة والمساءلة والحوكمة كما أنها تدعم أسلوب الحفظ.

٦- كما أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية الطلاب عينة الدراسة يرون انه ليس للأساتذة دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب ويرجعون ذلك إلى ضعف علاقة الأساتذة بالطلاب متمثلاً في عدم التشجيع على فتح باب المناقشة وقصر علاقة الطالب بالأستاذ في معظم الأحوال على الفصل الدراسي أو الحصة بالإضافة إلى عدم الاهتمام بحل مشاكل الطلاب وانشغال الأساتذة بالدروس الخصوصية والإعمال الأخرى ، واستخدام أسلوب العنف في التعامل مع الطلاب واستخدام الأسلوب التقليدي في الشرح كالتلقين والحفظ هذا بالإضافة إلى كثرة غياب الأساتذة وحصولهم على إجازات بدون مرتب للتفرغ للدروس الخصوصية وغيرها كل ذلك على حساب العملية التعليمية والمتضرر الأول هو الطالب.

وبذلك نستطيع أن نقول أن نظام التعليم قد افتقد إلى ركن هام في العملية التعليمية وهو المدرس الذي يعتبر القدوة والمثل للطلاب حيث أصبحت تقوم العلاقة بين الأساتذة والطلاب على المصلحة الشخصية والمنفعة المادية وأصبح العلم والتعليم سلعة تباع وتشترى مما افقده قيمته لدى الطلاب والأستاذ وكذلك فقد الطلاب الثقة

في الأستاذ وفي نظام التعليم مما ترتب عليه كثرت غياب الطلاب عن المدارس وهذا يدعم القيم السلبية لدى الطلاب وهذا يتفق مع ما جاء في النظرية النقدية.

٧- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن أسلوب الإدارة المدرسية لا يدعم قيم الشفافية لدى الطلاب وذلك من وجهة نظر الطلاب ويرجعون ذلك إلى أن الإدارة المدرسية لا تسمح بحرية الحوار أو المناقشة كما أنها لا تسمح بمشاركة الطلاب في القرارات التي تصدر وتهمهم كما أنها لا تهتم بحل مشاكلهم وشكواهم ولا تقبل النقد وتفرق في معاملة الطلاب واستخدامها أسلوب العنف مع الطلاب كذلك عدم وجود اتصال بين الإدارة المدرسية وأولياء الأمور أي أن أسلوب الإدارة المدرسية بعيداً جداً عن الأسلوب الديمقراطي وحرية التعبير وبالتالي فان أسلوب الإدارة المدرسية هذا يعتبر معوقاً لقيم الشفافية لدى الطلاب.

٨- كما كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن غالبية الطلاب عينة الدراسة يرون أن الأنشطة الطلابية لا تدعم قيم الشفافية لدى الطلاب ويرجعون ذلك إلى أن الأنشطة الطلابية لا تساعد على حرية التعبير كما أنها لا تحقق احتياجات الطلاب الفعلية وهي أنشطة شكلية وغير واضحة الأهداف والخطة بعيدة عن المجتمع كما أنها لا تشجع على مشاركة الطلاب في اتخاذ القرارات .

أي أن نظام التعليم الثانوي لا يعطي الاهتمام الكافي بالأنشطة الطلابية وخاصة في مدارس الثانوي العام حيث أصبح التركيز على المناهج والمقررات الدراسية فقط مع العلم أن هذا يؤثر بالسلب على تكوين شخصية الطالب في هذه المرحلة الهامة.

٩- أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن الطلاب الذين أشاروا أن الأسرة ليس لها دور في تدعيم قيم الشفافية لدى الطلاب ارجعوا السبب في ذلك إلى عدم السماح للأبناء بحرية التعبير عن أرائهم وعدم مشاركتهم في القرارات التي تصدر بشأنهم أيضاً عدم تشجيع الأسرة الأبناء الاعتماد على أنفسهم في العملية التعليمية بل تدفعهم للدروس الخصوصية والغش في الامتحان هذا بالإضافة إلى استخدام أسلوب العنف مع الأبناء وكثرة المشاكل بين الوالدين أو الانفصال وغياب الأب عن المنزل وانشغال الأسرة بالأمور المادية كثيراً.

أي أن الأسرة تستخدم أساليب خاطئة في تنشئة الأبناء وأصبحت تفتقد القدوة والمثل بسبب غياب الأب وسيطرت النزعة المادية على الأسرة لكي تجاري متطلبات العصر، وبذلك سادت في الأسرة القيم المادية وأصبحت بعيدة عن القيم الدينية والروحية مما افقد الأبناء الثقة في الأسرة .

كما نستطيع أن نقول أن ثقافة المجتمع هي الثقافة الذكورية وهي المهيمنة والتي تعطي الاهتمام وحرية كبيرة للأبناء الذكور أكثر من الإناث نتيجة العادات والتقاليد السائدة في مجتمع الصعيد مما يدعم التفرقة في المعاملة بين الأبناء والتي تقوم

على أساس الجنس أو النوع كما أصبح حصول الأبناء على الشهادة هو هدفاً أساسيا تسعى إليه الأسرة والطالب وذلك بالطرق المشروعة وغير المشروعة.

١٠- كما كشفت الدراسة الميدانية أن الغالبية من الطلاب عينة الدراسة أشاروا انه ليس للمجتمع دور في دعم قيم الشفافية لديهم ويرجعون ذلك من وجهة نظرهم إلى عدة أسباب هي:

- أن المجتمع لا يشجع على الحوار وحرية التعبير وكذلك العادات والتقاليد الجامدة، وتفاقم أزمات الشباب وعدم توافر فرص العمل بعد التخرج ، كما أن المجتمع لا يفكر في الشباب ولا يجعل لهم أي دور في الحياة ، كما أن التعليم بعيداً عن احتياجات سوق العمل فالطلاب محاصرون بمستقبل مجهول ومناهج دراسية بعيدة عن واقع الحياة اليومية المعاشة وأسلوب تعليمي يقوم على التلقين والحفظ بعيد عن حقيقة الحياة الأكاديمية الخصوصية هذا بالإضافة إلى انتشار الظلم والمحسوبية وتغليب المصلحة الشخصية والفردية والرشوة والغش، كل ذلك لا يدعم قيم الشفافية لدى الطلاب ويؤدي إلى استمرار المجتمع في دائرة التخلف والفقر ولا يحقق العدالة بين أفراد المجتمع مما يفقد الثقة في المجتمع.

كما أن وسائل الإعلام لا توضح الوضع الحقيقي لشهادة الثانوية العامة لدى الأسرة المصرية مما يؤدي إلى القلق والخوف على الأبناء واستخدام الأساليب المشروعة وغير المشروعة.

توصيات ومقترحات الدراسة:

١- أن يكون التحاق الطلاب بالتعليم الثانوي العام على رغبة الطالب وميوله وقدراته وليس رغبة الأسرة فقط أو المجموع .

٢- توصي الدراسة أن يكون أسلوب التدريس قائماً على الحوار والمناقشة وحرية التعبير للطلاب وليس الحفظ والتلقين.

٣- توصي الدراسة أن يكون تقييم الطلاب في الامتحانات قائماً على الموضوعية والعدالة بين الطلاب والمستوى الفعلي للطلاب كما أن نظام الامتحان يجب أن تحقق الشفافية ولا يوضع من أعلى فقط والأخذ برأي الطلاب ومقترحاتهم.

٤- توصي الدراسة أن تكون المناهج الدراسية مرتبطة بالمفاهيم الحديثة مثل الشفافية والنزاهة والحوكمة والمسئولية ومرتبطة بالواقع وبعيدة عن الحشو والغموض ومرتبطة باحتياجات الطلاب في هذه المرحلة العمرية وأن ينزل واضعي المناهج إلى الطلاب واحترام آرائهم.

٥- كما توصي الدراسة أن تكون العلاقة طيبة بين الطالب والأستاذ وحسن المعاملة وتقوم على الثقة المتبادلة بين الطرفين والعمل على حل مشاكل الطلاب واستخدام أسلوب الحوار والمناقشة وحرية التعبير ودعم الاختلاف والرأي وكذلك المساهمة

في تصحيح الأفكار الخاطئة أو المتطرفة لدى بعض الطلاب واحترام آراء الطلاب وأفكارهم الجديدة ونشر ثقافة الاختلاف .

٦- توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأنشطة المدرسية بحيث تكون حقيقية هادفة تحقق رغبات الطلاب واحتياجاتهم وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات وحرية التعبير وحل المشكلات.

٧- توصي الدراسة أن يكون أسلوب الإدارة المدرسية قائماً على السماح للطلاب بالحوار والمناقشة والمشاركة في صنع القرارات التي تهمهم وتهتم بحل مشكلات الطلاب وان تتقبل النقد اي استخدامها للأسلوب الديمقراطي في الإدارة حتى تدعم قيم الشفافية .

٨- كما توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بعملية التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء من خلال الأسرة وإعطاء الأبناء حرية اكبر في التعبير والحوار والمناقشة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم وغرس القيم الدينية لدى الأبناء وإعطائهم فرص الاعتماد على النفس من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء وعدم التفرقة بين الذكور والإناث.

٩- توصي الدراسة بمحاربة الدروس الخصوصية والغش في الامتحانات وتوفير فرص العمل للشباب ولا تكون المناهج الدراسية تقليدية وتحقيق العدالة وحرية التعبير وربط السياسة التعليمية باحتياجات سوق العمل ودعم القيم الدينية لدى الشباب والاهتمام بالشباب ومحاربة الأمية والتسرب من التعليم ومواجهة المشكلة السكانية.

١٠- توصي الدراسة بضرورة مساهمة وسائل الإعلام في دعم قيم الشفافية من خلال التركيز على القيم الايجابية ومحاربة القيم السلبية .

١١- توصي الدراسة بعمل أبحاث ودراسات مستفيضة عن الشفافية في قطاع التعليم في المراحل التعليمية الأخرى المختلفة .

١٢- توصي الدراسة بعمل دراسات مستفيضة عن علاقة الأستاذ بالطالب داخل التعليم الثانوي وأثرها على قيم الشفافية لدى الطلاب .

١٣- توصي الدراسة بعمل دراسات عن علاقة أعضاء هيئة التدريس بعضهم البعض وانعكاساتها " سلباً وإيجاباً " على العملية التعليمية في التعليم الثانوي العام .

١٤- توصي الدراسة بعمل دراسات عن الكتاب المدرسي والقضايا الإدارية والتنظيمية واثر ذلك على العملية التعليمية .

١٥- توصي الدراسة بعمل دراسات عن انعكاس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة على أعضاء هيئة التدريس وارتدادهم لهموم حياتهم اليومية.

١٦- توصي الدراسة بضرورة تفعيل الحياة المدرسية وعدم قصرها على الحصة والامتحان وكذلك الاهتمام بالأنشطة المدرسية بحيث تكون هادفة وداعمة للعملية التعليمية .

١٧- توصي الدراسة بضرورة ربط المدرسة بالأسرة والمجتمع المحلي من خلال الأنشطة الطلابية والاستفادة من رجال الأعمال ومجالس الأمناء والمعلمين والآباء في دعم العملية التعليمية .

١٨- توصي الدراسة أن تبدأ استراتيجيات وسياسات التعليم من القاعدة أي من الطلاب والمدرس والمجتمع ولا تفرض من أعلى.

الدراسة الميدانية:

أولاً الجداول التي تبين خصائص عينة الدراسة:

جدول (١) يوضح النوع

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	ذكر	١٨١	%٤٧
ب	أنثى	٢٠٣	%٥٣
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٢) يوضح السن

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	من ١٦ إلى أقل من ١٧ سنة	٢٤٩	%٦٥
ب	من ١٨ إلى أقل من ١٩	١٣٥	%٣٥
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٣) يوضح السنة الدراسية

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	الصف الأول	١٢٠	%٣١
ب	الصف الثاني	١٣٧	%٣٦
ج	الصف الثالث	١٢٧	%٣٣
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٤) يوضح نوع الدراسة

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	علمي	١٨٥	%٤٨
ب	أدبي	١٩٩	%٥٢
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٥) يوضح الموطن الأصلي

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	ريف	١٢٧	%٣٣
ب	حضر	٢٥٧	%٦٧
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٦) يوضح الحالة التعليمية للأب

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	أمي	١٩	%٥
ب	يقرأ ويكتب	٧٦	%١٩,٨
ج	ابتدائية	٤٤	%١١,٥
د	إعدادية	٣١	%٨
ه	ثانوي عام وما في مستواه	٥٤	%١٤
و	جامعي	٩٣	%٢٤,٢
ز	دراسات عليا	٦٧	%١٧,٥
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٧) يوضح الحالة التعليمية للأم

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	أمية	٤١	%١٠,٧
ب	تقرأ وتكتب	٧٦	%١٩,٨
ج	ابتدائية	٤٢	%١٠,٩
د	إعدادية	٢٩	%٧,٦
ه	ثانوي عام وما في مستواه	٧٤	%١٩,٣
و	جامعية	٨٥	%٢٢,١
ز	دراسات عليا	٣٧	%٩,٦
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٨) يوضح عدد أفراد الأسرة

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	٣ – ٤ أفراد	٨١	%٢١
ب	٥ – ٧ أفراد	١٣١	%٣٤
ج	من ٨ أفراد فأكثر	١٧٢	%٤٥
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٩) يوضح مهنة الأب

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	موظف حكومي	١٩٦	%٥١
ب	مهنة زراعية	٣	%١,٤
ج	أعمال حرة	١٣٦	%٣٥
د	حرفي	٢٩	%٨
ه	على المعاش	١٤	%٤
و	متوفي	٦	%١,٦
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (١٠) يوضح الدخل الشهري للأسرة

م	الدخل الشهري	ك	النسبة
أ	أقل من ٥٠٠ جنيه	٢٠	%٥,٢
ب	من ٥٠٠ إلى اقل من ١٠٠٠جنيه	٨٧	%٢٢,٧
ج	من ١٠٠٠ إلى اقل من ١٥٠٠جنيه	٤٠	%١٠,٤
د	من ١٥٠٠ إلى اقل من ٢٠٠٠جنيه	٩٢	%٢٣,٩
ه	من ٢٠٠٠ إلى اقل من ٢٥٠٠جنيه	٦٣	%١٦,٤
و	من ٢٥٠٠ إلى اقل من ٣٠٠٠جنيه	٣١	%٨,١
ز	من ٣٠٠٠ جنيه فأكثر	٥١	%١٣,٣
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

ثانيا: مدى المعرفة بالشفافية ومصادر المعرفة:

جدول (١١)

يوضح معنى الشفافية لدى المبحوثين ن= ٣٨٤

م	الاستجابة	التكرار	النسبة	الترتيب
أ	التعبير عن الرأي بدون خوف	٢٠٢	%٥٢,٦	١
ب	تكافؤ الفرص بين كافة أفراد المجتمع	٥٤	% ١٤,١	١٢
ج	احترام الرأي الآخر	١٢١	%٣١,٥	٤
د	كل واحد يأخذ حقه	١٠٠	%٢٦,٠٤	٧
ه	الصراحة والمصداقية	١٣٩	%٣٦,٢	٢
و	المشاركة في اتخاذ القرار	٦٧	% ١٧,٥	١١
ز	حرية التعبير مع عدم جرح الآخرين	١٣١	%٣٤,١	٣
ح	الوضوح أمام الآخرين	٩١	% ٢٣,٧	٨
ط	التعاون مع الغير	٩٠	%٢٣,٤	٩
ي	الثقة المتبادلة بين الأفراد	٨٤	% ٢١,٩	١٠
ك	حرية الحوار والمناقشة	١٠٣	% ٢٦,٨	٦
ل	مفيش مجاملة ومحسوبية	١٠٨	%٢٨,١	٥
م	لا اعرف	٥١	%١٣,٤	١٣

جدول (١٢)

يوضح مصادر المعرفة لدى المبحوثين ن= ٣٩٣

م	الاستجابة	التكرار	النسبة	الترتيب
أ	الأسرة	١٥٢	%٣٨,٦	٢
ب	المدرسة	٧٣	% ١٩,٠٢	٦
ج	وسائل الإعلام	٩٦	%٢٥	٤
د	المجتمع	١٠٤	%٢٧,٠٨	٣
ه	دور العبادة	٧٨	%٢٠,٣	٥
و	الانترنت	١٥٩	% ٤١,٤	١

ثالثا: المعوقات التي ترجع إلى طبيعة العملية التعليمية

جدول (١٣)

يوضح أسباب التحاق الطالب بالتعليم الثانوي العام

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	المجموع	٣٤	%٨,٩
ب	رغبتي	٨٢	%٢١,٤
ج	رغبة الاسرة	٥٤	%١٤,١
	رغبتي انا والاسرة	٢٦٩	%٧٠,١

جدول (١٤)

يوضح أسلوب التدريس في التعليم

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	اسلوب التلقين والحفظ	٢٢٧	%٥٩,١
ب	اسلوب الحوار والمناقشة	٢٠	%٥,٢
ج	الاثنين معا	١٣٧	%٣٥,٧
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (١٥)

يوضح مدى بيان أسلوب تقييم الطلاب في الامتحانات مستواهم الحقيقي

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	١٢٩	٣٣,٦
ب	لا	٢٥٥	٦٦,٤
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (١٦)

يوضح أسباب عدم بيان مستواهم الحقيقي ن= ٢٥٥

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	لانه يقوم على المجاملة والمحاباة	١٠٧	٤٢	٤
ب	لانه يعتمد على الدروس الخصوصية	١٥٤	٦٠,٤	١
ج	لانه يقوم على الاهواء والمصالح الشخصية	٧٦	٣٠	٥
د	استخدام اعمال السنة وسيلة للضغط	٧١	٢٨,٨	٧
ه	البعض يعتمد على شراء ملازم ومذكرة الأستاذ	٧٦	١٩,٨	٥م
و	بعض المدرسين لا يقبل الاختلاف معه في الإجابة	١٣٥	٥٢,٩	٢
ز	البعض يأتي بامتحان صعب علشان الدروس الخصوصية	١١٤	٤٤,٧	٣
ح	بسبب الغش في الامتحانات	٧٢	٢٨,٤	٦

جدول (١٧)

يوضح مدى دعم نظام الامتحانات الشفافية لدى الطلاب ن= ٣٨٤

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	١١٧	%٣٠,٥
ب	لا	٢٦٧	%٦٩,٥
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (١٨)

يوضح أسباب عدم تحقيق نظام الامتحانات الشفافية ن= ٢٦٧

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	نظام الامتحان لا يسمح باطلاع الطالب على ورقة الإجابة	٦٤	٢٣,٩	٩
ب	بعض الامتحانات لا تراعي الوقت المحدد	١٥١	٥٦,٦	١
ج	بعض الامتحانات لن تراعي الفروق الفردية بين الطلاب	٩٩	٣٧,١	٦
د	بعض الامتحانات تأتي من موضوعات لم يتم شرحها	١١٠	٤١,٢	٥
ه	نظام الامتحان لا يسمح للطالب بالمناقشة في الدرجة التي حصل عليها	١١٨	٤٤,٢	٤
و	نظام الامتحان يقوم على الحفظ وليس الفهم	١٣٣	٤٩,٨	٢
ز	توضع الامتحانات من أعلى ولا يؤخذ رأي للطالب	٩١	٣٤,١	٧
ح	تقييم الطلاب يختلف من مدرس لآخر	١٢٠	٤٤,٩	٣
ط	ليس من حق الطالب التظلم من الدرجات التي حصل عليها	٦٨	٢٥,٥	٨

جدول (١٩)

يوضح هل المقررات والمناهج الدراسية تدعم قيم الشفافية

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	٥٩	%١٥,٤
ب	لا	١٥٥	%٤٠,٤
ج	إلى حد ما	١٧٠	%٤٤,٢
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٢٠)

يوضح دور المناهج الدراسية في تدعيم قيم الشفافية ن= ٢٢٩

م	العبارات	ك	%
أ	أنها تتيح الحوار والمناقشة	٨١	٣٥,٤
ب	البعض يربط بين النظري والواقع	٨٧	٣٧,٩
ج	تشجع على الابتكار والإبداع	٨٠	٣٤,٩
د	تساعد على التفكير الواقعي	٧٩	٣٤,٥

جدول (٢١)

يوضح أسباب عدم تدعيم المناهج الدراسية لقيم الشفافية ن = ١٥٥

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	المناهج والمقررات الدراسية أفكار نظرية	٦٠	٣٨,٧	١٤
ب	المناهج الدراسية أفكار قديمة	٧٤	٤٧,٧	٧
ج	المناهج بها حشو كثير	٥٨	٣٧,٤	١٦
د	المناهج الدراسية لا تنمي الحوار والمناقشة	٧٢	٤٦,٥	٩
ه	المناهج الدراسية بعيد عن واقع المجتمع	٧٣	٤٧,١	٨
و	غموض أهدافها	٧٢	٤٦,٥	٩م
ز	غير مرتبطة بعادات وتقاليد الثقافات الفرعية	٥٩	٣٨,١	١٥
ح	الكتاب المدرسي لم يوسع أفق الطالب	٨٢	٥٢,٩	٤
ط	بعض القصص خيالية وغير مفيدة	٨٢	٥٢,٩	٤م
ي	لا تتمشى مع احتياجات الطلاب	٧٤	٤٧,٧	٦م

ك	عدم اخذ راي الطالب في المناهج والمقررات الدراسية	١١٥	٧٤,٢	١
ل	عدم التواصل في بعض الموضوعات	٦١	٣٩,٤	١٣
م	عدم مراجعة الكتاب المدرسي بدقة	٧٠	٤٥,٢	١٠
ن	الكتاب المدرسي لا يساعد على التفكير والنقد	٦٥	٤١,٩	١٢
س	الكتاب المدرسي لا يقيس الذكاء العقلي	٨٠	٥١,٦	٥
ع	بعض الكتب غير مفيدة	٧٧	٤٩,٧	٦
ف	الكتاب المدرسي هدر للمال العام	٩٢	٥٩,٤	٢
ص	الكتاب المدرسي يساعد على الحفظ فقط	٨٦	٥٥,٥	٣
ق	الشرح غير كافي والأمثلة محدودة	٦٧	٤٣,٢	١١

جدول (٢٢)

يوضح هل للأساتذة دور في تدعيم قيم الشفافية

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	١١٢	%٢٩,٢
ب	لا	١٤٤	%٣٧,٥
ج	إلى حد ما	١٢٨	%٣٣,٣
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٢٣)

يوضح دور الأساتذة في تدعيم قيم الشفافية ن= ٢٤٠

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	بعض الأساتذة يحلون مشاكل الطلاب	٩٦	٤٠	٥
ب	الشرح الجيد للدرس	١٠١	٤٢,١	٣
ج	البعض يحبب الطالب في المادة	١٣٤	٥٥,٨	١
د	البعض يسمح بالحوار والمناقشة	١١٧	٤٨,٨	٢
ه	البعض يساعد على تصحيح بعض الأفكار الخاطئة	٩٧	٤٠,٤	٤
و	البعض يراعي الفروق الفردية	٤٤	١٨,٣	٦

جدول (٢٤)

يوضح أسباب عدم تدعيم الأساتذة لقيم الشفافية ن= ١٤٤

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	انشغال المدرسين بالدروس الخصوصية	٩٧	٦٧,٤	٢
ب	عدم قدرة البعض بتوصيل المعلومة الصحيحة للطالب	٩٠	٦٢,٥	٦
ج	عدم الشرح الجيد للطلاب في الحصة	١٠١	٧٠,١	١
د	عدم إعطاء الحصة حقها من الشرح	٧٧	٥٣,٥	٨
ه	عدم السماح بالحوار بين الطالب والأستاذ	٩٢	٦٣,٩	٥
و	كثرة غياب بعض الأساتذة	٣٨	٢٦,٤	١٨
ز	ضيق وقت الحصة	٩٣	٦٤,٦	٤
ح	عدم الاستماع لمشاكل الطلاب	٩٤	٦٥,٣	٣
ط	انتشار أسلوب العنف في العملية التعليمية	٤٨	٣٣,٣	١٧
ي	انشغال بعض المدرسين بأعمال أخرى	٣٣	٢٢,٩	١٩
ك	التركيز على أسلوب الحفظ في التدريس	٨٥	٥٩,٠٢	٧
ل	البعض يرفض أي فكرة جديدة من الطالب	٧٥	٥٢,٠٨	٩
م	البعض يأتي بأسئلة في الامتحان لم يتم شرحها	٦٤	٤٤,٤	١١
ن	البعض لا يسمح بالحوار او المناقشة	٥٣	٣٦,٨	١٦
س	البعض يكره الطالب في المادة	٦٢	٤٣,١	١٣
ع	سوء معاملة الطلاب من بعض الأساتذة	٦١	٤٢,٤	١٤
ف	البعض يحرم الطالب من أعمال السنة بدون سبب	٦٣	٤٣,٨	١٢
ص	البعض يستخدم العقاب الجماعي	٥٥	٣٨,٢	١٥
ق	عدم احترام مقترحات الطلاب	٦٩	٤٧,٩	١٠
ر	البعض يستخدم ألفاظ غير لائقة	٢٨	١٩,٤	٢٠

جدول (٢٥)

يوضح هل أسلوب الإدارة في المدرسة يدعم قيم الشفافية

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	١٢٠	%٣٦,١٣
ب	لا	٢٦٤	%٦٣,٨٧
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٢٦)

يوضح دور الإدارة المدرسية في تدعيم قيم الشفافية ن= ١٢٠

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	يسمح للطلاب في إبداء الرأي	٥٩	٤٩,٢	١
ب	يسمح بالنقد من الطلاب	٣٢	٢٦,٧	٥
ج	يهتم بمناقشة مشاكل الطلاب	٢٨	٢٣,٣	٦
د	استخدام أسلوب الحوار مع الطلاب	٤٣	٣٥,٨	٤
ه	تعمل على المصلحة العامة	٥٤	٤٥	٢
و	توضيح القرارات واللوائح	٢٨	٢٣,٣	٦م
ز	تسمح بحرية التعبير	٤٧	٣٩,٢	٣

جدول (٢٧)

يوضح أسباب عدم تدعيم الإدارة المدرسية لقيم الشفافية ن=٢٦٤

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	البعض لا يسمح بحرية التعبير	١٦٥	٦٢,٥	١
ب	لا يسمح بالحوار والمناقشة في القرارات التي تهم الطلاب	١١٧	٤٤,٣	٣
ج	التفرقة في معاملة الطلاب	١٢٢	٤٦,٢	٢
د	عدم وجود اتصال بين إدارة المدرسة وأولياء الأمور	٧٨	٢٩,٦	١١
ه	استخدام أسلوب العنف في التعامل مع الطلاب	١١١	٤٢,١	٥
و	الاهتمام بالمصالح الشخصية	٩٩	٣٧,٥	٨

ز	لا تقبل النقد من الطلاب	٩١	٣٤,٥	٩
ح	عدم الاهتمام بشكاوى الطلاب	١١٤	٤٣,٢	٤
ط	عدم توضيح اللوائح والقرارات التي تهم الطلاب	٥٣	٢٠,١	١٣
ي	تحيز الإدارة للمدرس	٥٩	٢٢,٤	١٢
ك	عدم احترام مقترحات الطلاب	٨١	٣٠,٧	١١
ل	عدم اخذ رأي الطلاب	١٠٢	٣٨,٦	٦
م	استخدام أسلوب العقاب الجماعي	٩٠	٣٤,١	١٠
ن	عدم وجود علاقة بين الطلاب والإدارة	١٠٠	٣٧,٩	٧

جدول (٢٨)

يوضح دور الأنشطة المدرسية في تدعم قيم الشفافية

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	١٥٨	%٤١,١٥
ب	لا	٢٢٦	%٥٨,٨٥
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٢٩)

يوضح دور الأنشطة المدرسية في تدعيم قيم الشفافية ن= ١٥٨

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	بعض الأنشطة المدرسية واضحة الأهداف	٨٩	٥٦,٣	١
ب	بعض الأنشطة المدرسية تساعد على الحوار والمناقشة	٨٥	٥٣,٨	٣
ج	بعض الأنشطة المدرسية تساعد على حرية التعبير	٧٣	٤٦,٢	٥
د	بعض الأنشطة المدرسية تساعد على المشاركة في اتخاذ القرارات	٧٥	٤٧,٥	٤
ه	بعض الأنشطة المدرسية تنمي المهارات الحياتية لدى الطلاب	٧١	٤٤,٩	٦
و	بعض الأنشطة المدرسية تساعد على تحمل المسئولية	٨٧	٥٥,١	٢

جدول (٣٠)

يوضح أسباب عدم تدعيم الأنشطة المدرسية لقيم الشفافية ن= ٢٢٦

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	الأنشطة المدرسية شكلية	١٤٨	٦٥,٥	١
ب	الأنشطة المدرسية غير واضحة الأهداف	١٠٣	٤٥,٦	٢
ج	الأنشطة المدرسية بعيدة عن احتياجات الطلاب الفعلية	٩٨	٤٣,٤	٣
د	الأنشطة المدرسية لا تحقق مشاركة الطلاب في صنع القرارات	٦١	٢٧	٧
ه	الأنشطة المدرسية لا تساعد على حرية التعبير والحوار	٦٩	٣٠,٥	٦
و	الأنشطة المدرسية بعيدة عن المجتمع	٥٦	٢٤,٨	٨
ز	الأنشطة المدرسية ليس لها خطة واضحة	٩٦	٤٢,٥	٤
ح	عدم توفر الميزانية اللازمة بسبب المركزية	٨٥	٣٧,٦	٥

رابعا: المعوقات الأسرية والمجتمعية

جدول (٣١)

يوضح هل للأسرة دور في دعم قيم الشفافية

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	٢٩١	%٧٥,٨
ب	لا	٩٣	%٢٤,٢
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٣٢)

يوضح دور الأسرة في تدعيم قيم الشفافية ن=٢٩١

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	استخدام أسلوب الحوار والمناقشة مع الأبناء	٢٢٥	٧٧,٣	١
ب	المساواة في معاملة الأبناء	١٨٥	٦٣,٦	٢
ج	السماح بحرية التعبير	١٥٩	٥٤,٦	٥
د	غرس القيم الدينية في الأبناء	١٦٩	٥٨,١	٤
ه	مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات	١٤٧	٥٠,٥	٦
و	الصداقة بين الآباء والأبناء	١٨٢	٦٢,٦	٣

جدول (٣٣)

يوضح أسباب عدم تدعيم الأسرة لقيم الشفافية

ن=٩٣

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	بسبب كثرة المشاكل بين الوالدين	٣٤	٣٦,٦	١
ب	كثرة غياب الأب عن المنزل	٢٠	٢١,٥	١١
ج	بسبب سفر الأب للخارج	٢٢	٢٣,٧	١٠
د	بسبب كثرة المشاكل بين الآباء والأبناء	٣٣	٣٥,٥	٢
ه	بسبب انفصال أحد الوالدين عن الأسرة	١٧	١٨,٣	١٣
و	بسبب انشغال الأسرة بالجوانب المادية كثيرا	٢٢	٢٣,٧	١٠م
ز	عدم الاستماع إلى آراء الأبناء	٢٩	٣١,٢	٦
ح	عدم مشاركة الأبناء في اتخاذ القرارات التي تهمهم	٣٢	٣٤,٤	٣
ط	عدم وجود الحوار بين الآباء والأبناء بسبب الدروس الخصوصية	٢٢	٢٣,٧	١٠م
ي	عدم تدريب الأبناء الاعتماد على الذات	٢٢	٢٣,٧	١٠م
ك	لا يوجد اجتماع لأفراد الأسرة للحوار	٣١	٣٣,٣	٤
ل	الأسرة لا تهتم بمناقشة مشاكل الأبناء	٣٢	٣٤,٤	٣م
م	عدم السماح للأبناء بالمشاركة في الأنشطة	٢٢	٢٣,٧	١٠م
ن	البعض يقوم بزواج البنت أثناء الدراسة	٢٣	٢٤,٧	٩
س	عدم اخذ رأي البنت في زواجها	٢٣	٢٤,٧	٩م
ع	اهتمام الأسرة بالأبناء الذكور أكثر من الإناث	٢٧	٢٩,٠٣	٧
ف	بعض الأسر ترى أن كلام الولد هو الذي يمشي	٢٥	٢٦,٩	٨
ص	عدم متابعة الأسرة للأبناء في الدراسة	٢٧	٢٩,٠٣	٧م
ق	بعض الأسر تعامل الطالب على أساس درجات الامتحان	٣٠	٣٢,٣	٥
ر	اهتمام الأسرة بحصول الطالب على مجموع كبير بأي طريقة	١٨	١٩,٤	١٢

جدول (٣٤)

يوضح هل للمجتمع دور في تدعيم قيم الشفافية للطلاب

م	الاستجابة	التكرار	النسبة
أ	نعم	١٦٩	%٤٤,٠١
ب	لا	٢١٥	%٥٥,٩٩
	المجموع	٣٨٤	%١٠٠

جدول (٣٥)

يوضح دور المجتمع في تدعيم قيم الشفافية ن=١٦٩

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	يساعد على الحوار والمناقشة	١٠٧	٦٣,٣	١
ب	يساعد في صيانة المدارس	٧٠	٤١,٤	٤
ج	يساعد على تحقيق العدالة بين المواطنين	٧٣	٤٣,٢	٣
د	يتواصل المجتمع مع المدارس	٦١	٣٦,١	٥
ه	يساعد في حل بعض مشاكل المدارس	٧٣	٤٣,٢	٣م
و	يساعد في حل بعض مشاكل الطلاب	٥٧	٣٣,٧	٦
ز	مشاركة المجتمع في القرارات التعليمية	٧٧	٤٥,٦	٢
ح	يساعد على حرية التعبير	٧٧	٤٥,٦	٢م

جدول (٣٦)

يوضح أسباب عدم دعم المجتمع لقيم الشفافية ن=٢١٥

م	العبارات	ك	%	الترتيب
أ	انتشار الفساد في المجتمع	١٣٥	٦٢,٨	١
ب	عدم مشاركة المجتمع في القرارات التعليمية	١٠٢	٤٧,٤	٤
ج	بعض العادات والتقاليد لا تسمح بحرية التعبير	١١٦	٥٣,٩	٢
د	المجتمع يشجع على الدروس الخصوصية	١١١	٥١,٦	٣
ه	محاولة البعض الحصول على الشهادة بأي طريقة	٩٦	٤٤,٧	٦
و	مشكلة بطالة الخريجين في المجتمع	٩٣	٤٣,٣	٧
ز	البعض يشجع على الغش في الامتحانات	٨٤	٣٩,١	١١
ح	مبالغة وسائل الإعلام لأمور الثانوية العامة	٦٨	٣١,٦	١٧
ط	أن المجتمع لا يهتم بدور الشباب في الحياة	٦٧	٣١,٢	١٨

ي	أن التعليم ليس له علاقة بسوق العمل	٩٨	٤٥,٦	٥
ك	انتشار التعصب القبلي	٦٣	٢٩,٣	١٩
ل	انتشار المحسوبية	٨٧	٤٠,٥	٩
م	بسبب أزمات الشباب	٨٥	٣٩,٥	١٠
ن	المجتمع لا يوفر فرص عمل بعد التخرج	٧١	٣٣,٠٢	١٦
س	انتشار الظلم في المجتمع	٨٣	٣٨,٦	١٢
ع	انتشار الشك بين المواطن والمسئولين	٩٠	٤١,٩	٨
ف	بعض العادات والتقاليد لا تسمح باستكمال تعليم الفتاة	٦١	٢٨,٤	٢٠
ص	الزواج المبكر للفتاة	٧٥	٣٤,٩	١٥
ق	التعصب للرأي	٨٢	٣٨,١	١٣
ر	عدم احترام الرأي الآخر	٦٣	٢٩,٣	١٩م
ش	عدم الاستقرار والأمن في المجتمع	٨٠	٣٧,٢	١٤

المراجع:

١. عبد الفتاح الجبالى: نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام ، ٢٠١٠، ص ١٣

٢. داود خير الله : الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ، مجلة المستقبل العربية ، العدد ٣٠٩، نوفمبر ٢٠٠٤.

٣. عبد الرحمن احمد هدجان: الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، مركز الدراسات والبحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، ٢٠٠٣، ص ٣.

٤. عطية حسين افندي: الشفافية في أعمال الإدارة العامة ، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ٦.

٥. احمد فتحي ابو كريم: الشفافية والقيادة في الإدارة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان، ط١، ٢٠٠٩

٦. أحمد عبد الله زايد: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، لجنة الشفافية والنزاهة ، وزارة التنمية الإدارية ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢١.

7. Brayton , j. and Bayer, A(1999)."Faculty Mil-conduct in e Teaching Baltimare , M D: john Hopkins university press.

٨. أحمد زايد: عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية ، عالم الفكر، المجلد ٣٢ (يوليو- سبتمبر) المحلي الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،٢٠٠٣، ص ٢٧.

٩. محمد سعيد فرح : التعليم أزمة حياتنا اليومية في عصر العولمة ، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، القاهرة، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٨، ص ص ١٧- ١٨

١٠. محمد سعيد فرح: التعليم أزمة حياتنا اليومية في عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠.

١١. محمود فتحي محمود: العوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية " العاملين والقيادات "، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد ٣٠ ، ابريل ٢٠١١، ص ٦ ، ص ٢٨٧١.

١٢. موسى اللوزي : التنمية الإدارية ، دار وائل ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٢ ، ص ١٤١ .

١٣. محمود فتحي محمود: مرجع سابق، ص ٢٨٧١ .

١٤. أحمد أنور : الانفتاح وتغير القيم في مصر، القاهرة ، مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ص ص ١٩٩- ٢٩٣.

١٥. محمد ياسر الخواجة : دور التعليم قبل الجامعي في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية ، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ، الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة ، القاهرة، ٢٠١١.

١٦. ماجدة أرتيمية : شفافية تقييم أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم ، دراسة ميدانية لواقع وأهمية ومعوقات الشفافية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الإدارة العامة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٥.

١٧. نهلة إبراهيم : المعوقات السسيوثقافية لقيم الانجاز لدى طلاب الجامعة ، الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة طنطا، ١٨ -١٩ مارس ٢٠٠٧، تحت عنوان العلوم الاجتماعية والتنمية البشرية ، القضايا والمستقبل.

١٨. أحمد حمدي شورة توفيق: نحو نشر ثقافة الشفافية في إدارة الحوار المجتمعي الفعّال لدى الشباب المصري، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السابع والعشرين، أكتوبر ٢٠٠٩، الجزء الأول.

١٩. أحمد عبد الله زايد وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد ، وزارة التنمية الإدارية ، لجنة الشفافية والنزاهة ، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٠. ابو النجا محمد العمري : المساءلة وتحقيق الأداء المتوازن الرشيد بالمنظمات الاجتماعية ، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السابع والعشرون ، الجزء الأول ، ٢٠٠٩.

٢١. ندى بنت فلاح من قاعد العتيبي : الشفافية في الأجهزة الحكومية والفساد الإداري في القطاعات الحكومية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٩.

٢٢. محمود فتحي محمد : العوامل المؤثرة على تطبيق الشفافية بين العاملين والقيادات بجامعة الفيوم، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثلاثون ، أبريل ٢٠١١، الجزء السادس.

23. Hunter, D arry I, Mc creary, G ill ion, Shared Accountability the importance of co operation and comprehensiveness in A ccountofillity frameworks, Education Canada, v 39 n3 p 20- 22 fall 1999.
24. Collier – Michael- Wayne: Political Corruption in the carifean lassin :A comparative analysis of Jamaica and Costa, Florida-international university, 2000.
25. Grigorescu, Alenandru- Valentin : Transparency and the Impact of International Organizations on Democratic Consolidation, University of Pittsburgh- Pennsylvania , Section 0178, 2002
26. Reys M . Franciss : fxploring the green pronises of deliberative democracy : A multicountry amolysis, Fletcher school of low and Diplomocy TUFTS university, 2003.
27. Williams, Cynthia Clark: Trust Diffusion : The Effect of interpersonal Trust on structure , Function and organizational Transparency, Business Society, 2005, P.P.44:368
28. Kjell Andersson & Britt – Marie Drottz – Stober & Raul EspeJo & Patricia Ann Fleming and Clas- otto Wene: Models of Transparency and Accountability in the Biotech Age, Bulletin of Science, Technology & Society, February 2006, P.P 26:46
29. Nielsen – Erik- A: Dimensions of Pulic Participation in community based conservation Projects Methods, processes, hope and empowerment, university of I Doha, 2006.
30. Martial Pasquier, Jean – Patrick villeneuve: Organizational Barriers to Transparency – a Typology and analysis of organizational Behavior Tending to Prevent or Restrict acess to Information international Review of Administrative Sciences , 2007, Vol , 73, 1 p.p . 147:162
31. Eileen Gambrill: Transparency as the Route to Evidence Informed Professional Education, Research on Social Work Practice , 2007, p.p.17: 553
32. aniel Ney Land: Achieving Transparency : The Visible, Invisible and Divisible in Academic Accountability Networks, Organizations, 2007, P.P 14:499
33. AlBert Meijer: Understanding Modern Transparency , International Review of administrative Sciences , June 2009, p.p. 75:255
34. Normon steven M. et al the impact of positivity and transparency on Tustin eiders and their trly 21, university of Nebraska United states, Elsevier. 2010.
35. http: www.islamic- Sufism.com
٣٦. مختار الصحاح: مادة شفف.

37. Merriam welste Merriam welters dictionary Transparent

٣٨. صندوق النقد الدولي: النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية العامة ،٢٠٠١، ص ١٤٥.

٣٩. منظمة الشفافية الدولية: نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٦، ص ١٦

40. NnctaD, Transparency, uNctaD series on Issues in international mvestment A agreement, U N. ted motions, York and Geneva, 2006.

٤١. احمد الصاوي وآخرون: عيوب النزاهة ، دليل النشطاء من اجل تعزيز الشفافية والنزاهة ، المكتب العربي للقانون ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ٥٩.

42. Hirschland M . Jason: corporate social responsibility net works Assetting the prinate gollernance of pullie good university of Colorado at lauuer2004 .p221.

٤٣. عطية حسين افندي : الإدارة العامة في إطار نظري، مدخل للتطوير وقضايا هامة في الممارسة ، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ٢٥٩.

44. Hirschland M . J ason : Corporate Social Responsibility Networks Assessing the Private governan ce Colorado at louder 2004, p. 221.

٤٥. أحمد عبد الله زايد: الأطر الثقافية – الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مرجع سبق ذكره .

٤٦. عبد الفتاح الجبالي، هناء عيد: نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.

٤٧. حسن الدادوة: النزاهة والشفافية في المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، في فاطمة المؤقق وآخرون – مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني ، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان – ٢٠٠٧.

٤٨. أحمد صادق محمد : علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية ، بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٠.

٤٩. أحمد عبد الله زايد: الأطر الثقافية – الحاكمة لسلوك المصريين وإختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، ٢٠٠٩.

٥٠. أحمد عبد الله زايد: الأطر الثقافية – الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مرجع سابق، ص ٣٦

51. Fenster, Mark, the Paucity of Transparency, hepress legal series, paper 520, 2005.

٥٢. أحمد عبد الله زايد: الأطر الثقافية – الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مرجع سابق

53. Williams, R.M.j.r.t the concept of Value" Im, sills ,D.l.(ed) Iess, Val. 0.16 th the Macmillan co. the free Press, N.y. 1972.P.283

٥٤. شارلوت سيمور سميث : موسوعة علم الإنسان ، ترجمة نخبة من الأساتذة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ٥٧٣ –٥٧٤.

٥٥. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية ، دار الكتاب العربي، القاهرة ، ب.ت، ص ص ١٥– ٣٠.

56. E.S.B ogardus: The Development Of Socail Thought. Rented in The U . S . A . N . Y, 1966. P .632.

٥٧. حامد زهران علم النفس الاجتماعي ، ط ٥ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، صـ ٢٤

٥٨. عبدالحليم محمود السيد ، الأسس السيكولوجية للقيم الأفراد وتوجهاتهم واختباراتهم المهنية ضمن أعمال ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها علي خطط التنمية وقوة العمل ، ج ٢ ، وزارة القوي العاملة ، ١٩٨٨ ، ص ١٦١.

٥٩. محمد سعيد فرح – البناء الاجتماعي والشخصية ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ، صـ ٢٩٦.

٦٠. محمد أحمد بيومي ، علمي اجتماعي قيمي الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١ ، صـ ١٥٨

٦١. عبد الباسط عبد المعطي : صراع القيم وآثاره في بناء الأسرة ووظائفها ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٨، ص ١٨٠.

٦٢. منى السيد حافظ : بعض الأبعاد الاجتماعية والثقافية لازمة الأنفلونزا في مصر " دراسة تحليلية مقارنة "، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد ٣٩، يناير – مارس ٢٠١١، ص ٢٣٥.

٦٣. محمد الجوهري وآخرون: معجم لغة الحياة اليومية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٤٨٢.

٦٤. عبد الله محمد عبد الرحمن : النظرية في علم الاجتماع " النظرية النقدية "، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣، ص ص ٤٤٢ – ٤٥٧.

٦٥. عبد الله محمد عبد الرحمن : النظرية في علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعيّة ، ٢٠٠٣، ص ٤٥٧.

٦٦. باولو فريري : التعليم من اجل الوعي الناقد ،ترجمة حامد عمار ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨، ص ص ١٣– ١٥ .

67. Carrier . J. G.,Learing Disability Social class and the construction of American Education, Green Wood press, 1986. Banks, o, the Sociology of Education, Bots Ford, London, 1976, p.11.

٦٨. حامد عمار : النظرية النقدية وبنش ما وراء التمدرس ، كتاب دراسات في التربية والثقافة ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٥، ص ص ٤٩– ٥٧.

٦٩. باولو فريري : التعليم من اجل الوعي الناقد ،ترجمة حامد عمار ، سلسلة العلوم الاجتماعية ، مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨، ص ص ١٦– ١٧.

٧٠. باولو فريري : تعليم المقهورين ، ترجمة وتقديم يوسف نور عوض، بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٩، ص ٣٥ .

٧١. عبد الله محمد عبد الرحمن : النظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ٤٦٣.

٧٢. باولو فريري : التعليم من اجل الوعي الناقد ، مرجع سابق ، ص ص ١٧– ١٨.

٧٣. باولو فريري : التعليم من اجل الوعي الناقد ، مرجع سابق ، ص ١٩.

٧٤. باولو فريري : تعليم المقهورين ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

75. Tuker, H-K-A esthetics, play and cultural Memory, Giddens and Haberms on the post modern change, in sociological Theary, A journal of the American sociological Association, v.ll,N.2 July, 1993, pp. 197- 1990.

76. U-N: economic Reform and stru ctru ctural A diustment programme , Economic and Social council, October , 1993.

٧٧. حامد عمار : دراسات في التربية والثقافة ، في التنمية البشرية وتعليم المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٤٧ – ٤٨.

٧٨. باولو فرايري : تعليم المقهورين ، ترجمة وتقديم يوسف غوض ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٧٩.

٧٩. احمد مجدي حجازي : العولمة واليات التهميش في الثقافة العربية ، مؤتمر العولمة والهوية الثقافية ، ص ١٥٦.
٨٠. السد يس : العالمية والعولمة ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣١٣ .
٨١. ارجون ابادري : الأقاليم الجديدة للثقافة ، عولمة ، حيرة ثقافية وعنف، في مفاتيح القرن الحادي والعشرين ، مؤلف جماعي بإدارة جيروم بنيدي ، تعريب : حمادي الساحلي وآخرون ، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون ، بيت الحكمة ، تونس ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٥٨.
٨٢. محمد سعد فرح : التعليم أزمة حياتنا اليومية في عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص ٢٨.
٨٣. يوسف عبد القادر : أزمة التربية في الوطن العربي ، مجلة التربية الجديدة ، ١٩٨٥، العدد ٣٤، ص ص١٧- ٣٤.
٨٤. يزيد عيسى السورطي : السلطوية في التربية العربية ، مجلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ٣٦٢ ، ابريل ٢٠٠٩ ، ص ٢٣ .
٨٥. يزيد عيسى السورطي : السلطوية في التربية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٢٥.
٨٦. عزت حجازي : الشباب العربي ومشكلاته ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني ، الكويت ، ط ٢، فبراير ١٩٨٥، ص ١٦٣.
٨٧. حامد عمار : من مشكلات العملية التعليمية ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٦.
٨٨. يزيد عيسى السورطي: السلطوية في التربية العربية ، مرجع سابق، ص ص ١٣٠ – ١٣١.
٨٩. حامد عمار : من مشكلات العملية التعليمية ، مرجع سابق.
٩٠. زكي حنوش : نحو منطلقات مشتركة لفلسفة وأهداف منهج الجامعي العربي في المرحلة الراهنة ، شئون عربية ، العدد ٩١، ص ص ١٣٤- ١٥٥.
٩١. يزيد عيسى السورطي : السلطوية في التربية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤ – ٥٥.
٩٢. يزيد عيسى السورطي : السلطوية في التربية العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٦ – ٨٥

٩٣. يزيد عيسى السورطي : السلطوية في التربية العربية ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٩٤. احمد صيداوي : التعليم العربي بين الواقع والقصور النوعي ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد ٢ ، ١٩٨٤.

٩٥. ناثر سارة : التربية العربية منذ ١٩٥٠، عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٠،

٩٦. خليل محش : التربية المدرسية والعطاء العلمي في البلاد العربية ، كتاب تهيئة الإنسان العربي العطاء العلمي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥.

٩٧. يزيد عيسى السورطي: السلطوية في التربية والعربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨- ٢٩.

٩٨. حامد عمار : من مشكلات العملية التعليمية ، مرجع سابق

٩٩. محمود السيد سلطان : مقدمة في التربية ، الكويت ، دار القلم ، ١٩٧٦.

١٠٠. عزت جرادات : المناهج الدراسية وحاجات المجتمع العربي ، رسالة المعلم ، العدد ٣، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

١٠١. محمد احمد الرشيد: التربية ومستقبل الأمة العربية ، الكويت ، عالم الفكر العربي ، ١٩٨٨، ص ص ٥- ١٦.

١٠٢. احمد إبراهيم احمد : صناعة القرار التربوي في الإدارة المدرسية، دراسات تربوية ، المجلد ٢، ١٩٨٧.

١٠٣. ناثر سارة : التربية العربية منذ ١٩٥٠، عمان، منتدى لفكر العربي ، ١٩٩٠، ص ٢١٢.

١٠٤. عيد العزيز الجلال :تربية اليسر وتخلف التنمية ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة، العدد، ٩١، ١٩٨٥.

١٠٥. ناثر سارة : التربية العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧.

١٠٦. ماهر ابو المعاطي وآخرون: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، دار الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٨١.

١٠٧. عبد الحميد عبد المحسن: الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ١٨٧ – ١٨٩.

108. Brayton, j. and Bayer, A(1999): Faculty Mis conduct in collegiate Teaching Baltimore, M D: john H Hopkins University Press.

109. G upto, G. Dovoodi, H. and Tiongson, E. (2002), " corruption and provision of health care and education services " in George T . A hed and saugeev Gupta (eds, Governments ,corruption, and economic Performance, Washington, D. C.:I M F.